



وزارة التعليم العالي
جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم مالية و محاسبة
فرع: العلوم المالية و المحاسبة
التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل م د)
موسومة بـ :

دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي

-دراسة حالة- مديرية الضرائب ولاية تبسة

من إعداد: دريد رحمة
إشراف الأستاذ(ة):
عمامرة ياسمينه
أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عطية عز الدين	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
عمامرة ياسمينه	أستاذ	مشرفا و مقررا
عنان إسماعيل	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



وزارة التعليم العالي
جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم مالية و محاسبة
فرع: العلوم المالية و المحاسبة
التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي (ل م د)
موسومة بـ :

دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي

-دراسة حالة- مديرية الضرائب ولاية تبسة

من إعداد: دريد رحمة
إشراف الأستاذ(ة):
عمامرة ياسمينه
أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عطية عز الدين	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
عمامرة ياسمينه	أستاذ	مشرفا و مقررا
عنان إسماعيل	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشاذلي بن جديد - تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مادة عمادة الكلية مكتبة بالدراسات والمعامل المرتبطة بالطلبة
مسئولة التعليم والتقييم

اتفاقية التبرص

تاريخ: 2012/01

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تصبغ علاقة جامعة الشهيد الشاذلي بن جديد العربي التلمي - تلمسان - معتمدة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة:
مقرها:
مسئولة من طرف:
الوظيفة:
خاتمة:
هذا الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبيق للطلبة الانية أسماؤهم:

1-
2-
3-
4-
5-

باسم التخصص:
عنوان المادة:
الاستاذ المشرف:
هذا الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبيق للطلبة الانية أسماؤهم:

1-
2-
3-
4-
5-

باسم التخصص:
عنوان تقرير التبرص:
الاستاذ المشرف:

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 90-88 المؤرخ في: 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.



المادة الثانية: يهدف هذا التريص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمحافظة للبرنامج والمخططات التعليمية في

تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة: التريص التطبيقي بحري في منسلة

المديرية العامة للتربية

الفترة من: 2026/01/01 الى 2026/05/02

المادة الرابعة: برنامج التريص المعد من طرف الكلية مرافق عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمناصفة تنفيذ التريص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكونون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتريص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التريص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يشجع المتريص مجموع الموظفين في وحداته المحددة في النظام الداخلي وعليه بحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تريضهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال لهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تريض الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتريص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسيير بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والامن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التريص

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتريصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريراً مفصلاً مباشرة الى القسم

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب محمل الانفاقة الموقعة بين الطرفين عند الوجوب والا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية القل . المسكن . المطعم

ادارة المؤسسة المستقبلية



المدير الفرعي للمؤسسات
عبد الحميد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب عنابة
المديرية الولائية للضرائب تبسة
المديرية الفرعية للوسائل
مكتب المستخديمين والتكوين

رقم 20 / 2024

2024/12/02

السيد(ة) : برموقة مهدي - مفتش للضرائب

تحت اشراف المدير الفرعي للتحصيل

* توجيه *

توجه الطالبة دريد رحمة ، من جامعة العربي التبسي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير - تبسة

لاجراء تربص تطبيقي على مستواكم - دراسة حالة -

ابتداء من 2025/01/02 الى غاية 2025-05-02 استقال المترصات وفق رزنامة التوقيت التي ترونها مناسبة.

المدير الولائي للضرائب

المدير الفرعي للوسائل
ف. ه. عبد المالك





الجمهورية العراقية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشجاع العربي التبيسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نهاية عمادة الكلية مكلفة بالقراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتعلم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر / تقارير التريص ليسانس

أ.د. عمامرة ياسمينه
استاذ التعليم العالي
جامعة العربي التبيسي - تبسة

للسنة الجامعية : 2025/2024

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر / تقرير تريص ليسانس

فئة ليسانس

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
1*		
2*		
3*		
4*		
5*		

فئة الماستر

فريق العمل	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
1* درجحة	محاسبة ومالية	دور الرقعة الجباية في تحسين النفقة الجباية دراسة حالة : مدينة الفرات لولاية تسيير الفترة (2023-2024)
2*		

أوافق على تقديم المذكرة أو تقرير التريص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

تاريخ الامضاء

2024/05/04

الامضاء

اللقب والاسم للاستاذ المشرف

أ.د. عمامرة ياسمينه
استاذ التعليم العالي
جامعة العربي التبيسي - تبسة

الإدارة



الإهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا
بتوقيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله الذي
وفقني لتأمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.
أهدي ثمرة جهدي

إلى نفسي الطموحة جدا التي لم تخذلني
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وهنائها بلسم جراحي
داعمي الأول ووجهتي التي أستمدها منها القوة
"أمي الغالية"

إلى من أحمل اسمه بكل فخر "والدي الحبيب"
إلى خيرة أيامي من ساندني في جميع الأوقات
"إخواني وأخواتي"

إلى الذين يبرمجهم نجاحي إلى كل من كان عوناً وسنداً في
هذا الطريق

إلى كل الأصدقاء والذين لم يتسع المقام لذكرهم
إلى من استمضته أو لم تستمضه الذاكرة في هذه
اللحظة.





شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوا به فادعوا له
حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيب مباركا ملئ السموات والارض على ما
أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه
ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:
الدكتورة الفاضلة ياسمينة عمامرة بالإشراف على هذه الدراسة
وتوجيهنا لإتمام هذه الدراسة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة
إلى كل أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة
كمانشكر جميع الذين قدموا المساعدة مهما كانت طبيعته
وإلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023)، حيث تم التطرق إلى كل المفاهيم النظرية والتطبيقية المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين عمليات التحصيل الجبائي، ويظهر هذا من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لتطوير أنظمة الإدارة الجبائية، ضمان الإستدامة الموارد المالية للدولة.

وقد توصلت الدراسة إلى تحقيق عدة نتائج من أهمها تحفيز العاملين الجبائيين على استخدام المنصات الرقمية، كما أثبتت الدراسة أن تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية تبسة ساهمت في تحسين أداء التحصيل الجبائي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإمتثال الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي ولو بمستوى ضعيف، وهذا لتحقيق نظام جبائي فعال والامتثال لنظام الإدارة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الجبائية، التحصيل الجبائي، الدفع الإلكتروني للضرائب، مكافحة التهرب الضريبي.

Abstract

This study aims to determine the extent to which tax digitization has contributed to improving tax collection in the Tax Directorate of Tebessa Province during the period (2018–2023). It addresses all theoretical and practical concepts related to the digitization of tax administration and its role in improving tax collection processes. This is demonstrated by the reliance on modern technologies to develop tax administration systems and ensure the sustainability of the state's financial resources.

The study reached several results, the most important of which is encouraging tax workers to use digital platforms. The study also demonstrated that the implementation of digitization in the Tax Directorate of Tebessa Province contributed to improving tax collection performance, expanding the tax base, increasing tax compliance, and reducing tax evasion, albeit at a low level. This is to achieve an effective tax system and compliance with the digital administration system.

Keywords: Tax digitization, tax collection, electronic tax payment, combating tax evasion.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
—	الإهداء
—	شكر وعرفان
—	الملخص
X	قائمة المحتويات
XII	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XV	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة
03	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة الجبائية
12	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي
32	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي
42	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة
42	المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة الوطنية
45	المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة العربية
50	المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة الأجنبية
	خلاصة
	الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023)
56	تمهيد
57	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمنهجية الدراسة الميدانية
57	المطلب الأول: المنهجية المتبعة ووصف متغيرات الدراسة
61	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات
63	المبحث الثاني: التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023)

قائمة المحتويات

63	المطلب الأول: تحليل مساهمة الرقمنة في تحسين التحصيل الجبائي في المديرية
70	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
74	خلاصة
76	خاتمة
80	قائمة المراجع
85	قائمة الملاحق



قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	السلم الضريبي للدخل الإجمالي	22
02	أجال ونسب التسديد المجرأ للضريبة الجرافية الوحيدة	31
03	توزيع ناتج الضريبة الجرافية الوحيدة	32
04	عرض الدراسات السابقة الوطنية الأولى	42
05	عرض الدراسات السابقة الوطنية الثانية	43
06	تحليل الدراسات السابقة الوطنية	44
07	تحليل للقيمة المضافة لموضوع البحث	45
08	عرض الدراسات السابقة العربية الأولى	46
09	عرض الدراسات السابقة العربية الثانية	47
10	تحليل الدراسات السابقة العربية	48
11	تحليل للقيمة المضافة لموضوع البحث	49
12	عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية الأولى	50
13	عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية الثانية	51
14	تحليل الدراسات السابقة الأجنبية	52
15	تحليل للقيمة المضافة لموضوع البحث	53
16	الأجهزة المكونة للمديريات الفرعية لمديرية الضرائب لولاية تبسة	58
17	أيام التربص في مديرية الضرائب لولاية تبسة	61
18	تطور التحصيل الجبائي السنوي لمديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023)	64
19	تحليل الأهداف المسطرة السنوية من أجل توسيع القاعدة الضريبية	66
20	R2 مؤشر الهدف السنوي للتحصي	67



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	60

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة	85
02	DIW DRI توقعات التعافي	86
03	الهدف النهائي للتعافي لعام 2022	87
04	الهدف المؤقت سنة 2018	88
05	الهدف المؤقتة سنة 2019	89
06	الهدف النهائي سنة 2019	90
07	الهدف المؤقت سنة 2020	91
08	الهدف المؤقت سنة 2020	92
09	الهدف النهائي سنة 2020	93
10	الهدف النهائي سنة 2021	94
11	الهدف المؤقتة سنة 2021	95
12	الهدف المؤقتة سنة 2023	96
13	الهدف النهائي سنة 2023	97

مقدمة

تمهيد

في ظل التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم أصبحت الرقمنة أداة أساسية في قطاع الضرائب لما لها من تأثير واضح، حيث أصبحت الحكومات تواجه هذه التحديات بشكل مباشر، وهذا ما فرض عليها تغيير أساليب إدارتها التقليدية والتحول المباشر إلى أساليب الإدارة الرقمية من أجل تحقيق مختلف أهدافها التي تسعى الحكومات لتحقيقها عبر التحول الرقمي، وذلك لتحسين فعالية وكفاءة التحصيل الجبائي، لضمان استدامة الموارد المالية، وزيادة الإيرادات العامة، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف مراحل العمليات الجبائية.

استخدام الأنظمة الإلكترونية لها أهمية كبيرة لتحقيق أهداف السياسة الجبائية حيث ساهمت الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء البشرية، تعزيز القدرة على مراقبة الأداء الجبائي تحقيق الشفافية في العمليات الضريبية.

ساهمت الرقمنة الجبائية في تسريع مختلف تبسيط الإجراءات وتقليل الأعباء الإدارية، مما تسهل على المكلفين بالضريبة الالتزام بواجباتهم الضريبية، وتعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، كما تتيح هذه الرقمنة على إمكانية جمع وتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وشفافية، لتوسيع القاعدة الضريبية، أيضا تسهيل الامتثال الجبائي وتقليل التهرب الضريبية.

1- إشكالية البحث

لدراسة الموضوع وتحليله يمكن الانطلاق من الإشكالية الرئيسة الموالية:

إلى أي مدى تساهم الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023) ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الأسئلة الفرعية كما يلي:

- كيف يساهم تحسين أداء التحصيل الضريبي في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب -تبسة؟
- ما دور توسيع القاعدة الضريبية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب -تبسة؟
- إلى أي مدى يؤثر مستوى الامتثال الجبائي في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب -تبسة؟
- هل ساهمت في تقليل من التهرب الضريبي في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب -تبسة؟

2- فرضيات البحث

وللإجابة على الأسئلة الفرعية تم وضع مجموعة من فرضيات كالأتي:

- زيادة كفاءة وفعالية التحصيل من خلال تحسين إجراءات الجبائية وذلك لتقليص الزمن والجهد؛ وتحسين الشفافية وتقليل من الأخطاء البشرية، أيضا تحسين المتابعة والتحصيل.

مقدمة

- استخدام مختلف الأنظمة يمكن من توسيع القاعدة الضريبية، في تحسين التحصيل الجبائي من خلال زيادة عدد المكلفين مما يرفع الإيرادات ويقلل من العبء الجبائي؛
- يؤثر بشكل فعال على رفع مستوى الامتثال الجبائي، من خلال توفير الخدمات الرقمية لتبسيط الإجراءات، وسهولة التواصل وتقليل من فرص التهرب، يزيد من نسبة التصريح والدفع الطوعي.
- اعتماد من خلال تتبع المعاملات المالية بدقة، وتوسيع الرقابة يحد من فرص التلاعب والتزوير، مما يقلل من نسب التهرب الضريبي.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث لموضوع الدراسة في معرفة مساهمة الأنظمة الرقمية الجبائية في تبسيط العمليات الجبائية، وتعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

4- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي:

- تحليل أثر الرقمنة الجبائية على فعالية وكفاءة التحصيل الجبائي؛
- دراسة دور الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية من خلال دمج الأنشطة غير مصرح بها في النظام الجبائي؛
- تقييم مدى تأثير الرقمنة على رفع مستويات الامتثال الجبائي؛
- اعتماد الأنظمة الرقمية في تقليص من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- اقتراح توصيات عملية لتحسين أداء الإدارة الجبائية عبر الأنظمة الإلكترونية.

5- إطار البحث

من خلال موضوع الدراسة النظري والتطبيقي يتمثل إطار البحث في ما يلي:

- **الإطار العلمي:** من بين استراتيجيات الدولة في تحسين تحصيل الإيرادات الجبائية تم التركيز على دراسة الرقمنة الجبائية كألية لتحسين التحصيل الجبائي.

- **الإطار المكاني:** تمت دراسة هذا الموضوع في مديرية الضرائب لولاية تبسة ومختلف الفروع التابعة لها.

- **الإطار الزمني:** رغبة للاطلاع أكثر على جوانب الموضوع والحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية الخاصة بالفترة الجبائية (2018-2023)، كانت فترة البحث والتربص التطبيقي الممتدة من 02 جانفي إلى غاية 02 ماي.

6- منهج الدراسة:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في الجزء النظري، الذي يحتوي على المعلومات المتحصل عليها من المراجع والدراسات السابقة والأبحاث والمجالات التي لها صلة بهذا الموضوع ومختلف القوانين المنصوص عليها، وهذا لطرح مفهوم أكثر بكل ما يتعلق برقمنة الإدارة الجبائية، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل مختلف الوثائق والتقارير المتحصل عليها في الدراسة الميدانية .

7- مبررات اختيار موضوع البحث

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع في نقاط عديدة يذكر منها ما يلي:

7-1 مبررات موضوعية

- توسيع القدرات المعرفية أكثر في مجال الرقمنة الإدارة الجبائية؛
- التطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة التي تمس الإدارة الجبائية في مجال الرقمنة؛
- يندرج موضوع الدراسة ضمن التخصص لتكويننا المستقبلي؛
- التعرف أكثر على مختلف الأنظمة الإلكترونية لتسهيل معاملات الجبائية بين الإدارة والمكلفين.

7-2 مبررات شخصية

- الاهتمام الشخصي الكبير لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية ومدى أهميتها؛
- معرفة كل ما هو جديد بخصوص موضوع الدراسة؛
- تحويل الإدارات الجبائية من طرق التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية الحديثة.

8- أدوات البحث

استخدم في هذا البحث عدة أدوات يذكرها كما يلي:

- **المسح المكتبي:** حيث تم الاعتماد على المراجع والمصادر العلمية بجوانب البحث من كتب ورسائل ماجستير وأطروحات والبحث في الجريدة الرسمية والمراسم التنظيمية.
- **المسح الإلكتروني:** استخدمنا المواقع الإلكترونية للوقوف على كل ما يتعلق بمتغيرات الدراسة من مقالات وقوانين وأطروحات دكتوراه وشهادات الماجستير منشورة وذلك من أجل حل إشكالية البحث.

9- هيكل البحث

سيتم دراسة هذا الموضوع في فصلين:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تم التطرق فيها إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمتغيرين من حيث الإطار المفاهيمي وتحليل العلاقة بين المتغيرات بالإضافة إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة التي درست نفس الموضوع وما يميز الدراسة الحالية عنها.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023) وإبراز نتائج هذه الدراسة من خلال عرض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، وتحليل واقع الرقمنة والتحصيل الجبائي في المديرية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

تمهيد

خلال السنوات الأخيرة شهد العالم تحولات جذرية في مختلف الجوانب، كان أبرزها التطور التكنولوجي الذي أعاد تشكيل الاقتصاد والإدارة العامة، وفي ظل هذا التحول الرقمي أصبحت الرقمنة أداة أساسية في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي، خاصة في مجال الإدارة الجبائية الذي يعد من أهم الركائز الأساسية لتمويل العمومي و ضمان استدامة الموارد المالية للدولة.

حيث ساهمت الرقمنة الجبائية في إعادة هيكلة العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، من خلال التحول من النمط التقليدي إلى نمط ديناميكي معتمد على المنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية، مما أدى هذا التحول في تبسيط الإجراءات وسهولة جمع تحصيل الضرائب، ومراقبتها، وضمان الامتثال الجبائي.

وفي هذا الإطار سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، وهذا من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت مفاهيم الرقمنة والتحصيل الجبائي وعلاقة بينهم في مجال الجبائي، كما تم الاعتماد على مجموعة من دراسات سابقة التي تطرقت إلى نفس الفكرة وهذا للاطلاع أكثر على هذا الجانب سواء كانت محلية أو دولية وكذلك دراسة مقارنة بينها وبين هذا الموضوع.

تم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي؛

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة

تعد الضرائب أحد وأهم أدوات السياسة المالية للدولة بإعتبارها أحد وأبرز مصادر الإيرادات العمومية، لذلك ظهرت الحاجة إلى رقمنة النظام الجبائي الذي يلعب دورا مهما في زيادة كفاءة الأداء الجبائي عن طريق الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال، التي تساعد في تطوير الأساليب المختلفة في ممارسة النشاط والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تم تطرق في هذا المبحث تقديم نظرة عامة حول الرقمنة الجبائية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي كما يلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة الجبائية؛

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي؛

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة الجبائية.

تعتبر الرقمنة بشكل عام من أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حققت في العصر الحديث، والتي تقوم بواسطة الحواسيب وشبكات الانترنت وذلك لتسهيل الاتصال بين الإدارة الجبائية والمؤسسات المختلفة، وأيضا لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل رقمي، وهذا من شأنه تسريع سير الأعمال الإدارية.

أولاً: مفهوم الرقمنة الجبائية

قبل اللجوء إلى مفهوم الرقمنة الجبائية يتم التطرق أولاً إلى تعريف الرقمنة، وهي كما يلي:

1- تعريف الرقمنة.

هناك مجموعة تعاريف خاصة بالرقمنة وتعريف خاصة بالرقمنة الجبائية من أهمها ما يلي:

1-1 التعريف الأول: "عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي؛ ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من المصادر المعلومات لمدة أطول؛ وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات والبيانات المناسبة للمستفيدين في العالم".¹

1-2 التعريف الثاني: تشير "شار لوت بيرسي charlotte bursi" إلى الرقمنة على أنها "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".²

¹قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص: 237.

²عيساوة وهيبة، التحديات التي تواجه اللغة العربية في عصر الرقمنة، مجلة اللغة العربية، المجلد 24، العدد 01، 2020، ص 228.

1-3 التعريف الثالث: الرقمنة "عملية أي صنف من الوثائق إلى النمط الرقمي؛ بحيث وذلك يصبح اللون أو الصورة الثابتة أو المتحركة إلى أرقام؛ والصوت أو الملف مشغرا إلى أرقام؛ لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أي كان نوعها تصوير قابلة للاستقبال أو الإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية؛ ليصبح قابلا للمعينة على شاشة الحاسوب".¹

مما سبق يمكن استنتاج أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات من شكل التقليدي إلى شكل الرقمي؛ حيث تتم معالجتها بواسطة الحاسوب المتصل بالماسح الذي يحفظ المعلومات سواء كانت صورة أو صوتا أو نصا مكتوبا.

2- تعريف الرقمنة الجبائية.

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالرقمنة الجبائية وهي كما يلي:

1-2 التعريف الأول: تعتبر رقمنة الإدارة الضريبية من المحاور الرئيسية التي ركز عليها برنامج العصرية، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى التحصيل الضريبي وهذا من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال التي تؤثر بشكل كبير في زيادة مستويات التحصيل الضريبي من خلال تحسين نوعية الخدمة المقدمة.²

2-2 التعريف الثاني: عرفت رقمنة الإدارة الضريبية بأنها تقنية حديثة تسعى إلى خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة؛ وكذا تنفيذ إجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية؛ والميزة التي توفرها رقمنة الإدارة الضريبية هي تقديم الخدمات عبر منصات رقمية.³

3-2 التعريف الثالث: على أنها استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها و مسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي.⁴

وفي الأخير يمكن القول أن تعريف الرقمنة الجبائية يعتبر إستراتيجية إدارية تهدف إلى تحديث المعلومات تعمل على تحقيق أفضل خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة والعمل على تقليص الاعتماد على الملفات الورقية واستبدالها بملفات الرقمية؛ التي تساهم في تطوير الإدارة الجبائية؛ وكذلك لتوفير الوقت والمال والجهد وتحقيق المطالب المساعدة وبالجودة المطلوبة.

3- خصائص الرقمنة الجبائية :

تتمثل خصائص الرقمنة الجبائية من خصائص الإدارة الإلكترونية في النقاط الآتية:

¹ هبال عبد المالك، أثر توفر متطلبات استخدام الرقمنة في تحسين مستوى الخدمة المصرفية الإلكترونية لعمليات التجارة الخارجية، مجلة بقاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2023، ص 469.

² فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 624.

³ سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد ديسمبر، 2023، ص 364.

⁴ فنانص علي زين بونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرية الإدارة الجبائية، مجلة المفريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالواقي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 128.

3-1 السرعة والوضوح : إن الكثير من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخت وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضيا بفعل التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية التي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية إنجاز المعاملات، ففي ظل الإدارة الإلكترونية لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل.

3-2 عدم التقيد بالزمان والمكان: من خصائص الإدارة الإلكترونية أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمان معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الإنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة، كما أن وصلات شبكاتها الداخلية ليست بحاجة إلى مبان ضخمة لإستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها الكثيرة، وإنما مكان صغير محدود يكفي لإستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقرا لإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات.¹

3-3 إدارة المعلومات: لاتقوم الإدارة الإلكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح للمراجع إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية، كما تهتم بإدارة الملفات وليس الإحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها على أرفف أرشيف الإدارة، ولايعني هذا أن الإدارة الإلكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات، بل تضمن لها وسائل الحفظ الأمنية.

3-4 المرونة: الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل إمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الإتصال، مما يعين الإدارة على تقديم كثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارات التقليدية.

3-5 الرقابة المباشرة والصادقة: ومن خصائص الإدارة الإلكترونية أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة تلك الأداة المضمونة الصادقة التي نقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها بإطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية، مما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين.

¹ شيلي إلهام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2020، ص: 14، 15.

3-6 السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تملك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفوذ إلى تلك المعلومات.¹

3-7 إدارة بلا أوراق: حيث تتميز الإدارة الإلكترونية كونها إدارة خالية من الأوراق بحيث تمكن من سهولة الحصول على الأشياء بسرعة، وتوفير مساحة باستخدام قاعدة البيانات سهلة تضم مختلف ملفات المؤسسات الحكومية أو الخاصة.²

3-8 معالج لتحسين الأداء بشكل فعال: حيث أن الإدارة التي تقوم على النظام التكنولوجي يكون لها القدرة على معالجة جميع المشاكل بشكل أسرع مقارنة بالطرق التقليدية التي يديرها الإنسان بمفرده، حيث يضم النظام التكنولوجي على وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين، ونظام الشبكة والتشغيل، نظام قاعدة البيانات اللازم.

4- أهمية الرقمنة الجبائية.

تظهر الأهمية البالغة التي تكتسبها الإدارة الجبائية من الرقمنة في النقاط الموالية:³

➤ تسهيل الإجراءات داخل الإدارة الجبائية وهذا ما يؤثر بشكل إيجابا على طبيعة ومستوى الخدمات المقدمة لدافعي بالضرائب؛

➤ تسهيل وتبسيط إجراءات الإتصال بين الإدارة الجبائية والمؤسسات المختلفة؛

➤ التقليل بشكل كبير من استخدام الورق وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية وريح أماكن التخزين والأرشفة؛

➤ تعميق مفهوم الشفافية والإبتعاد على المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة في إنجاز الأعمال الجبائية؛

➤ تقليل زمن التنفيذ وخفض التكاليف الناتجة عن الأعمال الإدارية التقليدية.

هناك من يرى أن أهمية رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في:⁴

➤ التقليل من الضغط الجبائي و تخفيضه ؛

➤ تبسيط إجراءات تسيير وتفعيل الضريبة ؛

➤ تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية.

¹ وصيف فائزة خيرا لدين، **عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021، ص 27.

² شيلي إلهام، **مرجع سابق**، ص 15.

³ عز الدين عوان، محمد السعيد السعيداني، **رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي**، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 169.

⁴ وشان أحمد، بلعزوين علي، **الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 17، 2017، ص 69.

5- أهداف الرقمنة الجبائية .

تعود الإدارة الإلكترونية بمنفعة خاصة على المؤسسات ومنفعة عامة على الاقتصاد ككل، وتتمثل أهداف الإدارة

الإلكترونية في:¹

➤ إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها؛

➤ التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من سجلات الصادر والوارد؛

➤ اختصار الوقت وسرعة إنجاز المعاملات، حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل أني ودون انتظار؛

➤ تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيده، إذا لاحتاجة على تضخيم المستويات الإدارية وتعددتها.

فهناك عدة وجهات نظر تحدد بأن أهداف الرقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في:²

➤ إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين، إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريحية عن بعد

والاستفادة من استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

➤ رقمنة الوثائق لاستخدامها بين مصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي والأرشفة والحفظ،

إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة؛

➤ إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات؛

➤ المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات.

ثانيا: متطلبات الرقمنة الجبائية.

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات و الهياكل و التشريعات التي

تقوم عليها الإدارة التقليدية، فهي ليست مجرد شعار يرفع أو طموح يمكن تحقيقه من خلال وصفة جاهزة أو خبرة مستورة

يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل إنها عملية معقدة تشتمل على نظام متكامل من المتطلبات البشرية والمالية والتشريعية

والتنظيمية وغيرها، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز

الواقع العلمي.

1- المتطلبات الإدارية والتنظيمية:

ترتكز هذه المتطلبات على إعادة هندسة الهياكل والتعليمات والإجراءات في الإدارات العمومية التي يتقرر أن

تقدم خدماتها إلكترونيا، ويتم ذلك من خلال:³

¹ شعباني لطفي، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع

والحتمية، 06/08/2017، عمان/الأردن، ص 04. ² أحسنركي، سمير عماري، واقع وأفاق عصريّة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت

سكيكدة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 28. ³ عماد بوقلاشي، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية دراسة حالة وزارة العدل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 96.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

- ◀ استحداث وحدات تنظيمية جديدة في الهيكل التنظيمي الجاري العمل به، لتتكفل بتسيير مشروع الإدارة الإلكترونية، أو يتم إلغاء أو دمج وحدات تنظيمية ليتلاءم الهيكل مع التغيير الحاصل؛
- ◀ اعتماد هياكل تنظيمية شبكية في الإدارة العمومية؛
- ◀ إعادة هندسة الإجراءات لتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية خصوصا بعد إدخال التقنية الرقمية؛
- ◀ تحديد أساليب عمل الإدارة العمومية ومهامها في ظل تبنيها للإدارة الإلكترونية على نحو شامل ودقيق وتوضيح آليات لتنفيذ بمختلف مراحله.

2- المتطلبات الفنية:

تعتبر هذه المتطلبات عن البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، وهي القاعدة الأساسية التي تبنى عليه الإدارة الإلكترونية وتشمل تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام، والاستيعاب الهائل من الاتصالات في آن واحد، لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من حواسيب وأنظمة وقواعد بيانات وبرمجيات، وتوفير كل ذلك للاستخدام الفردي أو المؤسسي على أوسع نطاق ممكن، وتتمثل البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في مجموعة من العناصر على غرار أجهزة الحواسيب، شبكات الاتصالات، وبرامج حاسوبية، بالإضافة إلى المورد البشري الذي يرتبط عمله بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- المتطلبات البشرية:

التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يعني الاستغناء عن المورد البشري، ولكن يجب توفير الموارد البشرية التي لديها القدرات الفنية والإدارية وتمتلك الخبرة، والمهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكون لديها فكرة عن مفهوم الإدارة الإلكترونية، وتتقبل هذه الفكرة وتعي أبعادها وأهدافها لكي تستطيع الوفاء بمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، والإمام بأساليب التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة مع القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

وذلك لا يتم إلا عن طريق العناية بعمليات اختيار الكفاءات وتوفير فرص التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع بثقافة وطبيعة الإدارة الإلكترونية وتهيئة الاستعداد النفسي والسلوكي والتقني والمادي وغير ذلك من متطلبات التكيف مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية، ويمكن إتباع الخطوات الموالية لتحقيق ذلك:¹

- ◀ إعداد وتهيئة المواطن قبل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛
- ◀ عقد ندوات ومحاضرات حول الإدارة الإلكترونية مع طرح برامج إعلامية لتثقيف أفراد المجتمع بالخدمات الإلكترونية؛

¹ عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص ص: 97 ، 98 .

إجراء ودعم الدراسات والبحوث المتعلقة بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسبل تطويرها بما في ذلك التعريب في الشبكة الإنترنت وتعريب البرمجيات التنفيذية؛

إقامة ورش العمل التي تتناول أحدث التطورات في التجارة الإلكترونية التي تعتبر مدخلا لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية.

3- المتطلبات القانونية والأمنية:

تطبيق الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى توفير البيئة القانونية والأمنية الملائمة من شأنها أن توفر لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في العمل الإداري المستوى اللازم من الأمان والسرية والموثوقية والإثبات، وأن تقلص من المخاطر المطروحة.

لكن وضع الخدمات الإلكترونية موضع التنفيذ، ينبغي أن يتوافق مع تحديث ضروري للنظم والتشريعات الإدارية السارية التي وضعت في الأصل بشأن الخدمات العمومية المنفذة بالوسائل التقليدية والورقية، إذ تحتاج هذه العملية من السلطات المعنية بالدولة أن تحسم العديد من الخيارات الاستراتيجية على الصعيد التنظيمي وذلك بصورة مسبقة قبل التصدي للمسائل القانونية والأمنية الجديدة التي تطرحها الإدارة الإلكترونية.

ثالثا: مراحل التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية.

سعت إدارة الضرائب إلى عصرنة إدارتها باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تسهيل عملياتها كالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؛ فمرت رقمنة الإدارة الجبائية بعدة مراحل نستعرضها في هذه النقاط:

1- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب (sit web) .

قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء موقع إلكتروني (www.mfdgi.gov.dz) باللغتين العربية والفرنسية؛ يسمح للمديرية بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة؛ ويتضمن مايلي:¹

بريد تواصل متاح للجمهور عبر الرابط الإلكتروني contatct-dgi@mf.gov.dz؛ يمكن من خلاله طرح أسئلة وتقديم اقتراحات ذات طابع جبائي وكذا طلب الحصول على معلومات وبيانات ضريبية؛ والتي يمكنهم الاستفادة من ذلك خلال فترة وجيزة؛

بريد إلكتروني خاص بتقديم التنظيم الإداري الذي يهدف إلى توفير وسائل الحوار والاستماع؛ والسماح للمكلف بالضريبة بإرسال شكواه واقتراحاته وتظلماته عبر الموقع doleances@mf.gov.dz؛

إنشاء صفحات تواصل اجتماعي (Face book - Twitter) بغية تحسين صورتها والإفادة بالأخبار والأحداث وإصدار البلاغات والمعلومات وترقية المواضيع ذات الطابع الجبائي مع الجمهور العريض؛

تحميل النصوص القانونية والتنظيمية وكذا الوثائق والاستمارات الجبائية؛

¹قاضي كمال، رقمنة المالية العامة في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 10، العدد 02، 2024، ص100.

◀ تحديد المواقع الجغرافية لخدمات وهيكل المديرية العامة للضرائب عبر خدمات (Google map) وكذا كفاءات الاتصال بها من عناوين وأرقام الهاتف و الفاكس؛

◀ إمكانية إجراءات التحقيقات واستطلاعات الرأي عبر الانترنت؛ وهذا بإجراء تحقيقات واستطلاعات الرأي وجمع آراء الجمهور للمواضيع اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات.

2- رقمنة إجراءات الترقيم الجبائي.

أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونيا عن طريق الانترنت فيكفي للمكلف بياناته الخاصة على الموقع الإلكتروني <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به؛ كما أنه بإمكانه التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي ما إذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقف؛ تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة بما يلي:¹

◀ تتبع معالجة طلباتهم المتعلقة بالترقيم الجبائي؛

◀ إصدار شهادة الترقيم الجبائي؛

◀ المصادقة على رقم التعريف الجبائي؛

◀ إدخال استفسارات متعلقة بالترقيم الجبائي.

3- التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم.

وذلك من خلال البوابتين الإلكترونيتين جبايتك ومساهمتك، إذا يخضع النظام القانوني لهاتين البوابتين إلى أحكام المواد 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 68 من قانون المالية 2017، 47 القانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة، 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتممة، تهدف كل من البوابتين (جبايتك، مساهمتك) إلى تحقيق ما يلي:²

◀ تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي بهدف تحسين جودة الخدمة ؛

◀ توسيع الوعاء الجبائي؛

◀ العمل على تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة ؛

◀ تسهيل وتبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة ؛

¹ عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني، مرجع سابق، ص 169.
² نفس مرجع سابق، ص 170.

4- بوابة التصريح الالكتروني "جبائتك".

يعد إنشاء نظام المعلوماتية لإدارة للضرائب "جبائتك" سنة 2016 ودخوله حيز الخدمة فعليا سنة 2017 وتعميمه على كل مصالح إدارة الضرائب سنة 2019 خطوة هامة لإدارة الضرائب، والتي يمكن إبراز إيجابيات نظام "جبائتك" فيما يلي:¹

4-1 بالنسبة للإدارة: تتمثل في عدة النقاط فيما يخص الإدارة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

◀ التشغيل الآلي للإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وانتهاء بتحديد الوعاء والتحصيل المالي وتسيير الملف الجبائي؛

◀ التبادل الفوري والمحكم للمعلومات بين الأجهزة ومع مختلف الهيئات المؤسساتية من خلال عصنة وترقية النظم المعلوماتية؛

◀ الاستخدام الشامل لإجراءات المحاسبة والخزينة، تقسيم الرسم على النشاط المهني والحساب الإجمالي للمبلغ الأساسي للتصريح وتقديم هوية المكلفين بالضريبة؛

◀ رقمنة الإخطارات والبلاغات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة مع منح محققي الضرائب إمكانية إجراء المقارنة بين المعلومات الواردة إلى مختلف مصالحها؛

◀ تقديم التقارير ودراسات استشرافية وتحليلية تساعد على صنع القرار؛

◀ تخفيض أعباء الطلبات الخاصة بالاستثمارات والسندات والوثائق الجبائية.

4-2 بالنسبة للمكلف بالضريبة: تساعد هذه البوابة المكلفين بالضريبة فيما يلي:

◀ إمكانية إجراء مختلف العمليات من موطن المكلف بالضريبة وتفاعله عن بعد مع إدارة الضرائب وتقادي التنقلات من أجل تقديم التصريحات الضريبية؛

◀ تقديم للمكلف بالضريبة المعطيات والبيانات المتعلقة بوضعيته الضريبية مع تحديد واجباته ومواعيد استحقاقه الجبائي؛

◀ التواصل باستمرار مع الإدارة الضريبية 24/24 ساعة وطيلة أيام أسبوع؛

◀ الدفع والتسديد عبر الانترنت لضرائبه ورسومه وتقديم الطعون بشأنها.

5- بوابة التصريح والدفع الالكتروني "مساهمتك".

تعد البوابة الالكترونية "مساهمتك" إجراء جديد في التعامل المالي عن بعد، الهدف منه تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيط الالتزامات للمكلفين من خلال الترخيص لهم بالتصريح وتسديد الضرائب عن بعد بواسطة شبكة الانترنت .

إن الانخراط في هذه الخدمة يعطي المكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وأمن في بوابة "مساهمتك" والتي تتوفر على الخصائص والوظائف كمايلي:

◀ الوصول إلى بيانات ومعطيات التعريف الخاصة؛

¹قاضي كمال، مرجع سابق، ص ص: 101 ، 102.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

◀ المساعدة في إجراء بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع إمكانية الحساب التلقائي لها وتسديدها عن طريق البطاقة البنكية أو الذهبية البريدية؛

◀ المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع والتسديد التي تم إجراؤها، وتوثيق كامل العروض وبرامج خدمات بوابة "مساهمتك" .

في الأخير يمكن القول أن التحول من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية بأن إدارة الضرائب سعت جاهدة لمواكبة مستجدات التحول الرقمي من خلال تحديد إجراءات التحصيل الجبائي وأيضا المتطلبات التنظيمية، والقانونية، والبشرية، والفنية، التي تمكن المكلف بالضريبة.

التصريح الجبائي بضرائبه ودفعها بشكل تلقائي وجب عليه التسجيل في البوابة لتسديد الضرائب المفروض عليه في الآجال الممنوحة له.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي.

تعتبر الإدارة الجبائية أهمية بالغة لعملية التحصيل الجبائي، لأنه يمثل مرحلة النهائية للضريبة، وتقوم هذه العملية بتمويل الخزينة العمومية بالموارد المالية الدائمة لخزينة الدولة.

أولاً: مفهوم التحصيل الجبائي.

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت لتحديد مفهوم التحصيل الجبائي والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1- تعريف التحصيل الجبائي.

للتحصيل الجبائي عدة مفاهيم ويمكن عرضها كما يلي:

1-1 **التعريف الأول:** هو مجموع الإجراءات التي يتم بموجبها انتقال الضريبة من ذمة الممول إلى مصالح الإدارة الضريبية أو الخزينة العمومية.¹

1-2 **التعريف الثاني:** مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة.²

1-3 **التعريف الثالث:** بأنه كل العمليات التي تؤدي إلى نقل قيمة الضريبة المستحقة من المكلف إلى خزينة الدولة، حيث تتبع إدارة الضرائب طرقاً لتحصيل الضرائب عن طريق أجهزة مختصة وكذلك في تحديد المواعيد الملائمة لأداء الضريبة وذلك للتسهيل على المكلف دفع القيمة المستحقة.³

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جريد للنشر والتوزيع، 2011م، ص 61.
² بن عزروق منير، مسغم مرتيم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020، ص 520.
³ سيليني جمال الدين، طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة البليدة، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 39-5.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

من خلال التعاريف السابقة يستنتج أن التحصيل الجبائي مجموعة من العمليات والإجراءات الإدارية التي يقوم عليها التشريع، حيث ينتج عنها نقل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، والتي تساهم في تمويل خزينة الدولة.

2- أهداف التحصيل الجبائي.

- تسعى الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء عملية التحصيل الجبائي أهمها:¹
- ◀ الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة؛
 - ◀ تحصيل الضرائب يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها؛
 - ◀ منع التهرب الضريبي عن طريق إقرار عقوبات على المتهربين من دفعها؛
 - ◀ يتم تحويل المبالغ المالية التي تتحصل عليها الإدارة الجبائية إلى الخزينة العمومية؛
 - ◀ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأنجح الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات والتخفيضات؛
 - ◀ إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل؛
 - ◀ إقامة التوازن في ميزان المدفوعات.

3- أهمية التحصيل الضريبي:

- عملية التحصيل الضريبي تعتبر من الأهمية بمكان، كون:²
- ◀ الضرائب تعتبر من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية؛
 - ◀ تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفًا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل، ومنه عجز الميزانية؛
 - ◀ تؤدي مرحلة التحصيل إلى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون ما الحاجة إلى الافتراض من الخارج، وفي ذلك المساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجيهات غير وطنية المنبع؛
 - ◀ نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدول.

ثانيا: طرق وضمانات التحصيل الجبائي.

تسعى الإدارة الضريبية إلى التحصيل الجبائي بأي طريقة ضمانا لحقوق الخزينة، سيتم تطرق إلى مختلف الطرق والضمانات كما يلي:

¹ رميساء بنادي، مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020، ص 35.
² مبارك محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وأفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، جامعة الجزائر 1، ص 1078.

أولاً: طرق التحصيل الجبائي.

بصفة عامة هناك طريقتين لتحصيل الضريبي، طريقة ودية وهي الطريقة العادية حيث يقوم المكلف وفقاً لهذه الطريقة بتسديد الضريبة طواعية بنفسه، والطريقة الجبرية تقوم الإدارة الضريبية في حالة تعنت المكلف وعدم قيامه بتسديد الضرائب الخاصة به.

1- الطريقة الودية للتحصيل الضريبي: التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري العمل بها، وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه وفي أجلها المحدد.

وتتخذ عملية التحصيل الضريبي وفقاً لهذه الطريقة عدة أشكال يذكر منها:¹

1-1 التحصيل عن طريق التوريد المباشر من قبل المكلف: حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية، وتقوم هذه الطريقة على قيام المكلف من تلقاء نفسه بالتصريح بالمادة الخاضعة للضريبة في أجل معين، ولكن يبقى على إدارة الضرائب الحق في المراقبة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلف .

1-2 التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة: تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية.

1-3 التحصيل عن طريق الدفعة: تستخدم هذه الطريقة خصوصاً في دفع الضرائب التداول، وذلك بقيام المكلف بالصاق الطابع الذي اشتراه على العقود والوثائق الإدارية المتطلبة للطابع، أو عن طريق استعمال أو ختم بالطابع.

1-4 التحصيل عن طريق الإقطاع من المنبع: تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تتعدى فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر، تتميز هذه الطريقة ب:²

◀ سهولة وسرعة التحصيل؛

◀ استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة؛

◀ لا يشعر المكلف بوقع الضريبة وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها؛

¹ مشفق الحسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص، ص 110، 111.

² ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 32.

◀ انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة، لأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى أجر نظير ذلك؛

◀ يضمن هذا الأسلوب تدفق الإيرادات للخزينة بصفة مستمرة على مدار السنة.

2- الطريقة الجبرية للتحصيل الجبائي.

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في القانون الإجراءات الجبائية في شكل متابعات، باستخدام الوسائل القانونية المتاحة في يد الدولة من أجل إجبار المكلفين المتقاعسين عن تسديد ديونهم الضريبية، وتتم وفق إجراءات يذكر منها:¹

2-1 **التنبيه أو الإخطار:** يأتي التنبيه في الدرجة الأولى من درجات المتابعة، ويرسل التنبيه بعد يوم من تاريخ استحقاق الضريبة حيث يعتبر التنبيه وثيقة متابعة وعقدا قضائيا قانونيا يرسل للمكلف المعني مع ضمان وصوله إليه مع وضوح جميع المعلومات والتي تتمثل أساسا في: اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة، رقم المادة الضريبية، السنة المالية وتاريخ فرض الضريبة ومبلغ الضريبة.²

2-2 **الغلق المؤقت للمحلات المهنية:** بموجب المادة 34 من قانون المالية 1997 أدرج المشرع الجزائري إجراء قانوني جديدا يتم قبل الحجز يتمثل في الغلق المؤقت للمحلات التجارية للمكلفين المتعسفين عن تسديد الديون الجبائية، بحيث لا يتمثل هذا الإجراء بنزع الملكية، وإنما تخص انتفاع المدين بممتلكاته لممارسة نشاطه المهني، حيث يهدف هذا الإجراء إلى الضغط على المدين لإجباره على التحرر من ديونه الجبائية من خلال تعليق موارده المهنية مؤقتا وذلك بغلق محله المهني لمدة مؤقتة يتخذ قرار الغلق المؤقت من طرف مدير الضرائب بالولاية بناء على تقرير يقدم من طرف القابض المتابع المختص إقليميا، لا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق 6 أشهر، ويبلغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة الموكل قانونيا أو المحضر القضائي. إذا لم يتحرر المكلف بالضريبة المعنى بقرار الغلق من دينه الجبائي، أولم يكتب سجلا للاستحقاق يوافق عليها قابض الضرائب صراحة في أجل أيام ابتداء من تاريخ التبليغ يقوم المحضر أو العون المتابع بتقييد قرار الغلق.³

2-3 **الحجز:** إذا لم يدفع المكلف بالضريبة ما عليه من مستحقات بعد إرسال التنبيه والغلق المؤقت تنتقل الإدارة الجبائية إلى الإجراء الثالث وهو الحجز، والمقصود بالحجز هو حجز مال من أموال المدين، سواء تمثل في منقولات أو أموال مودعة لدى الغير أو عقارات جزأ أو معناه قانونيا وضعه تحت يد القضاء تمهيدا لبيعه واستيفاء الدائن حقه من ثمنه.⁴

¹ مشفق الحسين، بشيش عبد المالك، مرجع سابق، ص 111.
² أحمد بساس، دوة محمد، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021، ص 125.
³ حياوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معارف، العدد 16، 2014، ص ص: 400-401.
⁴ أحمد بساس، المرجع السابق، ص 126.

وتوجد عدة أشكال للحجز نعرض أهمها ما يلي:¹

◀ **الحجز التنفيذي:** هو إجراء يسمح بوضع منقولات المتقاعس عن دفع الضريبة التي تكون فيحوزته أو ملك له تحت يد العدالة قصد بيعها لتصفية الدين الذي هو على عاتقه؛

◀ **الحجز على التحصيل الزراعي:** هو إجراء يسمح بوضع ثمار أو مزروعات أو غرس تحت يد العدالة تكون أصلاً ملكاً للمتقاعس عن دفع الضريبة؛

◀ **الحجز على الأثاث والمبيعات:** هو إجراء يسمح بحجز الأثاث والمبيعات في الأسواق والمعارض تكون في متناول المتقاعس عن دفع الضريبة بترخيص منقاضي الاستعجالات أو رئيس المحكمة؛

◀ **الحجز ادعائي أو مطلب:** هو إجراء يسمح لبعض الأشخاص الذين يدعون أن لهم حقوق ملكية أو حقوق رهنية على ملك عقاري لدى الغير يكون مستعداً لتسليمه؛

◀ **الحجز التوقيفي أو الحدي:** هو إجراء تنفيذي يساهم فيه ثلاثة أطراف لأنه يخص ثلاثة أشخاص هم الدائن الأصلي من له حق الحجز لدى المدين وله هو أيضاً دين على آخر ويسمح هذا الإجراء للمدين أن يحصل دينه قصد تبرئة ذمته لدى الدائن الأصلي؛

◀ **الحجز العقاري للعقارات:** وهو إجراء يتيح للإدارة الضريبية بأن تطلب من القاضي منحها ترخيصاً بحجز أملاك عقارية للمتقاعس عن الضريبة قصد تحصيل الديون الجبائية التي على عاتقه.

2-4 البيع: وهي عملية تأتي بعد الحجز لمدة 8 أيام على الأقل المادة 371 من قانون الإجراءات المدنية والتي يحكمها إجراءات شكلية يمكن توضيحها كما يلي:²

◀ **الترخيص بالبيع:** وهذا وفق المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية يخضع تنفيذ المتابعات عن طريق البيع لرخصة تعطى للقابض بعد أخذ رأي مدير الضرائب بالولاية من طرف الوالي أو أي سلطة تقوم مقامه، وفي حالة عدم الترخيص من طرف الوالي في أجل يوم من تاريخ إرسال الطلب إلى الوالي أو السلطة التي تقوم مقامه، لمدير الحصول على الضرائب بالولاية أن يرخص قانونياً لقابض الضرائب المباشرة لمتابعة الشروع في البيع.

غير أنه إذا تعلق الأمر بمواد أو سلع محجوزة قابلة للتلف أو أي سلعة أخرى قابلة للتحلل وتشكل خطراً على المحيط، فيمكن الشروع في البيع المستعجل بناءً على ترخيص من مدير الضرائب بالولاية.

◀ **تقويم الأشياء المحجوزة:** تنشأ بكل القابضات لجنة التقويمات والبيوع يعين أعضاؤها من طرف المدير الولائي للضرائب، تكلف بعملية تقويم المحجوزات والمشاركة في عملية البيع، كما يمكن أن يتم تقويم المحجوزات من طرف المصالح الأخرى المختصة.³

¹ وفاء شيعاوي، إجراءات التحصيل الجبائي في منازعات الضرائب المباشرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، 2010، ص 193.
² بجاوي نصيرة، المرجع السابق، ص ص: 401، 402.
³ نفس المرجع، ص 403.

◀ **إشهار بالبيع:** بعد الحصول على الترخيص من قبل الوالي أو المدير الولائي للضرائب تباشر عملية إشهار البيع من خلال إلصاق إعلانات وذلك على الباب الرئيسي للعمارة وفي مقر المجلس الشعبي البلدي أين مكان وجود المحل التجاري، وفي المحكمة أين يوجد فيها، في إقليم اختصاصها ومؤهلة لنشر الإعلانات القانونية في الدائرة أو الولاية التي يوجد بها المحل التجاري ويتم إثبات القيام بالإشهار وبالإشارة إليه في محضر بيع. وفي حالة ما إذا لم تراعي شكلية الإشهار لا يجوز إجراء البيع.

◀ **جرد الأشياء المحجوزة قبل البيع:** قبل مباشرة البيع يجب التأكد من الأشياء المحجوزة بإعادة وصفها في محضر. **التصريح المبدئي للبيع:** لمباشرة عملية البيع على عون المتابعة إيداع تصريح مبدئي للبيع وفق المطبوعة من نموذج رقم لدى مفتشية التسجيل التي يتبعها الاختصاص الإقليمي للقباضة، بحيث يودع هذا التصريح في نسختين مؤرخ وممضي من طرف عون المتابعة يتضمن المعلومات التالية: اسم ولقب ووظيفة وعنوان عون التنفيذ، اسم ولقب ومهنة وعنوان المحجوز عليه، تاريخ وساعة البيع. دون أن ننسى بأن المتابع ملزم بتجميع الوثائق كما يلي:

تصريح بالبيع، محضر الإعلانات، أمر الحجز، جرد الأشياء المحجوزة، الإعلان عن طريق الصحافة.

◀ **انجاز البيع:** تاريخ البيع: 8 أيام على الأقل من تاريخ الحجز.

التأخير: ويتم في الحالات خاصة وعن طريق محضر.

المكان: ومكان الحجز يحدد في نفس مكان الحجز، السوق أو مكان متفق عليه.

◀ **الأعوان المختصين:** وهم أعوان المتابعة، المحضرين القضائيين، محافظي البيع؛

◀ **فتح المزايمة:** وتفتح من قبل العون بإعلان الثمن الأساسي وهي قيمة محددة في المحضر؛

◀ **تحرير محضر البيع:** تباع الأشياء المحجوزة لأكبر عرض بعد نطق العرض الأخير ثلاث مرات، وبعده يحرر محضر البيع الذي يحتوي على المعلومات التالية:

تاريخ البيع، ذكر السند التنفيذي، ذكر محضر الحجز تاريخه واسم العون الذي حرره، تاريخ الإعلان والعون المكلف، تاريخ إصدار التصريح بالبيع، ذكر تاريخ تحرير محضر التأكد من الأشياء المحجوزة، ذكر حضور أو عدم حضور المحجوز عليه يوم البيع، ذكر مكان البيع، ذكر وسائل الإشهار، ذكر شروط البيع، ثمن بيع الأشياء المباعة، مجموع ثمن المبيعات وكتابتها بالحروف، وقت البيع، نفقات البيع والأتعاب الأخرى، إمضاءات الحراس، القابض، والأعوان المكلفين بالبيع.

ثانيا: ضمانات التحصيل الجبائي.

يمكن ذكر ضمانات التحصيل الضريبي في النقاط التالية:¹

¹ بومعد سمية، جناي علاء الدين محمد، انعكاس التدابير الجبائية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص ص: 232، 233.

◀ دين الضريبة له امتياز بالنسبة لغيره من الديون؛

◀ للإدارة الحق على الاطلاع على مختلف: الأوراق، الملفات، الدفاتر، وحسابات الممولين إذا نص، قانون الإجراءات الجبائية على هذا الضمان في مختلف المواد وأشار إليه بصراحة، إذا لا يحق للمكلف عرقلة الإدارة الجبائية أو العون المكلف بذلك عند طلب أي وثيقة كانت؛

◀ الحجز الإداري والإقتطاع من المصدر للضريبة من أموال الممولين؛

◀ لا يجوز المقاصة بين الضريبة وبين ديون الممولين الآخرين؛

◀ دفع المكلف للضريبة مسبقا وطبعا قبل المطالبة باستردادها، خاصة عند الزيادة عن مقدارها عملا بالقاعدة ادفع ثم استرد؛

◀ إعطاء حوافز في شكل خصومات أو مكافآت للمتزمين بدفعها وفي الأوقات المناسبة؛

◀ عدم وقف دفع الضريبة في أحوال رفع الدعاوي القضائية بخصوصها؛

◀ توقيع العقوبات البدنية النفسية والمادية والمعنوية عن الممولين الممتنعين عن دفعها.

ثالثا: مجالات تطبيق التحصيل الجبائي:

يتم تطبيق التحصيل الجبائي في عدة مجالات يذكر منها ما يلي:

1- الضريبة على أرباح الشركات:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة على أرباح الشركات.¹

1-1 مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات: تعتبر مجالات تطبيق ضريبة على أرباح الشركات من أهم الأدوات التي تساعد الشركات على فهم وتنفيذ التزاماتها الجبائية وبالتالي فإن مجالات تطبيقها تتمثل فيما يلي:

1-1-1 الأشخاص المعنويون الخاضعون : تطبق الضريبة على أرباح الشركات مهما كان شكلها وغرضها:²

◀ شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري؛

◀ الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم؛

◀ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛

◀ الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة؛

◀ المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

¹المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية، 2016، ص 52.
²المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية الصادرة في 2016، ص 53.

1-1-2 الأشخاص الطبيعيون: الشركات الخاضعة اختياريًا للضريبة على أرباح الشركات منها:¹

◀ شركة التضامن SNC؛

◀ شركات التوصية البسيطة؛

◀ جمعيات المساهمة؛

◀ الشركات المدنية التي لا تكون على شكل شركات أسهم.

1-2 واجبات الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات والإعفاءات: يخضع المكلف للضريبة لواجبات وإعفاءات يحددها

المشرع ويذكر منها:²

1-2-1 واجبات الخاضعين للضريبة: يذكر منها النقاط الموالية:

- مسك محاسبة منتظمة؛

- اكتتاب وإرسال التصريح؛

- تقديم الوثائق الضرورية لإثبات النتائج؛

- الدفع التلقائي للضريبة حسب تواريخ استحقاقها.

وتؤسس الضريبة على أرباح الشركات بإسم الأشخاص المعنويين، في مقر شركتهم أو إقامتهم وإذا تعذر ذلك يلتزم

الشخص الذي يتصرف بإسم الشخص المعنوي بدفع الضريبة والغرامات المرتبطة بهم.

1-2-2 الإعفاءات: تعفى من ضريبة على أرباح الشركات:³

أ- الإعفاءات الدائمة من أهمها:

◀ في القطاع الفلاحي: مثل عمليات التأمين والبنك التي يحققها صندوق التعاون الفلاحي مع شركائه، عمليات

تعاونيات واتحادات الحبوب مع الديوان الجزائري المهني للحبوب..... الخ؛

◀ في القطاع الاجتماعي: مثل المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعاقين المعتمدون..... الخ؛

◀ عمليات التصدير: أي عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير ماعدا خدمات النقل البري، البحري أو الجوي،

والتأمين والخدمات المصرفية؛

◀ في القطاع الثقافي: الأرباح التي تحققها الفرق المسرحية؛

◀ مجمعات الشركات: أي إعفاء الأرباح التي تحصل عليها الشركة من مساهمتها في رأس مال شركة أخرى.

¹ بعلول نوفل، أمينة سلايمية، أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 03، 2015، ص 78.

² حميدة بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر الإسكندرية، 2007، ص ص 72، 74 .

ب- الإعفاءات المؤقتة من أهمها:

- ◀ تشغيل الشباب: تعفى من IBS الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار وكالة ANSEJ لمدة ثلاث (03) سنوات الأولى من النشاط، ترفع هذه المدة إلى ست (06) سنوات إذا أقيمت هذه الاستثمارات في مناطق خاصة تعمل الدولة على ترقيةها، يمدد هذا الإعفاء بسنتين إذا تعهد المستثمر بخلق 03 مناصب على الأقل لمدة غير محددة؛
- ◀ لاستثمارات المنجزة في إطار الصندوق للتأمين عن البطالة: (CNAC) تعفى لمدة 03 سنوات؛
- ◀ الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الجزائري: إعفاء من IBS لمدة ثلاث (03) سنوات، تمدد بسنتين لتصبح خمس (05) سنوات إذا قام المستثمر بتوظيف عامل أو أكثر في بداية نشاطه، ترفع هذه المدة إلى عشر (10) سنوات بالنسبة للاستثمارات التابعة للنظام الاستثنائي (المناطق الخاصة).
- ◀ القطاع السياحي: إعفاء المؤسسات السياحية لمدة عشر (10) سنوات من IBS بشرط تعهدها بإعادة استثمار أرباحها، تستثنى من هذا الإعفاء وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات المختلطة، تعفى وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية من IBS على رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة لمدة ثلاث (03) سنوات.

1-3 تحديد الوعاء الخاضع للضريبة على أرباح الشركات: يتحدد الوعاء الضريبي من خلال تحديد الربح الخاضع للضريبة؛ هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أي كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة؛ بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول أثناء الاستغلال أو في نهايته، يتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الفترة، التي يجب استخدام النتائج المحقق فيها كأساس للضريبة المحسومة من الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركاء من خلال هذه الفترة، ويقصد بالأصول الصافية، الفائض في القيم الأصول من مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير والإمتلكات المالية والأرصدة المثبتة.¹

1-4 حساب الضريبة على أرباح الشركات: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:²

- ◀ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- ◀ 23% بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية باستثناء وكالات الأسفار؛
- ◀ 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.
- يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات، الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت أن يقدموا محاسبة مفصلة لهذه الأنشطة تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه، حيث أن عدم مسك محاسبة مفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26%.

¹ وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 140، الجريدة الرسمية الصادرة في 2015، ص 54.
² وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 150، الجريدة الرسمية الصادرة في 2016، ص 66.

2- الضريبة على الدخل الإجمالي:

للضريبة على الدخل الإجمالي كمايلي:

2-1 تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

تعرف الضريبة على الدخل وفق التشريع الجبائي الجزائري بأنها "ضريبة سنوية وحيدة تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض هذه بضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة. يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:¹

- أرباح صناعية وتجارية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

2-2 خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي: ويمكن إبرازها كالآتي:²

- **ضريبة سنوية:** تقطع سنويا من المداخل المحققة خلال السنة؛
- **ضريبة وحيدة:** أي تفرض مرة واحدة على مجمل المداخل المحددة بموجب القانون؛
- **ضريبة شخصية:** تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص؛
- **ضريبة تصريحية:** أي أن المكلف بالضريبة ملزم بالتصريح على مداخلها.

¹ حدو محمد، البكاي الهادي، أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي في حصيللة الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023، ص 296.

² كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أممية، 2012، ص 25.

الجدول رقم (01): السلم الضريبي للدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة دج	معدل الضريبة
لايتجاوز 120000	0%
من 120001 إلى 360000	20%
من 360001 إلى 1440000	30%
أكثر من 1440000	35%

المصدر: المادة 104 من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016 ص 39.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) وجود اختلاف في معدل الضريبة باختلاف الدخل الخاضع للضريبة (دج)

حيث كلما زادت قيمة الدخل الخاضع للضريبة (دج) ازداد معدل الضريبة وبالتالي فالعلاقة طردية متزايدة بينهما.

2-3 مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي: للضريبة على الدخل الإجمالي مجالات يمكن أن تطبق من خلالهما:

أ - الأشخاص الخاضعون للضريبة: يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي كل من:¹

◀ الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر؛

◀ الأشخاص غير المقيمين في الجزائر ويحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري؛

◀ الأشخاص من جنسية جزائرية، أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح؛

◀ الشركاء في الشركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية؛

◀ الأعضاء في الشركات المدنية بشرط أن تكون منتظمة في شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على

المسؤولية غير المحددة لشركاء فيما يخص ديون الشركة.

ب - الأشخاص المعفون من الضريبة: يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي:²

- الأشخاص الذين لايزيد دخلهم الصافي الإجمالي السنوي عن 60000 دج، وهذا الحد قد يتغير بناء على قوانين

المالية؛

- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان

الدبلوماسيون الجزائريون؛

¹ حميدة بوزيدة، مرجع سابق، ص 12.
² نفس مرجع سابق، ص 13.

- ◀ المداخل الخاضعة للضريبة: تخضع للضريبة على أرباح الشركات المداخل الصافية للأصناف التالية:¹
- أرباح المهن والصناعية والتجارية والحرفية: بموجب المادة 11 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لا يعتبر المشرع الجزائري أرباحا صناعية وتجارية، تؤسس عليها ضريبة الدخل جميع الأرباح العائدة من ممارسة المهن التجارية أو صناعية أو حرفية؛
 - أرباح النشاطات غير تجارية: بموجب المادة 22 الفقرة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يعتبر المشرع الجزائري أرباحا غير تجارية تؤسس عليها ضريبة للدخل، جميع الأرباح المهن الحرة والوظائف والمهام والمستثمرات التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر؛
 - الإدارات الفلاحية: بموجب المادة 35 من قانون الضرائب المباشرة والمماثلة يعتبر المشرع الجزائري جميع الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية الدواجن شريطة أن تكون لا تكتسب طابع صناعي ممارسة من طرف مزارع في المزرعة؛
 - المداخل العقارية والريوع: بموجب المادة 42 الفقرة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يعتبر المشرع الجزائري مداخل عقارية جميع الإيرادات الناتجة عن إيجار الأملاك أو عقار؛
 - أرباح رؤوس الأموال المنقولة: بموجب المادة 45 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يعتبر المشرع الجزائري أرباحا لرؤوس الأموال جميع ريوع الأسهم أو حصص الشركة والإيرادات المماثلة؛
 - المرتبات والأجور والمنح والريوع العمومية: بموجب المادة 67 من القانون يعتبر المشرع الجزائري مداخل تتدرج في إطار المرتبات والأجور والمنح والريوع العمومية، المكافآت المدفوعة إلى الشركاء ذوي الأقلية في شركات ذات مسؤولية محدودة، المبالغ المقبوضة من إجراء عمل فردي؛
 - فوائض قيم للتنازل بمقابل عن العقارات المبنية والغير المبنية.

3- الرسم على القيمة المضافة:

- الرسم على القيمة المضافة يفرض على السلع والخدمات، حيث تضاف القيمة التي يتم تحقيقها في كل مرحلة إلى السعر النهائي للمنتج أو الخدمة.
- 3-1 الرسم على القيمة المضافة (TVA): تعتبر الضرائب والرسوم مورد أساسي للخزينة العامة، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها، ولكنها تسعى للبحث عن الضريبة الأحسن والأفضل، وهذا ما يتجسد في الرسم على القيمة المضافة هي من أهم الرسوم غير المباشرة، وتفرض على المستهلك.

¹ وناي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص، ص 16، 17.

3-1-1 تعريف الرسم على القيمة المضافة: فالرسم على القيمة المضافة هو الرسم العام على الاستهلاك يطبق على العمليات ذات طابع الصناعي، التجاري، الحرفي.... إلخ، وهو يقع كليا على المستهلك ويحصل كلما حدثت عملية خاضعة للضريبة.¹

3-1-2 أهداف الرسم على القيمة المضافة: هناك عدة أهداف تصبوا إليها القيمة المضافة ومن بين هذه الأهداف:²

- تسهيل وتشجيع الاستثمارات من خلال تخفيض تكلفة هذه الاستثمارات؛
- تحسين العلاقة بين المصالح الجبائية والمكلفين؛
- صعوبة تهرب المكلف بالرسم والتشجيع على مسك محاسبة منتظمة؛
- سهولة تمويل الميزانية وتنفيذ المخططات المالية للدولة؛
- تبسيط عملية التسيير الجبائي للمؤسسات؛
- تحقيق التوازن في الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات؛
- تشجيع التصدير، حيث يعتبر مورد هام للعملة الصعبة من خلال تحفيز المؤسسات الجزائرية للمنافسة في الأسواق الخارجية بإلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند التصدير للخارج؛
- إحداث الانسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغاربي ودفع وتيرة الاتحاد المغربي.

3-1-3 مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة: تخضع للرسم على القيمة المضافة ما يلي:

أ- الفئات الخاضعين للرسم على القيمة المضافة: وهناك عدة فئات تخضع للرسم على القيمة المضافة وهي:³

- المنتجين: يقصد بكلمة منتج كل من:
- هم الشركات أو الأشخاص الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية بصناعة المنتجات أو تحويلها ويتعهدون بالتصنيع أو التحويل بصفتهم صنعا أو مقاولين في التصنيع وذلك سواء استلزمت من عمليات التصنيع أو التحويل استخدام مواد أخرى أم لا لغرض إعطائها شكلها النهائي أو للغرض التجاري الذي قدمت فيه للمستهلك لكي يستعملها أو يستهلكها.
- كما يقصد بالمنتجين كذلك الأشخاص أو الشركات التي تحل فعلا محل الصانع للقيام في مصانعها أو حتى خارجها بكل الأعمال المتعلقة بصنع المنتجات أو توظيفها التجاري النهائي مثل: التعليب، التوزيع وإرسال أو إيداع هذه المنتجات سواء تحت علامة أو باسم من يقومون بهذه العمليات أم لا.
- كما تشمل الأشخاص أو الشركات الذين يسندون لغيرهم القيام بالعمليات المشار إليها سابقا.

¹ سعادة فاطمة الزهراء، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار تليجي الاغواط، الجزائر، العدد الثامن، 2018، ص 236.

² مرجع نفسه، ص 236.

³ بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 48، 49.

◀ تجار الجملة: وهم التجار الذين يبيعون إما لتجار آخرين بغية إعادة بيعها بالشروط نفسها للسعر أو الكمية لمؤسسات أو مستثمرات أو الجماعات عمومية أو الخاصة.

◀ تجار التجزئة: إن تجار التجزئة الذين يقومون بالعمليات البيع لتجار آخرين استثنائيا يخضعون للرسم على القيمة المضافة وجبائيا تطبق عليهم نفس الشروط تجار الجملة، كما يجب عليهم تحرير فواتير ودفع الرسم على القيمة المضافة.

◀ الشركات الفرعية: هي الشركات التي تكون في حالة تبعية لشركة أخرى أو تحت إدارتها، فحكم أنها تقوم باستغلال فرع أو عدة فروع من هذه الشركة، كما تعتبر شركة لشركة أخرى أو مدارة من قبلها، كل شركة تكون فيها الشركة المديرة مالكة مباشرة أو بواسطة أشخاص لمعظم رأسمالها أو جل الأصوات التي يمكن التعبير عنها في جمعيات أو مساهمين أو ممارسة وظائف تشمل سلطة القرار.

◀ الأشخاص الوسيطاء: هم مسيرو الشركة المدارة من طرف أعضاء مجلس الإدارة ومدرائها وموظفيها الأجراء كما تشكل آباء وأمهات وأبناء وفروع وأزواج مسيري الشركات المتفرعة لهذه الشركة وأعضاء مجالس إدارتها ومديريها.¹

◀ العمليات الخاصة بتأدية الخدمات.

ب- **العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:** يمكن التمييز بين نوعين من العمليات الخاضعة لهذا الرسم على القيمة المضافة هما:

أ- **العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة وجوبا:** وهي كما يلي:²

- العمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويتم انجازها بصفة اعتيادية أو عرضية.

ويطبق هذا الرسم أيا كان:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب.
- شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.
- عمليات الاستيراد.

كما تدرج العمليات والخدمات الخاضعة لضريبة على القيمة المضافة لزوما والتي تضم.

◀ **العمليات الخاصة بالمنقولات:**

- العمليات والتسليمات التي يقومون بها المنتجون
- العمليات المنحازة وفق شروط البيع بالجملة التي يقوم بها المستوردين؛

¹ بن عمار منصور، نفس مرجع سابق، ص 51.
² الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص 06.

- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة؛
 - عمليات التجزئة؛
 - المتاجرة في الأشياء المستعملة من غير الأدوات والمكونة كليا أو جزئيا من البلاتين أو الذهب أو الفضة أو من أحجار كريمة طبيعية وكذا التحف الفنية الأصلية والأدوات العتيقة والأشياء المشمولة في المجموعات؛
 - عمليات البيع التي تمارس في المساحات الكبرى وكذا نشاطات التجارة المتعددة باستثناء العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة الخاضعون للنظام الجزائي.
 - يقصد بالتجارة المتعددة عملية شراء وإعادة البيع المحققة وفق شروط البيع بالتجزئة والتي توفر على الشروط الآتية:
 - يجب أن تتعلق الموارد المعروضة للبيع بأربعة أصناف على الأقل من التجارة المتعددة وهذا مهما كان عدد الموارد المعروضة للبيع؛
 - يجب أن يكون المحل مهينا بطريقة تسمح بالخدمة الذاتية.
 - عمليات البيع الخاصة بالكحول والخمور والمشروبات الأخرى المتشابهة لرسم المرور المنصوص عليه في المادة 02 من قانون الضرائب الغير مباشرة.
 - مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين الخاضعة لرسم الضمان باستثناء المجوهرات الفاخرة كما هو منصوص عليها بموجب المادة 359 من قانون الضرائب غير مباشرة.¹
- **العمليات الخاصة بالعقارات:**
- الأشغال العقارية؛
 - عمليات تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها التي يقوم بها الملاك القطع الأرضية؛
 - العمليات يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع أملاك العقارات أو المحالات التجارية؛
 - عمليات البناء وبيع التي العمارات المنجزة في إطار نشاط الترقية العقارية وكذا عمليات البناء السكنات الاجتماعية والتسليمات لأنفسهم؛
 - عمليات تثبيت القيم المنقولة؛
 - الأملاك غير تلك المثبتة على أن تستعمل لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أو تكون معفاة.
- **أداء الخدمات:** تخص العمليات غير تلك الخاصة بتسليم الأملاك المنقولة والمادية مثل:
- عمليات نقل الأشخاص أو السلع؛
 - مبيعات المواد الغذائية والمشروبات التي تستهلك في عين المكان (المطاعم، الحلويات، قاعات، الشاي، الخمرات ..)
 - الأشغال الشكلية؛

¹ نفس مرجع سابق، ص 07.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

- عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الدراسات والبحث وجميع العمليات غير المبيعات والأشغال العقارية؛
- العمليات المحققة في إطار ممارسة مهنة حرة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون والشركات؛
- العمليات المنحازة مابين الوحدات والمحلات من نفس المؤسسة.¹

ب- **العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة اختياريًا:** حيث تنص المادة الثالثة من قانون الرسوم على رقم الأعمال أنه: يحوز للأشخاص أو الاعتباريين الذي يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم، أن يختاروا بناءً على تصريح منهم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة على أنه يزودوا بسلع وخدمات:²

➤ للتصدير؛

➤ للشركات البترولية؛

➤ للمكلفين بالرسم الآخرين؛

➤ للمؤسسات تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاءات المنصوص عليه في المادة 42.

يخضع المعنيون وجوباً للنظام الربح الحقيقي.

يمكن طلب الاختيار في أي وقت من السنة ويجب أن ينهي الاختيار إلى علم مفتشية الرسوم على الرقم الأعمال التي يتبع لها مكان فرض الضريبة، ويصبح نافذاً اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي يكتب فيه الاختيار.

يمكن أن يشمل الاختيار كل العمليات أجزء منها، ما لم يحصل تنازل أو توقف عن النشاط يغطي الاختيار وجوباً فترة تنتهي في يوم 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي بدأ فيها سريان الاختيار.

ويحدد الاختيار ضمناً ما لم يحمل نقض صريح، يقدم في ظرف ثلاثة أشهر قبل انقضاء كل فترة.

3-1-4 الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة: يمكن تبويب العمليات المعفاة من الرسم على القيمة المضافة إلى:

أ- **العمليات المعفاة والتي تتم في الداخل:** شملت المادة (08) من قانون الرسم على القيمة المضافة على عدة استثناءات بالنسبة للعمليات التي تتم في الداخل يذكر منها النقاط الآتية:

➤ المنتجات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم باستثناء اللحوم الحمراء المجمدة؛

➤ عمليات البيع المتعلقة بالمنتجات ومسالخ الذبح، التي تخضع للرسم على الذبح، ولكن فيما يخص البيع الأول بعد الذبح؛

➤ العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين يقل رقم أعمالهم الإجمالي عن مبلغ 30.000.000 دج أو يساويه؛

¹ نفس مرجع، ص 07.
² لوالية فوزي، فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد الخامس، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص ص 187-188.

◀ العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة.¹

كما تعفى المنتجات، المواد الغذائية، الأعمال والخدمات من الرسم على القيمة المضافة والمحددة في المادة (09) من قانون الرسوم على رقم الأعمال.²

ب- **العمليات المعفاة عند الاستيراد:** هناك جملة من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والتي تخص عمليات الاستيراد يذكر منها:

◀ المنتجات المعفى بيعها في الداخل من الرسم على القيمة المضافة، وذلك وفقا لنفس الشروط وبنفس التحفظات؛

◀ البضائع الموضوعة تحت الأنظمة الموقفة للحقوق الجمركية التالية: الاستيداع، القبول المؤقت، العبور، المناقلة والإيداع؛

◀ الذهب للاستعمال النقدي والنقود الذهبية؛

◀ البضائع المستوردة في إطار المقايضة.³

ج- **العمليات المعفاة عند التصدير:** باستثناء عمليات التصدير والتي تتعلق بالتحف الفنية، الأحجار الكريمة، والمعادن النفيسة، فإن جميع عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة معفية من الرسم على القيمة المضافة إذا توفرت فيها الشروط كما يلي:

- أن يقيد البائع و/ أو الصانع الإرساليات في المحاسبة وبصفة منتظمة، جميع المعلومات (علامة البضائع، تاريخ تسجيلها، قيمتها ووجهتها....).

- تقييد علامات البضائع وأرقامها في الوثيقة (تذكرة النقل، ورقة البيع بالجملة أو غير ذلك....).

- أن لا يكون التصدير مخالفا للقوانين والتنظيمات.⁴

3-1-5 معدلات الرسم على القيمة المضافة (TVA): آخر تعديل لمعدلات الرسم على القيمة المضافة TVA كان

بموجب المادة 26 من قانون المالية لسنة 2017 حيث نصت على:⁵

- يحدد المعدل المنخفض للرسم على القيمة المضافة ب: 9 % على المنتجات والخدمات التي لها فائدة خاصة على حسب المخطط الاقتصادي، الاجتماعي...

- يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي: 19%، ويطبق على باقي العمليات والمنتجات والخدمات (غير خاضعة للمعدل المنخفض).

¹ المادة (8) من قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجريدة الرسمية الصادرة في 2017، ص 6.
² المادة (9) من قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجريدة الرسمية الصادرة في 2017، ص 6.
³ المادتين (10) و (11) من قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجريدة الرسمية الصادرة في 2017، ص 9.
⁴ المادة (13) من قانون الرسم على رقم الأعمال، الجريدة الرسمية الصادرة في 2017، ص 10.
⁵ المادة (21) من قانون الرسم على القيمة المضافة، الجريدة الرسمية الصادرة في 2017، ص 12.

4- الضريبة الجزافية الوحيدة

تعد الضريبة الجزافية شكل من أشكال الجبائية، تفرض على أصحاب المهن والأنشطة الصغيرة، يحدد مبلغها الجزافي وفق النظام.

4-1 تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة: تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.¹

4-2 مجال تطبيق الضريبة الجزافية: يخضع النظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8000.000)، ماعدا ذلك التي اختارت الخضوع لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن الغير التجارية حسب الحالة.

ويستثنى من الخضوع لهذا النظام ما يلي:²

➤ الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛

➤ أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأرضي؛

➤ أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛

➤ التجارة بالجملة؛

➤ الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحاليل؛

➤ الأشغال العمومية والري والبناء؛

➤ أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛

➤ القائمون بعملية تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والفضة.³

يستثنى أيضا من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة كل من الأشخاص المعنويون مهما كانت طبيعة النشاط الممارس وكذا رقم الأعمال المحقق من قبلهم.

4-3 إعفاءات الضريبة الجزافية الوحيدة: توجد فئات معفاة من الضريبة الجزافية الوحيدة بشكل دائم، وفئات المعفاة مؤقتا من الضريبة.

4-3-1 الإعفاءات الدائمة من الضريبة الجزافية الوحيدة:

➤ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها؛

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الصادرة في 24 أكتوبر 2023.
² المادة 07 من الأمر رقم 22-01 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 53، الصادر بتاريخ 04 أوت 2022.
³ المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2020.

المبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛

الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا و المقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم؛

غير أن هؤلاء يبقون يلتزمون بدفع الحد الأدنى من الضريبة قدره 10.000 دج.¹

4-3-2 الإعفاءات المؤقتة للضريبة الجزافية الوحيدة:

الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي تستفيد من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها. إلا أنه يمكن تمديد هذا الإعفاء إلى:

ست (06) سنوات من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيةها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

سنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (03) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدودة.²

كما تستفيد أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون من الإعفاء في الضريبة الجزافية الوحيدة خلال السنتين الأوليتان.

النشاطات التجارية الصغيرة المقامة حديثا، في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية خلال السنتين الأوليتين من النشاط، من الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة.

وعند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض من الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وذلك خلال 03 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي كما يأتي:

السنة الأولى من الإخضاع: تخفيض قدره 70% ؛

السنة الثانية من الإخضاع: تخفيض قدره 50% ؛

السنة الثالثة من الإخضاع: تخفيض قدره 25%³.

عند نهاية مرحلة الإعفاء، تستفيد من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة، وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي كما يأتي:

السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70% ؛

¹ المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، معدلة بموجب المادتين 13 من ق.م. لسنة 2015، ص 128
² المادة 282 مكرر 6، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، معدلة بموجب المادتين 13 من ق.م. لسنة 2015، ص 128.
³ المادة 12 من قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، العدد 20، 40 يوليو 2011، ص 6.

السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50% ؛

السنة الخامسة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%¹.

4-4 معدلات الضريبة الجزافية وطرق تسديدها:

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يلي:

4-4-1 معدلات المطبقة على الضريبة الجزافية: يطبق معدل الضريبة الجزافية الوحيدة على رقم الأعمال المحقق ويحدد كما يلي:²

- أنشطة الإنتاج وبيع السلع يطبق عليها معدل 5%؛

- وبالنسبة للأنشطة الأخرى يطبق معدل 12%.

وفي حالة النشاطات المختلطة يتم تحديد المعدل حسب حصة رقم الأعمال المتعلقة بكل نشاط.³

4-4-2 تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة.

يتوجب على المكلف بتسديد الضريبة الجزافية الوحيدة حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2017 وفق طريقتين حسب اختياره.⁴

- التسديد الكلي للضريبة: يكون ذلك عند إيداع التصريح من قبل المكلف الضريبة يعني بين 01 و 30 جوان من سنة الخسوع.

- التسديد الجزئي للضريبة: يمكن تلخيص آجال التسديد والمبالغ وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): آجال ونسب التسديد المجزأ للضريبة الجزافية الوحيدة:

آجال التسديد	نسب التسديد
تاريخ إيداع التصريح التقديري السنوي (بين 01 و 30 جوان)	50% من المبلغ الواجب الدفع
بين 01 و 15 سبتمبر	25% من المبلغ الواجب الدفع
بين 01 و 15 ديسمبر	25% من المبلغ الواجب الدفع

المصدر: المادة 14 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن إختلاف نسب التسديد بإختلاف آجال التسديد وكلما ازدادت فترة آجال

التسديد انخفضت نسبة التسديد وبالتالي فالعلاقة طردية منخفضة بينهما.

¹الضريبة الجزافية الوحيدة، مجال تطبيق، مدير العلاقات العمومية والاتصال، نشرة 2021، المديرية العامة للضرائب.
²المادة 282 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.
³الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة لسنة 2020، ص 59.
⁴شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

4-5 توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة: توزيع كمايلي:¹

الجدول رقم (03): توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

49% ميزانية الدولة.	0,24% غرفة الصناعات التقليدية والمهن.
0,05% غرفة التجارة والصناعة التقليدية.	40,25% البلديات.
0,01% غرفة الوطنية للصناعات التقليدية.	5% الولاية

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال ما سبق تم التطرق إلى أهم مجالات التطبيق التحصيل الضريبي التي تعتبر أداة مهمة منها الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على القيمة المضافة، على النشاط المهني، والضريبة الجزافية الوحيدة، وبالإضافة إلى الأشخاص الخاضعين للضريبة والاستثناءات، وأيضاً معدلات المطبقة على الضرائب.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي.

تمثل رقمنة التحصيل الضريبي دوراً هاماً في تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي، وزيادة مستويات الامتثال وتقليل التهرب الضريبي، لتسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل العبء على مؤسسات الأعمال ويدعم إنتاجيتها، نظراً لكون هذه الرقمنة تحقق إيرادات ضريبية أكثر.

أولاً: مساهمة الرقمنة في تحسين أداء التحصيل الضريبي.

تساهم عملية الرقمنة في السير الأمثل للعملية الجبائية عن طريق تسهيل عملية التصريح الإلكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية ومراجعتها ألياً لتجنب الأخطاء وإرسالها ودفعها إلكترونياً لربح الوقت واستخراج مختلف الوثائق اللازمة دون عناء التنقل، وهو ما يعود على الإدارة الضريبية بالمنافع من حيث اختصار الوقت والتكاليف.

يسمح فرض ضرائب أفضل الحكومات لجمع نفس الإيرادات بضرائب أقل (أكثر كفاءة) أو إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية بنفس الضرائب.

وبالنظر لأهم قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب مكسباً في الوقت وفي تكاليف التحصيل.²

يوجد اهتمام متزايد من قبل الإدارة الضريبية حول تطبيق الرقمنة الإدارية في المجال الضريبي لما لها من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، ويمكن أن نستخلص هذا الدور في مختلف النقاط التالية:

¹ المرجع نفسه، ص 60.
² مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص 168.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

« التطوير الكامن لعمل الإدارة الضريبية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد مما يسمح من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى بضبط عدد أكبر للمتعاملين الاقتصاديين.

« منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة دون أخطاء وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها.

« توسيع مجال تطبيق الضريبة من سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين بالضريبة جدد.

« تطوير مختلف الإدارة الجبائية من خلال التطبيق الفعلي لكافة التشريعات، وتوفير مختلف المعلومات الجبائية حول كافة المنازعات بشكل آني ومفصل مما يقلص فرص الانفلات للمكلفين بالضريبة.¹

ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال:

« تسهيل عملية الرقمنة العمل الملقى على عاتق الإدارة الجبائية حيث تمتاز بأنها توفر الكثير من إجراءات حساب المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك تعمل على خفض من احتمالات نشوء منازعات واعتراضات من طرف المكلفين بالضريبة.

« التشغيل الآلي لعملية استقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة، ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الحقيقي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة يساهم بشكل مباشر في القضاء على مختلف التلاعبات.

« تفعيل نظام دفع التصاريح الجبائية إلكترونيا يؤدي إلى تعزيز الثقافة بين طرفي العلاقة الضريبية وزيادة التفاعل بينهما، وهذا ما يؤدي إلى التزام المكلفين بالضريبة بآجال دفع الضريبة.

« سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الإيرادات الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي من المكلفين بالضريبة، وتبسيط إجراءات عملية الفحص والتحليل.²

ثانيا: توسيع القاعدة الضريبية.

يعد توسيع القاعدة الضريبية خطوة هامة لتعزيز الإيرادات العامة.

1- مفهوم توسيع القاعدة الضريبية

ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية.

¹ أحسن ركي، سمير عماري، المرجع سبق ذكره ص ص: 28، 29 .
² علي شاكّر، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القاديسية، العراق، المجلد 7، العدد 4، 2017، ص ص: 172، 173.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى الزيادة بالنسبة 50 في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد، مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة.¹

ويشكل توسيع القاعدة الضريبية إستراتيجية بالغة الأهمية للحكومات التي تسعى إلى زيادة الإيرادات دون رفع معدلات الضرائب بشكل غير متناسب أو إثقال كاهل شريحة من السكان، ويتضمن هذا النهج تحديد مصادر جديدة للدخل والأصول أو المعاملات الخاضعة للضريبة والاستفادة منها، ومن خلال توسيع القاعدة الضريبية، تستطيع الحكومات تأمين تدفق إيرادات أكثر استقرارا واستدامة، وهو أمر ضروري لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، كما يسمح بتوزيع أكثر عدالة للعبء الضريبي على مختلف القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع، ومن وجهة نظر دافعي الضرائب، فإن القاعدة الضريبية الواسعة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض معدلات الضرائب، حيث أن احتياجات الحكومة موزعة على مجموعة أوسع، ومع ذلك فإن التحدي يكمن في تحقيق هذا التوسع دون التسبب في الازدواج الضريبي أو التعقيدات غير المبررة التي يمكن أن تخنق النمو الاقتصادي أو تؤدي إلى أبعاد الاستثمار.

2- الاستراتيجيات توسيع القاعدة الضريبية

تسعى الدولة إلى تنمية إيراداتها لدعم التنمية الاقتصادية، ويعد توسيع القاعدة الضريبية من أهم الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف في النقاط التالية:

2-1 تبسيط قانون الضرائب: يمكن أن تؤدي قوانين الضرائب المعقدة إلى ثغرات وعدم كفاءة التبسيط يجعل الامتثال أسهل ويمكن أن يجذب المزيد من المشاركين إلى النظام الضريبي، على سبيل المثال، من خلال إلغاء بعض الخصومات والائتمانات، يمكن فرض ضريبة على قاعدة أوسع من الدخل بمعدلات أقل.

2-2 تعزيز الالتزام والتنفيذ: يمكن أن يؤدي تعزيز آليات التحصيل الضرائب واتخاذ إجراءات صارمة إلى توسيع القاعدة الضريبية بشكل كبير، وقد يشمل ذلك عمليات تدقيق أكثر صرامة، وتعاون دوليا أفضل، واستخدام التقنيات المتقدمة لتتبع المعاملات المالية.²

2-3 فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي: يمثل صعود الاقتصاد الرقمي تحديات جديدة للأنظمة الضريبية التقليدية، ومن الممكن أن يؤدي تنفيذ تدابير فرض الضرائب على الخدمات الرقمية، مثل ضد التهرب الإعلان عبر الإنترنت والبت المباشر، إلى تحصيل إيرادات من هذا القطاع سريع النمو.

2-4 الضرائب البيئية: إن فرض الضرائب على انبعاثات الكربون أو المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد لا يشجع الممارسات المستدامة فحسب، بل يولد أيضا مصادر دخل جديدة.

¹ هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، موجز السياسات، صندوق النقد العربي، العدد 2، 2019، ص ص 1، 2.
² استراتيجيات توسيع القاعدة الضريبية - القاعدة الضريبية: توسيع الآفاق: توسيع القاعدة الضريبية مع تجنب الازدواج الضريبي، مسترجع بتاريخ آخر تحديث: 10 حزيران 2024، 13 دقيقة، <https://fastercapital.com/arabpreneur>.

2-5 الضرائب العقارية: يمكن أن يؤدي تحديث تقييمات العقارات والتأكد من فرض الضرائب على جميع العقارات المؤهلة إلى زيادة إيرادات الحكومة المحلية دون التأثير على الضرائب الدخل أو المبيعات.

2-6 توسيع ضرائب الاستهلاك: يمكن أن يؤدي توسيع الضرائب المبيعات لتشمل المزيد من الخدمات أو عمليات الشراء عبر الإنترنت إلى الحصول على حصة أكبر من الإنفاق الاستهلاكي.

2-7 ضرائب المعاملات المالية: يمكن أن تؤدي الضرائب الصغيرة المفروضة على بيع الأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى إلى زيادة إيرادات القطاع المالي، والذي غالبا ما يتم فرض ضرائب عليه بشكل أقل مقارنة بآثره الاقتصادي.

2-8 الضرائب الشاملة على مكاسب رأس المال: إن ضمان فرض الضرائب على جميع أشكال أرباح رأس المال يمكن أن يمنع فرض ضرائب أقل على الثروة ودخل الاستثمار.

2-9 القضاء على الملاذات الضريبية: إن العمل على مستوى الدولي لإغلاق الملاذات الضريبية يمكن أن يمنع تآكل القاعدة الضريبية حيث يتم تحويل الأرباح والدخول إلى المناطق ذات الضرائب المنخفضة.

2-10 المراجعة المنتظمة لقانون الضرائب: يمكن للمراجعة الدورية لقانون الضرائب تحديد الأحكام القديمة وسد الثغرات والتكيف مع التغيرات الاقتصادية.¹

ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، تستطيع الحكومات توسيع قاعدتها الضريبية بطريقة عادلة وفعالة وتفضي إلى الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، على سبيل المثال عندما أصلحت نيوزيلندا نظامها الضريبي في الثمانينات، قامت بتوسيع القاعدة الضريبية وخفض المعدلات، مما ساهم في نظام ضريبي أكثر كفاءة وتحسين الامتثال، وعلى نحو مماثل ساعد فرض ضريبة السلع والخدمات في كندا في عام 1991 على توسيع قاعدة ضريبة الاستهلاك واستبدال ضريبة مبيعات المصنعين الأقل كفاءة.

ثالثا: زيادة الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي

حيث ساهمت الرقمنة الجبائية في تخفيض عمليات الغش، عن طريق إنشاء البطاقة الإلكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين، كما تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الضريبي يكشف التهرب أوتجنب بشكل أفضل.²

ولتحليل العلاقة الموجودة بين المكونات الثلاثة لبرنامج عصرنة الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة سنقوم باستعراض الجوانب الايجابية التي جاء بها البرنامج العصرنة في المديرية العامة للضرائب كمايلي:

¹ نفس مرجع سابق.
² مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، مرجع سابق، ص 168.

1. دور إعادة تنظيم الإدارة الضريبية بالامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة:

ميول المجتمعات للامتثال الضريبي مرهون بإدراك الأفراد لفعالية، كفاءة وعدالة الإدارة الضريبية، كما أن الأفراد والمؤسسات يتخذون قرار عقلائي في اختيار تسديد أو عدم تسديد الضرائب وهذا يتوقف على عدة عوامل مرتبطة بالإدارة الضريبية والمتمثلة في:¹

- ◀ تطبيق القوانين الضريبية؛
- ◀ احتمال اكتشاف المخالفات في حالة التهرب؛
- ◀ العقوبات المرتبطة بجريمة التهرب؛
- ◀ جودة الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين بالضريبة.
- ◀ تقسيم المصالح حسب حجم المكلفين بالضريبة؛
- ◀ يساهم في توفير مصالح متخصصة لكل فئة؛
- ◀ الحرص على توفير الكفاءات البشرية المتميزة للفئة التي تساهم بالقسط الأكبر في الإيرادات الضريبية.

2. دور إستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة:

نظام التصريح والدفع عن بعد جبايتك يوفر عدة مزايا للمكلفين بالضريبة من شأنها تقليل أخطاء التصريح وكذا تقليص التكاليف الامتثال، حيث يمكن للمكلف الاستفادة من بعض النقاط التالية:²

◀ إجراء العمليات من مقره الاجتماعي مع المديرية العامة للضرائب لتجنب التنقلات من أجل إيداع التصريحات الجبائية؛

- ◀ الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كل أيام الأسبوع؛
- ◀ تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الضريبية؛
- ◀ الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
- ◀ الدفع عن طريق الإنترنت لضرائبه ورسومه؛
- ◀ الاطلاع على دينه الجبائي الكلي؛
- ◀ يمكنه من طلب الشهادات الجبائية وتقديم مختلف الطعون وكذا طلب الامتيازات الجبائية؛
- ◀ كما أن موقع إنترنت المديرية العامة للضرائب أنه:
- ◀ يساعد على تحسين مستوى المعرفة الضريبية للمكلفين بالضريبة؛
- ◀ يضمن فضاء تفاعلي دائم مع الإدارة؛

¹فارس بن بدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، عصنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 124.

²مرجع نفسه، ص 124.

◀ وسيلة لتقييم فعالية أداء الإدارة وبالتالي تحسينه.

لقد سطرت المديرية العامة للضرائب هدفا مهما ضمن برنامج العصرية من خلال إرساء نمط الإدارة الجبائية الالكترونية وإحداث تغيير جذري لنمط الإدارة التقليدية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك من خلال:

◀ التقليل من تكلفة الأوراق المستعملة إداريا؛

◀ تقليل تكلفة التسيير الإداري والسرعة في العمل؛

◀ تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة وكسب رضاهم؛

◀ تقليل الجهد والوقت على المكلفين بالضريبة؛

◀ زيادة الاستجابة الطوعية لدافعي الضرائب؛

◀ تسهيل عملية التدقيق الجبائي وتجنب الأخطاء مما يزيد من وعي وثقة المكلفين بالضريبة للإدارة الجبائية.

إضافة إلى ذلك تسعى الإدارة الجبائية لتحقيقها من خلال تنفيذ برنامج العصرية تتمثل في:

◀ إعادة تنظيم هياكل الإدارة الجبائية وتقسيمها حسب فئات المكلفين بالضريبة (كبيرة، متوسطة، صغيرة) لتفادي ازدواجية الوظائف وتداخل الصلاحيات فيما بينها.¹

◀ تحقيق مستوى عالي من الامتثال الضريبي وتعزيز الثقة اتجاه الإدارة الجبائية بغرض تقديم خدمات ذات جودة عالية وبشكل مكثف للمكلفين بالضريبة.²

3. دور الخدمات الضريبية بالامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة:

يعد تحسين استقبال المكلفين بالضريبة مدخلا أساسيا لتعزيز الثقة بين الإدارة ودافعي الضرائب، تم تطرق إليها في النقاط الموالية:

1.3 تحسين استقبال المكلفين بالضريبة: من أجل تحسين تقديم الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب بدأت بوظيفة الاستقبال والتوجيه التي تعتبر نقطة اللقاء الأولى بين الإدارة والمكلفين بالضريبة وفي بعض الأحيان الوحيدة، لذا تمثل محددًا مهما لصورة الإدارة لدى المكلفين بالضريبة ويجب على الإدارة تحسين استقبال الجمهور لتعزيز الثقة بين الطرفين.³

بحيث لا يقتصر على الاستقبال الشخصي فقط بل يتعدى إلى الاستقبال عبر الهاتف، استقبال البريد العادي وكذا الإلكتروني، ثم أكملتها بمرجع نوعية الخدمة الذي يعتبر تعهد المديرية العامة بتحسين جودة الخدمات الضريبية المقدمة

¹قويدر محمد محمود الطيب، عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي الجزائر، 2021، ص 58.

²Tawfi k kurniawan, modernization of the tax administration system : a theoretical review of improving tax capacity, Indonesia parliamentary board, E35 web of conferences 73, 10022, Jakarta, 2018, p23.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

من خلال عشرون التزام ضمانا للتكفل الأحسن لانشغالات المكلفين بالضريبة، وبالتالي التكفل بانشغالات المكلفين بالضريبة سيساهم في التأثير على قرار الامتثال.

وعليه من أجل تلبية الطلبات المتزايدة مع هؤلاء المكلفين من تبسيط للإجراءات والحصول على المعلومات وضعت المديرية العامة للضرائب برنامج عصرنة يتمثل في وضع تنظيم وإجراءات يرتكزان على مفهوم الخدمة المقدمة إلى المكلف والذي تتمثل فيما يلي:¹

1.1.3 تسيير وظيفة الاستقبال: يترجم تسيير وظيفة الاستقبال بالإجراءات كما يلي:

◀ إصاق المعلومات الخاصة عن كفيات الدخول والاستقبال في كل المصالح بحيث يجب إعلام المكلف بالضريبة بكفيات الدخول والاستقبال في كل المصالح عند كل إجراء جديد مرتبط بالاستقبال؛

◀ تهيئة فضاء الاستقبال يتضمن شباك مخصص لاستقبال المكلفين بالضريبة ومكان الانتظار الذي يتضمن الراحة لهم؛

◀ إصاق الإشعارات بحيث وضع إشارة البيانات بصورة واضحة عند مدخل المصلحة مما يسمح للمكلف بالتعرف على الشبايك المخصصة لاستقباله؛

2.1.3 التكفل بالاستقبال الهاتفي: بهدف تحسين جودة هذه الخدمة، اتخذت المديرية العامة الإجراءات التالية:

وضع موزع هاتفي مدعم بتشغيلات متعددة وتقنية على مستوى كل مصلحة؛

◀ التعريف بالهوية؛

◀ منح إجابات الانتظار عند ضرورة اللجوء إلى الخبرة؛

◀ تخصيص خط هاتفي حصري لاستقبال مكالمات الجمهور؛

◀ اقتراح الاستقبال بالهاتف؛

◀ إنهاء المكالمات الهاتفية بصيغة شخصية ولأئقة؛

3.1.3 الاستقبال الجسماني: يجب أن يحض للقواعد وهي كما يلي:

◀ تنظيم وتحسين نوعية الاستقبال؛

◀ وضع تنظيم خاص وملائم للأشخاص ذوي الحركة المحدودة مثل ذوي الصعوبات؛

◀ احترام السرية وتقليص مدة الانتظار؛

◀ تسهيل الخطوات الإدارية؛

◀ معرفة كيفية التعامل مع العلاقات والحالات الحرجة.

¹Ministère des finances, Direction générale des impôts, les référentiel qualité de service : une nouvelle démarche qualité, bulletin d'information de la lettre de DGI n 60, 2012, p07.

3-2 تحسين تسيير الاتصال البريدي: في إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، أولت المديرية العامة للضرائب اهتماما كبيرا بوظيفة الاتصال عن طريق البريد سواء كان بريد عادي أو إلكتروني عن طريق بعث رسالة إلكترونية على الصفحة contact والعنوان **dgi@mf-contact.gov.dz** بغرض تبادل المعلومات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وتسهيل الإجراءات الإدارية، ولتحسين الاتصال مع المكلفين بالضريبة، اعتمدت الإدارة الجبائية على الآليات التالية:¹

1.2.3 البريد العادي: من أجل تعزيز الثقة مع المكلفين، يتوجب على الإدارة الجبائية احترام القواعد التالية:

- ◀ إجبارية تقديم وصل الاستلام لكل طلب أو شكوى تخص المكلفين بالضريبة؛
- ◀ إجبارية الرد على طلبات المكلفين بالضريبة في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوم وذلك عندما يكون الملف كاملا؛
- ◀ عندما يكون الملف ناقصا، يجب على المصلحة القيام بطلب كتابي للمكلف بالضريبة يتضمن تزويدها بالمعلومات الإضافية خلال أجل عشرة (10) أيام مفتوحة؛
- ◀ يجب أن يتضمن كل بريد يصدر عن المصلحة على الأقل تاريخ ومكان الإصدار، موضوع البريد عنوان، ورقم هاتف المصلحة، أيام الاستقبال، وأوقات العمل، هوية العون المكلف بمتابعة الملف (الاسم واللقب) وكذا هوية ممضي (البريد الاسم واللقب الوظيفة).

◀ يجب على المصلحة بذل الجهود الخاصة عند تحرير الرسائل وهذا بإتباع أسلوب يمكن للمرسل فهمه بسهولة؛

◀ تحسين متابعة البريد الوارد عن طريق الخطأ بإرساله إلى المصلحة المعنية وإعلام المكلف بذلك.

2.2.3 البريد الإلكتروني: على الإدارة احترام القواعد كما يلي:

- ◀ ينبغي على الرسائل الإلكترونية أن تكتب وتحرر بأسلوب يتماشى مع مستوى معرفة المرسل؛
- ◀ يجب على إدارة الجبائية أن ترد على الأسئلة المطروحة عن طريق البريد الإلكتروني في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداء من تاريخ استقبال الرسالة؛
- ◀ في حالة ما إذا كان موضوع الرد يتطلب رأي المصالح أخرى أو معلومات تكميلية، يجب إبلاغ المعني عن طريق رسالة إلكترونية خلال أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداء من تاريخ وصول الرسالة.

3.3 التقرب من المكلفين بالضريبة: ذلك من خلال ما يلي:

- ◀ تنظيم لقاءات مع الجمعيات والاتحادات المهنية؛
- ◀ تنظيم أبواب مفتوحة على الإدارة الجبائية؛

¹ Ministère des finances, Direction générale des impôts, les référentiel qualité de service : une nouvelle démarche qualité, op, cit. p07.

﴿ تنظيم ملتقيات وأيام دراسية.¹

4.3 الفاعلون في مرجعية نوعية الخدمة: يختلف الفاعلون في مرجعية الخدمة حسب الجهة المسؤولة على ذلك يذكر منهم ما يلي:²

➤ على المستوى المركزي: مديرية العلاقات العمومية والاتصال؛

➤ على المستوى الجهوي: مكتب التنشيط والتنظيم والعلاقات العمومية بالمديرية الجهوية للضرائب والمكلف بمراقبة ومتابعة التزامات مرجعية نوعية الخدمة؛

➤ على المستوى المحلي: يكلف بمهمة الاستقبال كمراجع لنوعية الخدمة وهو:

- رئيس مصلحة الاستقبال والإعلام على مستوى مديرية كبريات المؤسسات؛

- رئيس مصلحة الاستقبال والإعلام على مستوى مركز الضرائب،

- رئيس مصلحة الاستقبال والإعلام على مستوى المركز الجوّاري للضرائب؛

5.3 آليات إجراء احترام مرجعية نوعية الخدمة: يرتكز الجهاز الذي تم تفعيله في الواقع على التواجد المشترك للإجراءات التالية:³

1.5.3 الاتصالات السرية: إن احترام التزامات برنامج مرجعية نوعية الخدمة فيما يتعلق بالاستقبال الهاتفي يتطلب متابعة منتظمة تجسد من خلال عمليات اتصال سرية من طرف مديرية العلاقات العمومية والاتصال والمديريات الجهوية للضرائب.

2.5.3 المراقبة المفاجئة: تتم هذه العملية من طرف مديرية العلاقات العمومية والاتصال والمديريات الجهوية للضرائب وكذا المصالح الخارجية للإدارة الجبائية (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، المراكز الجوّارية للضرائب)، حيث تتمثل مهمتها في مراقبة صحة ومصادقية التقييمات الذاتية المرسلة لمديرية العلاقات العمومية والاتصال ولمراكز الضرائب وكذا منهجية المراقبة التي يقوم بها المراجع المحلي.

3.5.3 سير الآراء: يتم إجراؤه خلال عمليات مهام المراقبة المفاجئة التي تتم من قبل المدققين التابعين لمديرية العلاقات العمومية والاتصال والمديريات الجهوية للضرائب تبعا لبرنامج المهام المعدة مسبقا من طرف هذه الهياكل.

4.5.3 اللقاءات مع الاتحادات والجمعيات المهنية: في تقييم اللقاءات المنظمة والمعدة من طرف كل مصلحة من مصالح مديرية كبريات المؤسسات مراكز الضرائب والمراكز الجوّارية للضرائب.

¹بوزيان فيصل ، أثر عصريّة الإدارة الجبائية على تحسين الأداء الضريبي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، محاسبة جبائية، تيسمسيلت، 2024 ، ص116.
²مرجع سبق ذكره، ص118.
³مرجع نفسه ، ص ص : 119، 118 .

5.5.3 التقييمات الذاتية المعدة من طرف المراجعين: يعتبر المدقق على المستوى المحلي مراجع نوعية الخدمة، فهو مكلف بإعداد تقييم ذاتي لاحترام مرجع نوعية الخدمة يتضمن المعاينات المادية والمتمثلة في:

- ◀ تواجد مصالح التي تتجسد من خلال إعلان ساعات استقبال المكلفين بالضريبة؛
 - ◀ شروط الاستقبال المرتبطة بوجود مكان يضمن سرية الاستقبال؛
 - ◀ التعريف بالأعوان المكلفين باستقبال مستعملي الإدارة الجبائية؛
 - ◀ الإصغاء الخارجي المجسد عبر المعلومة المقدمة من طرف الأعوان المكلفون بالاستقبال.
- 6.5.3 المراقبات التوثيقية:** تركز أساسا على عينة من الرسائل والبريد الوارد والصادر من طرف المصالح

3-6 أهداف مرجعية نوعية الخدمة: تهدف مرجعية نوعية الخدمة إلى تحقيق ما يلي:¹

- ◀ جعل نوعية الخدمة أولوية إستراتيجية الإدارة الجبائية؛
- ◀ إضفاء الطابع المهني على المهام الاستقبال في الإدارة الجبائية؛
- ◀ تسهيل ولوج المكلفين بالضريبة إلى المصلحة؛
- ◀ تسهيل الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين بالضريبة؛
- ◀ الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة؛
- ◀ قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منظم.

من خلال ما سبق يستنتج أن تحليل العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي اعتمدت على العديد من المكاسب المحتملة من عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي، ومنها تلعب دورا مهما على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل، والتي أصبحت تمكن الحكومات على جمع معلومات دقيقة وفورية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونيا أصبح معتمدا عليه في بعض الدول العربية.

كما تم التوصل من خلال المبحث الأول أنه في ظل التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم ظهرت الحاجة لعصرنة الجهاز الضريبي وجعله أكثر سرعة وسهولة ودقة في تسيير الأعمال الإدارية، وذلك لتقديم خدمات ذات جودة وبأقل ووقت تكلفة، وتجنب الاعتماد على طرق التقليدية في عملية التحصيل الجبائي، حيث تلعب الرقمنة الجبائية دورا فعالا في زيادة أداء عملية التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

¹ Ministère des finances, Direction générale des impôts, qualité, direction des relations publiques et de la communication, instruction générale sur le référentiel qualité service, 2012, p p 07, 08.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث عرض بعض الدراسات السابقة، حيث يتم انتقاء دراستين سابقتين لكل من الدراسات الوطنية والعربية والأجنبية، التي تناولت موضوع دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، وهذا قصد دراسة نواحي موضوع البحث، من خلال أهم أوجه الاختلافات والتشابه والقيمة المضافة لدراسة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية، وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وهي كما يلي:

المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة الوطنية؛

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة العربية؛

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية وتحليلها

سيتم التطرق من خلال مضمون هذا المطلب إلى الدراسات السابقة الوطنية التي تناولت موضوع دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي.

أولاً: عرض الدراسات السابقة الوطنية

حيث تعددت الدراسات الوطنية في هذا الموضوع حيث تم اختيار دراستين كعينة كما هو موضح في الجدول الموالي:

1. الدراسة الأولى:

سيتم التطرق إلى الدراسة السابقة الوطنية الأولى كما يلي:

الجدول رقم(04): عرض الدراسة السابقة الوطنية الأولى

معلومات عامة	قوادي محمد: مجلة المنتدى الدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، جامعة الجلفة، الجزائر 2022.
عنوان الدراسة	رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر.
المجتمع والعينة	يتمثل مجتمع الدراسة في مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة والعينة تتمثل على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.
الطريقة والأدوات	اعتمدت الدراسة الميدانية على المقابلة والوثائق والسجلات.
منهج الدراسة	استخدام المنهج الوصفي والتحليلي.
الهدف من الدراسة	- تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية؛ - مفهوم الرقمنة وكيفية استخدامها في النظام الضريبي؛ - التركيز على النظم المعلوماتية الحديثة في إطار إصلاح النظام الجبائي الجزائري؛ - الوقف على انعكاسات رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية.
نتائج الدراسة	- الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني؛ - تساهم الرقمنة في حفظ البيانات وتخزينها بأكثر قدر ممكن؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

- تمنح فرصة عرض نفس السندات والمعلومات لدى العديد من الأشخاص وفي نفس الوقت؛
- مساهمة الرقمنة في سرعة الإسترجاع للبيانات وسهولة استخدامها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الوطنية الاولى.

من خلال الجدول رقم (04) تم التطرق إلى موضوع رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية، حيث تم إبراز دور رقمنة في عملية الرقابة الجبائية وأهميتها في مكافحة الفساد والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك بتعميم الرقمنة على جميع المديرات والمراكز الضريبية وعلى جميع القطاعات المالية، بما في ذلك يجب تفعيل مختلف إجراءات الرقابة الجبائية ضمن النظام المعلوماتي الجبائي لتبسيط عمليات التحصيل الضرائب.

2. الدراسة الثانية:

سيتم التطرق لدراسة السابقة الوطنية الثانية كما يلي:

الجدول رقم(05): عرض الدراسة السابقة الوطنية الثانية

معلومات عامة	ادري عدنان: مذكرة تتدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009\2010
عنوان الدراسة	التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، دراسة حالات المراقبة الجبائية.
المجتمع والعينة	يتمثل مجتمع والعينة الدراسة على مستوى مصلحة الضرائب.
الطريقة والأدوات	اعتمدت الدراسة الحالة على المقابلة والوثائق والسجلات وجمع المعلومات حقيقة ومفصلة.
منهج الدراسة	استخدام المنهج الوصفي.
الهدف من الدراسة	- التعرف على التحصيل الضريبي ومدى فعاليته؛ - أداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة؛ - تحصيل وافر وارتفاع في الإيرادات الجبائية؛ - إنتشار الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.
نتائج الدراسة	- عدم دفع الضرائب يؤدي إلى فقدان أموال طائلة تحرم منها خزينة الدولة؛ - التهرب الضريبي يعد أكبر عائق في وجه الإصلاحات الجبائية في الجزائر؛ - عدم مراعاة القدرة التكلفة الفعلية للمكلف بالضريبة؛ - من أسباب فشل النظام الضريبي عدم إنسجام وتفاعل هذا النظام مع الواقع الإقتصادي والإجتماعي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسة السابقة الوطنية الثانية

من خلال الجدول رقم (05) تم التطرق إلى معرفة وزيادة فعالية التحصيل الضريبي، وإبراز أهميته مما أدى لدعم التنمية الإقتصادية المستدامة، وتعزيز الشفافية لدى دافعي الضرائب، والتحصيل الضريبي يلعب دورا مهم في زيادة كفاءة الأداء الضريبي في مصلحة الضرائب ومصالحها المختلفة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

ثانيا: تحليل الدراسات السابقة الوطنية

ساهمت الرقمنة الجبائية في تسهيل عمليات التصريح والتحصيل الجبائي وتفعيل أداء الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، وبالرغم من وجود أوجه التشابه إلا أنه هناك أوجه الاختلاف كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): تحليل الدراسات السابقة الوطنية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى - التطرق إلى الإدارة الجبائية الرقمية ودور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب الضريبي؛ - كلا الموضوعان تطرقا إلى دور الرقمنة في عملية الرقابة الجبائية؛ - تطرقا كلاهما إلى قواعد وضمانات التحصيل الضريبي، - كلاهما تطرقا إلى استحداث النظم الجبائية التي ساهمت في رقمنة النظام الجبائي لمحاربة الفساد. الدراسة الثانية - التحصيل الضريبي ومدى فعاليته؛ - مجالات تطبيق الضريبة؛ - كلاهما تطرقا إلى طرق وضمانات التحصيل الضريبي؛ - التطرق كلاهما إلى الإدارة الجبائية بعد الإصلاحات.	الدراسة الأولى - تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي عكس موضوع البحث هو تسليط الضوء على دور الرقمنة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي؛ - عموميات حول الرقابة الجبائية وأسبابها بينما موضوع البحث تفعيل الرقمنة الجبائية، - التعمق أكثر في موضوع رقمنة النظام الضريبي وأثرها على الرقابة الجبائية أما موضوع البحث تعزيز شفافية الإدارة الجبائية من خلال الإعتماد على الوسائل الحديثة؛ - كانت الدراسة في ولاية الجلفة. الدراسة الثانية - التعمق أكثر في موضوع التحصيل الضريبي؛ - علاقة معالجة قضية السيوكولوجية الضريبية وكيفية تأثيرها على التحصيل الضريبي عكس دراستنا التي تسعى إلى اظهار دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي؛ - التعمق في الضريبة والضغط الجبائي والإدارة الجبائية قبل الإصلاحات وبعدها أما موضوع البحث اعتمد على استحداث الأنظمة المعلومات الجبائية لزيادة فعالية التحصيل الضرائب؛ . - كانت الدراسة في ولاية الجزائر .

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الوطنية

من خلال الجدول رقم (06) يلاحظ أوجه الشبه والاختلاف بين هاتين الدراستين السابقتين وموضوع البحث، حيث يلاحظ أن دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي له نفس التوجه والنتائج وهي القضاء على التهرب والغش الضريبي، والعمل على النهوض بالقطاع الجبائي، والعمل على التحسين المستمر في مجال الرقمنة الذي يؤدي إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي لذلك يجب تفعيل أداء الرقابة الجبائية على التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

ثالثاً: تحليل للقيمة المضافة لموضوع البحث مقارنة بالدراسات السابقة الوطنية

بشكل عام تتميز هذه الدراسات السابقة مع موضوع البحث، على أن رقمنة تلعب دوراً مهماً ومحورياً في تبسيط الإجراءات الإدارية حتى تستطيع التعامل مع المكلفين بطرق سليمة وأن تكون الإدارة الجبائية تعمل في شفافية ووضوح وإطلاق نظام المعلومات الجبائي وذلك لتحسين عمليات التحصيل الجبائي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تحليل القيمة المضافة لموضوع البحث

القيمة المضافة	
الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
- تقليل التكاليف واختصار الوقت والجهد للإدارة ومكلف في عملية التحصيل الضريبي؛ - تطوير بوابة جبايتك ومساهمتك في عمليات التصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد؛ - تحسين الرقابة الجبائية لضمان تحقيق العدالة الضريبية؛ - مساهمة الرقمنة في زيادة الإيرادات الضريبية.	- تعزيز الشفافية في العمليات الضريبية لمحاربة الفساد؛ - توسيع القاعدة الضريبية لتحسين جمع الضرائب، - تسهيل عمليات التحصيل الضريبي، - تعزيز الثقة وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الوطنية

من خلال الجدول رقم (07) يلاحظ تطوراً ملحوظاً في رقمنة النظام الضريبي حيث سعت إلى تبني التكنولوجيا الحديثة لتطوير الإدارات الضريبية وتحسين الشفافية، لتقليل من التهرب الضريبي بهدف تعزيز الرقابة الجبائية للمساهمة في تحسين كفاءة وفعالية النظام الضريبي.

من خلال المطلب الأول يمكن القول أن رقمنة النظام الضريبي من الأساليب الحديثة التي تساهم في تحسين شفافية وفعالية النظام الضريبي وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز الرقابة الجبائية، وتعزز الرقمنة القدرة على تحصيل الضرائب بدقة مما يساهم، في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الإقتصادي، وأيضاً في رفع مستوى الإيرادات العامة وتقليل من فرص التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية وتحليلها

لقد أظهرت الدراسات العربية في العديد من الدول العربية لموضوع الدراسة والتي تمثل الخطوة ضرورية في تحسين كفاءة الأنظمة الضريبية، حيث طبقت العديد من الإصلاحات الضريبية في الأونة الأخيرة، وهذا ما أدى لدعم التنمية الإقتصادية في المنطقة.

أولاً: عرض الدراسات السابقة العربية

لقد تعددت الدراسات السابقة العربية في مجال موضوع البحث حيث تم اختيار دراستين سابقتين كعينة لها صلة بالموضوع من بلدان مختلفة.

1. الدراسة الأولى:

عرض الدراسة السابقة العربية الأولى كما يلي:

الجدول رقم (08): عرض الدراسات السابقة العربية الأولى

معلومات عامة	عمار فتحي موسي إسماعيل، وجيه عبدالستار نافع، محمد فوزي البردان، المؤتمر الدولي السادس للدراسات والبحوث البيئية (نحو أفاق جديدة للتنمية المستدامة) 4-7 أكتوبر 2021م، جامعة مدينة السادات.
عنوان الدراسة	دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات.
المجتمع والعينة	تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من العاملين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعة مدينة السادات، أما عينة الدراسة تمثل في استخدام عينة قوامها 214 من أعضاء هيئة التدريس بجامعة مدينة السادات.
الطريقة والأدوات	اعتمدت هذه الدراسة على المقابلات والوثائق والتقارير والإستبيان المعتمد لقياس مستوى رضا الطلاب والأساتذة عن الخدمات الرقمية في الجامعة وتحليلها باستخدام SPSS حيث تمثلت أساليب تحليل البيانات للدراسة فيما يأتي: - أسلوب معامل الارتباط ألفا؛ - أسلوب تحليل والانحدار والارتباط المتعدد؛ - أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه.
منهج الدراسة	استخدام المنهج الوصفي والتحليلي.
الهدف من الدراسة	- توصيف مستوى تطبيق الرقمنة ومستوى جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات ؛ - تحديد مدى إختلاف المستوى بإختلاف الخصائص الديموجرافية (لأعضاء هيئة التدريس، الطلاب، العاملين)؛ - تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين أبعاد الرقمنة وجودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات؛ - تحديد كيفية تحسين جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات من خلال التحول نحو الرقمنة.
نتائج الدراسة	- مستوى الرقمنة في جامعة مدينة السادات متوسط؛ - وجود تخطيط إستراتيجي بجامعة مدينة السادات للتحول نحو الرقمنة لتعزيز جودة الخدمات، مثل التطورات التكنولوجية؛ - مستوى جودة الخدمة المقدمة من جامعة مدينة السادات متوسطة؛ - تتمتع جميع أبعاد الرقمنة بعلاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الخدمة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة العربية الأولى

من خلال الجدول رقم (08) تم تطرق إلى معرفة مدى تأثير الرقمنة على جودة الخدمات المقدمة في جامعة مدينة السادات، لتبني استراتيجيات طويلة الأمد لتعزيز التحول الرقمي، مما سيساهم في تحسين تجربة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وأيضا لرفع كفاءة الأداء التعليمي والإداري.

2. الدراسة الثانية

سيتم عرض الدراسة السابقة العربية الثانية كما يلي:

الجدول رقم (09): عرض الدراسات السابقة العربية الثانية

معلومات عامة	جبهان رافع محمد فقها: الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2021م.
عنوان الدراسة	أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة.
المجتمع والعينة	يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين العاملين في دوائر ضريبة القيمة المضافة في فلسطين من مدققين في قسم التدقيق في ضريبة القيمة المضافة، تمثلت العينة الدراسة في اختيار موظفين حوالي 150 موظفا من العاملين في ضريبة القيمة المضافة.
الطريقة والأدوات	اعتمدت الدراسة على المقابلات وتحليل التقارير الرسمية والإستبيانات حيث تم تصميم أسئلة الإستبيان من جزئين: الجزء الأول: حول المعلومات الشخصية الجزء الثاني: متعلق بإجاباتكم وأرائكم حول موضوع عرضها كمايلي: - الفحص الحسابي والمستندي؛ - التشريعات والقوانين التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها؛ - القوائم المالية وحسابات الشركات؛ - الفحص الفني والميداني؛ - نظام المصادقات والاستفسارات؛ - الجرد الفعلي لمواقع مخازن المكلفين؛ - التحصيل الضريبي.
منهج الدراسة	استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.
الهدف من الدراسة	- معرفة أثر التدقيق الضريبي على مستوى التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة؛ - فحص تأثير القوائم المالية وحسابات الشركات من البنوك وجميع القوائم المالية المتعلقة بالشركات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؛ - التعرف على تأثير نظام الإستفسارات والمصادقات على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية؛ - معرفة تأثير القوانين والتشريعات التي يستند المدققين في ضريبة القيمة المضافة عليها على مستوى التحصيل الضريبي في الدوائر الضريبية.
نتائج الدراسة	- وجود أثر للتدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة؛ - توجد علاقة ارتباط مباشرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجراءات التدقيق الضريبي وبين مستوى التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة القيمة المضافة في الضفة الغربية. - تدقيق الحسابات بشكل كامل ودقيق قوائمها للشركات مما يجعل التهرب الضريبي صعبا وبالتالي دفع الضريبة المستحقة بشكل كامل وعادل، وهذا ينعكس إيجابا على مستوى التحصيل الضريبي؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

– الإلتزام بالتشريعات الضريبية، وطرق التعامل مع المتهربين ضريبياً، مما يساعد في الحد من التهرب الضريبي للمكلف، زيادة مستوى التحصيل الضريبي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة العربية الثانية

من خلال الجدول رقم (09) تم تطرق إلى معرفة مدى تأثير التدقيق على التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة، وذلك بالإعتماد على مختلف الإجراءات التدقيق في القوائم المالية وتطبيق القوانين، والتشريعات للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من أجل تحسين الإيرادات الضريبة للدولة من جهة، والمحافظة على حقوق المكلفين من جهة أخرى.

ثانياً: تحليل الدراسات السابقة العربية

في هذه الدراسة يوجد نقاط تشابه وأوجه الاختلاف بين هاتين الدراستين وموضوع البحث ومن خلال الموضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (10): تحليل الدراسات السابقة العربية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى هناك بعض نقاط التشابه من بينها: التعريف كلاهما بالرقمنة، وذلك لتحقيق الكفاءة وتحسين الأداء العمليات الإدارية؛ وتقليل الفساد، وزيادة الشفافية سواء في التعليم أو الجبائية.	هناك إختلاف بين هذه الدراسة وموضوع البحث ألا وهو تحسين جودة الخدمات التعليمية، وتطرق إلى أبعاد الرقمنة وأبعاد جودة الخدمات، بينما موضوع البحث هو تحسين التحصيل الجبائي، وزيادة الامتثال الضريبي من خلال تسهيل عمليات الدفع الضرائب، ومتابعة المكلفين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي
الدراسة الثانية هناك بعض النقاط التشابه بينهما: كلاهما يساهمان في تحسين وتطوير فعالية التحصيل الضريبي، والشفافية والمصادقية في عملية التدقيق والتحقيق في الإمتثال الضريبي، وعمل كلاهما على تحسين البنية التحتية والتكنولوجية التي تسهل من عمليات التحصيل الضريبي وجمع البيانات ومعالجتها.	كان موضوع هذه الدراسة حول أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي من وجهة نظر موظفي ضريبة القيمة المضافة كان مرتكز على فئة مختلفة من الموظفين في الإدارات الضريبية والعمل على الفحص والتدقيق بعد وقوع المخالفات، بينما موضوع بحثنا كان حول دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي أي يسعى إلى تحسين التحصيل الجبائي بشكل ألي والإعتماد على مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة لتسهيل عمليات الدفع وغيرها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة العربية

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ بالرغم من وجود تشابه في التعاريف الخاصة بالرقمنة والتحصيل الضريبي، إلا أنه يوجد اختلاف بين متغيرات الدراسة حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتحسين التحول الرقمي بالجامعة مدينة السادات، والدراسة الثانية تتفق في أوجه التشابه حول أهمية التحصيل الضريبي من قبل الإدارات الضريبية لزيادة التحصيل

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

الضريبي، ومواجهة التهرب الضريبي، أما أوجه الاختلاف فكانت في مجال الرقمنة الذي تدعم فيه المختصون، وهو أنها قامت بتحسين في العديد من المجالات الإدارية والتعليمية.

ثالثاً: تحليل القيمة المضافة لموضوع البحث

تتميز الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بإعتبار أن التحول الرقمي في تقديم الخدمات العمومية خياراً استراتيجياً أمام الحكومات في ظل التطورات التكنولوجية مما ينعكس ذلك إيجاباً على نوعية الخدمات المقدمة، توضيح بعض النقاط شكلاً، وموضوعاً في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (11): تحليل للقيمة المضافة لموضوع البحث

القيمة المضافة	
الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
- دور الرقمنة في تحسين تصنيف الجامعات المصرية الحكومية؛ - سهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات؛ - تمكن من تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف؛ - دور الرقمنة في تحسين وتحقيق التميز المؤسسي؛ - تحسين جودة الخدمات الإلكترونية؛ - إجراء المعاملات الأكاديمية والإدارية من خلال البوابات الإلكترونية؛ - الأنظمة الرقمية تعزز من المساءلة والشفافية في مختلف جوانب العمل مما ساهمت في تحسين الخدمات المقدمة. - الإعتماد على الدراسة تحليلية.	- أثر التدقيق الضريبي على زيادة التحصيل الضريبي مهما في مجال تحسين كفاءة النظام الضريبي؛ - تدقيق الضرائب لضمان إلزام المكلفين بالضريبة له دور رئيسي في تعزيز التحصيل الضريبي؛ - تطور أدوات تدقيق الضرائب المدعمة بالتكنولوجيا الحديثة التي لها تأثير كبير في زيادة التحصيل الضريبي؛ - زيادة الوعي الضريبي بين المكلفين ضرورة الإمتثال للأنظمة الضريبية؛ - تسجيل جميع التفاعلات والمعاملات مما يسهل ذلك على موظفي الضرائب مراقبة العمليات الضريبية؛ - تحسين الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة العربية

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أنه بفضل الرقمنة تعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة سواء كانت ضريبية أو تعليمية، حيث يمكن تنفيذ التدقيق الضريبي بشكل مستمر مما يساعد موظفي الضرائب على تدخل بسرعة في حالة إكتشاف أي خطأ أو تهرب ضريبي، مما يعزز من سرعة التنفيذ وزيادة الثقة بين الأطراف المعنية، سواء كانوا مكلفين بالضريبة أو طلاباً.

من خلال المطلب الثاني يمكن القول أن معظم الدول العربية لها نفس الهدف تسعى إليه وهو التحول الرقمي الذي له دور كبير في تحسين الخدمات وجودتها نحو تحسين فعالية التحصيل الضريبي والتدقيق الضريبي سواء على مستوى الضريبي أو مستوى الجامعات، من خلال تحسين الكفاءة والشفافية للنهوض بالإقتصاد الوطني.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية وتحليلها

لقد تعددت مواضيع الرقمنة والتحصيل الضريبي، على أنها لها أثر على توسيع الإقتصاد حيث يختلف إستخدام الأنظمة الإلكترونية حسب نوع النشاط والمجتمع، فقد إعتمدت الدول الأجنبية على الرقمنة الجبائية في تحسين عمليات التحصيل الجبائي وذلك من خلال تقليل التكاليف وتحسين كفاءة إدارة الضرائب وتعزيز الشفافية والإمتثال الضريبي، وفي هذا المطلب تم انتقاء دراستين سابقتين لهما صلة بالموضوع.

أولاً: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سيتم التطرق إلى بعض الدراسات الأجنبية التي تضمنت موضوع الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي باللغة الإنجليزية كما هو موضح في الجدول كمايلي:

1. الدراسة الأولى:

سيتم التطرق إلى الدراسة السابقة الأجنبية الأولى كما يلي:

الجدول رقم(12): عرض الدراسة السابقة باللغة الأجنبية الأولى

معلومات عامة	سعيد فايز : جامعة بومرداس(الجزائر)، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد05، العدد02، 2022.
عنوان الدراسة	Towards strengthening the position of the tax administration: modernization and digitization of the sector and its impact on improving the quality of public service نحو تعزيز موقف الإدارة الضريبية: تحديث ورقمنة القطاع وأثره في التحسين جودة الخدمة العامة.
المجتمع والعينة	تمثل المجتمع الدراسة في مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية بالجزائر، أي أن المجتمع الدراسة متكون من كافة المكلفين في مختلف القطاعات من كانتله علاقة مع الإدارة الضريبية سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، أما عينة الدراسة، أما العينة مكونة من 140 مكلفا.
الطريقة والأدوات	اعتمدت الدراسة على الإستبيانات ومكونة من 03 محاور تم تناولها على عينة 140 مكلفا، ويتكون من ثلاثة أقسام كما يلي: القسم الأول: تحسين جودة الخدمات؛ القسم الثاني: التحديث والرقمنة إدارة الضرائب؛ القسم الثالث: تعزيز موقف الإدارة الضريبية.
منهج الدراسة	استخدام المنهج الكمي وتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج SPSS للتأكد من تأثير تحديث ورقمنة القطاع الضريبي بشكل دقيق وله قياس على تحسين جودة الخدمة العامة. كما تم الإعتماد على معامل الارتباط ومعامل التحديد لإختبار العلاقة بين الرقمنة وتحسين الكفاءة أو رضا المواطنين.
الهدف من الدراسة	الهدف من الدراسة هو: - دراسة العوامل المؤثرة لنجاح التحول الرقمي من خلال تحسين جودة الخدمة؛ - استكشاف طبيعة هذه العلاقة ضمن تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية من خلال تحسين جودة الخدمة العامة؛ - معرفة علاقة بين التحديث ورقمنة إدارة الضرائب،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

نتائج الدراسة	- فهم مدى تأثير الرقمنة في تعزيز موقف الإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمة بشكل عام. - القنوات الإلكترونية هي مصدر كبير للخدمات الضريبية ذات الجودة؛ - تحسين جودة الخدمة بشكل كبير حيث أثرت بالإيجاب على نجاح التحول الرقمي؛ - توجد علاقة ارتباطية بين تحسين جودة الخدمة والتحديث ورقمنة إدارة الضرائب. - هناك علاقة ارتباطية بين التحديث ورقمنة الضريبة والإدارة وتعزيز مكانة الإدارة الضريبية،
---------------	---

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الأجنبية الأولى

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن هذه الدراسة إرتكزت على كيفية إستخدام التقنيات الحديثة في تحديث النظام الضريبي، ومعرفة العلاقة بين تحسين جودة الخدمة والتحديث وأيضا رقمنة إدارة الضرائب لتعزيز موقف الإدارة الضريبية.

2. الدراسة الثانية:

سيتم عرض الدراسة السابقة الأجنبية كما يلي:

الجدول رقم (13): عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية الثانية

معلومات عامة	بن أحمد محمد الهادي، بوعزة عبد القادر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد درعية، أدرار (الجزائر) المجلد 10، العدد 04، 2022.
عنوان الدراسة	The challenges of the tax collection from the electronic content in Algeria: A field study on group of Tax practitioners تحديات التحصيل الجبائي على المحتوى الإلكتروني بالجزائر: دراسة ميدانية لمجموعة من الممارسين الجبائيين
المجتمع والعينة	اعتمد مجتمع الدراسة الممارسين الضريبيين بشكل رئيسي المديرين والمفتشون، أما عينة الدراسة تمثلت في 120 ممارسي الضرائب.
الطريقة والأدوات	اعتمدت الدراسة الميدانية على الإستبيان حيث قمنا بتحليله إحصائيا بإستخدام SMART PLS، لاختبار جودة الأسئلة (تحميل العوامل، المركب)؛ اختبار الثبات، وإستخراج متوسط التباين (AVE).
منهج الدراسة	استخدام المنهج الوصفي والتحليلي
الهدف من الدراسة	- تحديات التحصيل الجبائي في مجال صناعة المحتوى من وجهة نظر الممارسين الجبائيين؛ - إيجاد صيغة منظمة تسمح بتحصيل الضريبة من الدولة. - العمل على تحسين نظام التحصيل الجبائي في الجزائر؛ - تحليل ومعالجة العراقيل التي تواجه الدولة في فرض وتحقيق الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرقمية والمحتوى الإلكتروني.
نتائج الدراسة	- تحديات محاسبية تواجه الإدارة المالية كما توجد صعوبة في التعامل مع تطبيقات النظام المحاسبي للتجارة الإلكترونية في القانون المالي؛ - تحديات الإدارية التي تواجه الإدارة المالية تكمن في الواقع أن الإدارة العليا لا تواكب التطور التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى؛

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي

- صعوبة الموظفون في تقدير الإيرادات من إنشاء المحتوى؛
- التحديات السلوكية الرئيسية قلة الوعي الضريبي بالضريبة دافعي الضرائب والتهرب الضريبي بسبب انعدام الثقة في المالية العامة؛ مما يخيف الإدارة من تخفيض إيراداتها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الأجنبية الثانية

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن تحصيل الضرائب على المحتوى الإلكتروني في الجزائر يعمل على تحسين البنية التحتية التكنولوجية، أي وجود تحديات مشابهة للتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية والعديد من التحديات التي أثرت على تحصيل الجبائي في مجال صناعة المحتوى.

ثانيا: تحليل الدراسات السابقة الأجنبية

بعد ما تم التطرق إليه في الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية يتم ربط نقاط التشابه و تحديد أوجه الاختلاف بينها وبين موضوع البحث.

الجدول رقم (14): تحليل الدراسات السابقة الأجنبية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى اتفقت هذه الدراسة في نقاط موابية: - كلا الموضوعين يركزان على استخدام التقنيات الحديثة والتحديث الرقمي في القطاع الضريبي؛ - التركيز على تحسين جودة الخدمات العامة والتحصيل الضريبي، - تعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة؛ - المتغيرات التي نريد دراستها تختلف عن المتغيرات السابقة. الدراسة الثانية - كلا الموضوعين يركزان على استخدام التكنولوجيا (كالمصنات الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، الإقرارات الإلكترونية) وذلك لتحسين مشاكل التحصيل الجبائي؛ - وجود تحديات مشتركة كالتحديات التقنية (ضعف البنية التحتية والتهديدات الأمنية الإلكترونية).	هناك اختلاف بين هذه الدراسة وموضوع البحث أي يركز على التحديث الشامل للقطاع الإداري العام وتحسين الخدمات العامة. دراسته اعتمدت على محاور الإستبيانات للمتغيرات الدراسة وعينة من المكلفين بينما موضوع البحث إعتد على دراسة تحليلية؛ كما دراسة موضوع البحث يركز على كيفية استخدام الرقمنة لتحسين جميع وتحصيل الإيرادات الضريبية التي لها دور في التحسين النظام الضريبي والتحصيل الجبائي. يتمثل اختلاف هذه الدراسة في التحديات التي قد يواجهها النظام الرقمي الضريبي وتعامل مع المحتوى الإلكتروني كعامل رئيسي في مواجهة التحديات التي قد تعيق فعالية التحصيل الضريبي، بينما موضوع البحث يركز على الدور الإيجابي الناتج عن تطبيق الرقمنة في تعزيز التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الأجنبية

من خلال الجدول رقم (14) تم تحديد نقاط التشابه حيث أن الدراستين السابقتين الأجنبية، كانو أقرب لموضوع البحث من ناحية استخدام التكنولوجيا لتحسين النظام الضريبي سواء من خلال تحسين عمليات التحصيل الجبائي أو معالجة التحديات.

ثالثاً: تحليل القيمة المضافة لموضوع البحث

تتميز الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية على أن القيمة المضافة لكل موضوع تتكامل مع الآخر في مواجهة التحديات لتحسين النظام الرقمي في الإدارات مما يحسن جودة الخدمات الإدارية بشكل عام، خاصة في القطاع الضريبي مما يساهم في شفافية لتعزيز فعالية التحصيل الضريبي.

الجدول رقم (15): تحليل الدراسات السابقة الأجنبية للقيمة المضافة لموضوع الدراسة

القيمة المضافة	
الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
- تركيز على تحسين جودة الخدمة العامة بشكل عام بينما - موضوعنا يركز على تحسين فعالية التحصيل الجبائي؛ - تركيز على تطوير النظام الضريبي؛ - تسهيل إجراءات المواطنين مع كافة الخدمات العامة بإستخدام الرقمنة؛ - الرقمنة تساهم في تقليل التكاليف سواء في تحسين الخدمات العامة أو في تحسين عمليات التحصيل الجبائي؛ - العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة المختلفة مما يؤدي إلى تقديم خدمات متكاملة.	- تحسين كفاءة النظام الضريبي عبر التحول الرقمي سواء من خلال تحسين التحصيل الجبائي أو من خلال حل التحديات التقنية المرتبطة بالتحصيل عبر الإنترنت؛ - تحسين الأداء الرقمي في القطاع الضريبي؛ - تسهيل الإجراءات الضريبية لزيادة دقة التحصيل؛ - تحسين إجراءات مكافحة التهرب الضريبي؛ - تطوير حلول لحماية النظام الضريبي؛ - تحسين الإمتثال الضريبي من خلال أدوات التحصيل أو من خلال التغلب على التحديات التي قد يواجهها المواطنون في استخدام المحتوى الإلكتروني الخاص بالضرائب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الدراسات السابقة الأجنبية

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن تحديث النظام الضريبي عبر الرقمنة يؤدي لتحسين جودة الخدمات الضريبية، وأيضاً التحديات التي قد تواجه التحول الرقمي في النظام الضريبي للمساهمة في تطوير التقنيات لمواجهة التحديات لتحسين عمليات التحصيل الجبائي.

من خلال المطلب الثالث يمكن القول أن حتى الدول الأجنبية بالرغم من تقدمها إلا أنها تعتمد على إستخدام الرقمنة التي تساهم في تحسين النظام الضريبي، وتحسين الإجراءات الإدارية، ومعالجة التحديات التقنية وسعي لزيادة فعالية التحصيل الضريبي.

لقد تم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث تم التوصل إلى دراستين وطنيتين كانت تتفق بشكل كبير بالموضوع الرقمنة، ودراستين عربيتين من الدول العربية دولة مصر ودولة فلسطين، وهاتين الدراستين تتفقاً مع موضوع الدراسة في التحول الرقمي وأيضاً في تحسين عمليات التحصيل، أما الدراسات الأجنبية يمكن القول أن مهما كانت الدولة متقدمة إلا أنها قد تبنت أنظمة رقمية لزيادة فعالية التحصيل والضرائب والعمل على مكافحة التهرب الضريب

تم تطرق خلال هذا الفصل إلى المبحث الأول والذي خصص لمتغيرات الدراسة حيث تم التعرف على الرقمنة الجبائية التي تساعد على عملية تحويل البيانات من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي من أجل معالجتها إلكترونياً، كما تم التطرق لأهم متطلباتها العديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وخروجها إلى حيز الواقع العلمي، وسعي إدارة الضرائب لإستخدام التكنولوجيا المعلومات من خلال تحديث منصات الإللكترونية كبوابة جبايتك وبوابة مساهمتك للدفع الضرائب والرسوم عن بعد، مما يساهم في تسهيل الإجراءات الضريبية مما يمنح الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين.

كما تم التطرق إلى التحصيل الجبائي ومفهومه الذي يعتبر مجموع العمليات الإدارية التي يتم فيها نقل مبلغ الضريبة من ملكية المكلف إلى الخزينة الدولة، إضافة إلى طرق وضمانات التحصيل الجبائي التي تختلف من التحصيل الفوري إلى التحصيل الزمني، وكذا تم التطرق إلى مختلف مجالات تطبيق التحصيل الجبائي كالضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على القيمة المضافة مع تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة وأيضاً الإستثنائات الضريبية، إضافة إلى المعدلات المطبقة للضرائب.

إضافة إلى توضيح العلاقة التي تربط الرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي في العديد من المكاسب التي تبني الرقمنة على صعيد النفقات العامة لما لها دور على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة الأداء الضريبي وزيادة الإمتثال الضريبي لمكافحة التهرب الضريبي.

حيث تم التطرق في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة إذا أن بعضها تناولت موضوع مساهمة الرقمنة في زيادة فعالية التحصيل الجبائي سوى وطنياً أو عربية أو أجنبية، ومن خلال عرض هذه الدراسات وتحليلها من خلال أوجه التشابه وأوجه الاختلاف وتحليل القيمة المضافة لموضوع البحث.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارة الجبائية نحو التحول الرقمي لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية حيث تساهم الأنظمة الرقمية في إنشاء بنية تحتية للضرائب، والتي تعتمد عليها الدولة في التعامل مع المكلف لما لها من أهمية بارزة في التحصيل الجبائي، وأيضاً لتقليل الجهد المبذول في عملية التحصيل وهذا يساعد المكلفين على الوفاء بالتزاماتهم وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة التي تساهم في تعزيز الكفاءة، وزيادة الشفافية، وتحقيق العدالة الضريبية، لتقليل الفرص للتهرب الضريبي وذلك من خلال المراقبة واستخدام التقنيات الرقمية المتطورة لتحسين عمليات التحصيل الجبائي.

ولتجسيد ما تم ذكره في هذا الفصل يتم التطرق إلى الفصل التطبيقي لدراسة جوانب البحث بدقة ولإبراز متغيرات الدراسة على أرض الواقع وبيان ما مدى مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي.

الفصل الثاني

مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية
تبسة خلال الفترة (2018-2023)

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

تمهيد

بعد ما تم التطرق إليه في الفصل الأول من المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقمنة الجبائية والتحصيل الجبائي وأيضاً عرض العلاقة بينهما، وسيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع.

حيث تمت دراسة ميدانية في مديرية الضرائب لولاية تبسة وكذلك الأجهزة التابعة لها المتمثلة في المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، والمديرية الفرعية للتحصيل، وكذلك المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وأيضاً المفتشيات والقباضات على المستوى الولائي لولاية تبسة للفترة (2023-2018).

تم القيام ببعض التحليلات والملاحظات اعتماداً على مجموعة من الوثائق والإحصائيات المقدمة من طرف مسؤولي الإدارة محل الدراسة وهذا لمعرفة دور هذه الأخيرة في مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي.

إن دعم المديرية الضرائب في الجزائر يكون عن طريق التحول الرقمي من طرف مديرية الضرائب وكذلك مختلف المؤسسات التي تهتم بالمرافقة المادية والمعنوية على مستوى الولاية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

وفي هذا الفصل يتم التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام لمنهجية الدراسة؛

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية تبسة قبل وبعد الرقمنة.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام لمنهجية الدراسة

بعد الانتهاء من الجانب النظري ينتقل الباحث إلى الجانب التطبيقي بإتباع مجموعة من الإجراءات التي تساعده على معرفة ما يريد البحث عنه والإجابة على تساؤلاته وإيجاد تفسير مناسب وفك الغموض حول الموضوع محل الدراسة إلا أن الخطوات والإجراءات تختلف من دراسة إلى أخرى، ومنه يقوم بإيجاد جواب للتساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة حيث يقوم بجمع ومعرفة المعلومات التي تخص الدراسة التطبيقية، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ووصف متغيرات الدراسة؛

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ووصف متغيرات الدراسة

يتم التطرق في هذا المطلب بوصف مجتمع وعينة الدراسة المتمثلة في مديرية الضرائب وفروعها التابعة لها وكيفية جمع المعلومات من خلال الطريقة والأدوات المستخدمة، وكذلك الأجهزة الداعمة للرقمنة الجبائية في تحسين عمليات التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة.

أولاً: مجتمع الدراسة

بما أن محل الدراسة قطاع خدماتي اقتصادي وموضوع الدراسة يخدم هذا القطاع، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في قطاع المؤسسات العمومية الإقتصادية، وذلك لدراسة دور رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين عمليات تحصيل الضرائب.

ثانياً: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في مديرية الضرائب لولاية تبسة والتي تشمل المديريات الفرعية الموالية: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل، إضافة إلى ذلك المديرية الفرعية للرقابة الجبائية في ولاية تبسة.

1- الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة

تتشارك المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة ومختلف المديريات الولائية في نفس الهيكل التنظيمي، فهي تشمل خمس (05) مديريات فرعية وكل مديرية تشمل مكاتب خاصة بها، وقد حددت الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 20 ماي 2009 الموافق لـ: 02 ربيع الثاني 1430 هـ ، هذه المديريات الفرعية ومهام مكاتبها، باستثناء مديرتي الضرائب لولائتي إيليزي وتيندوف فهما مكونتان من ثلاث مديريات فرعية كما هو موضح في الملحق رقم (01):

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

من خلال الملحق رقم (01) تتكون مديرية الضرائب لولاية تبسة من (05) مديريات فرعية وكل مديرية تتكون من عدة مكاتب، وكما أن هذه المديريات لها مهام مختلفة حيث أن المديرية الفرعية للعمليات الجبائية تعمل على متابعة الأنظمة الجبائية واستلام الإحصائيات الهياكل الأخرى للمديرية الولائية، وتعمل المديرية الفرعية للتحصيل بمراقبة الجداول العامة ومختلف الجداول، كما أن المديرية الفرعية للمنازعات تعمل على معالجة مختلف الاحتجاجات والمنازعات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة، وتقوم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التي تهتم بالرقابة الجبائية، وأيضا المديرية الفرعية للوسائل تعمل بدورها على التسيير الوسائل التابعة للمديرية الولائية لضرائب. ويمكن توضيح الأجهزة لكل مديريات الفرعية كما يلي:

الجدول رقم (16): الأجهزة المكونة للمديريات الفرعية لمديرية الضرائب لولاية تبسة

المديريات الفرعية	الأجهزة المكونة لها
المديرية الفرعية للعمليات الجبائية	- مكتب الجداول - مكتب الإحصائيات - مكتب التنظيم والعلاقات العامة - مكتب التنشيط والمساعدة
المديرية الفرعية للتحصيل	- مكتب مراقبة التحصيل - مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله - مكتب التصفية
المديرية الفرعية للمنازعات	- مكتب الاحتجاجات - مكتب لجان الطعن - مكتب المنازعات القضائية - مكتب التبليغ والأمر بالصرف
المديرية الفرعية للرقابة الجبائية	- مكتب البحث عن المعلومة - مكتب البطاقية والكشوفات - مكتب المراجعة الجبائية - مكتب مراقبة التقييمات
المديرية الفرعية للوسائل	- مكتب المستخدمين والتكوين - مكتب العمليات الميزانية - مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف - مكتب الإعلام الألي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المديريات الفرعية لولاية تبسة

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

من خلال الجدول رقم (16) يتضح أن لكل مديرية فرعية لها عدة مكاتب مختلفة، حيث تختلف مكاتب حسب نوع النشاط والفئة المستهدفة لمديريات الفرعية للضرائب، ويبقى الهدف المشترك بين هذه الأجهزة في توسيع الاقتصاد وتنفيذ السياسة الضريبية بالتحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي.

ثالثا: متغيرات الدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والذي يتمثل في دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة (2023-2018)، فإن المتغير التابع هو التحصيل الجبائي والمتغير المستقل الرقمنة الجبائية.

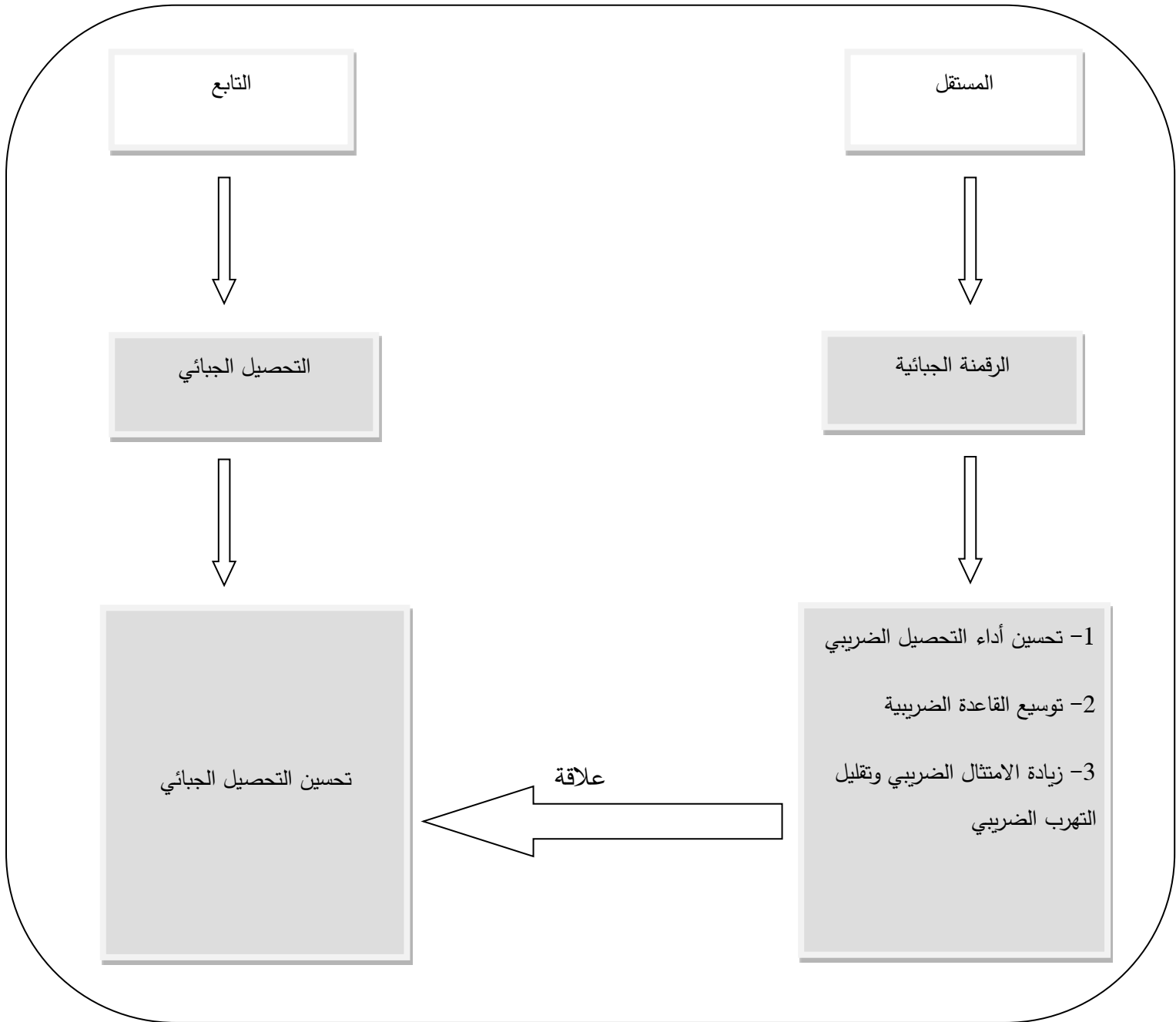
1- المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في دور الرقمنة الجبائية لتحسين عمليات تحصيل الضرائب في مديرية الفرعية للتحصيل.

2- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة في التحصيل الجبائي وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية لتقليل من التهرب والغش الضريبي.

ويمكن حصر متغيرات الدراسة في نموذج في الشكل كما يلي:

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة
(2023-2018)

الشكل رقم (01) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل (01) يمكن القول أن جميع المديريات الفرعية للضرائب تعمل على توسيع وتحسين السياسة الضريبية من خلال التدريب والتأهيل على الرقمنة في تفعيل عمليات التحصيل الجبائي الذي يتمثل في تسهيل الإجراءات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

من خلال المطلب الأول تم التطرق إلى المنهجية المتبعة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة بإبراز الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب والربط بين متغيرات الدراسة بالتعرف على مكاتب لكل مديريات الفرعية للضرائب.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات

لتجسيد الجانب النظري على الجانب التطبيقي ومعرفة الدور الذي تقدمه الرقمنة الجبائية في تحسين فعالية وكفاءة التحصيل الضرائب وكذلك لزيادة الإيرادات العامة مما يدعم التنمية الاقتصادية، قم بإتباع بعض الأساليب والإجراءات في جمع المعلومات والبيانات لتحقيق هدف الدراسة للفترة (2023-2018).

أولاً: مصادر جمع المعلومات

لقد تم إتباع بعض الأساليب والإجراءات أثناء التربص لمدة أكثر من شهرين، وهذا للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتعريف بمديرية الضرائب محل الدراسة من طرف مصلحة التحصيل بالمديرية، وتم الحصول على المعلومات التي تتضمن مختلف البوابات الإلكترونية التي تساهم في تحسين التحصيل الجبائي من طرف المديرية الفرعية للوسائل من خلال مكتب الإعلام الآلي، أما باقي المعلومات تم الحصول عليها من خلال إطرارات داخل المؤسسات مكان التربص بطرح مجموعة أسئلة وتلقي الإجابة، وتم التوضيح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): أيام التربص في مديرية الضرائب لولاية تبسة

أيام التربص	المصلحة	مصدر المعلومات
2025/02/5	مديرية الفرعية للوسائل	- مكتب الإعلام الآلي
2025/02/11		
2025/02/18	مديرية الفرعية للمنازعات	- رئيس مصلحة - مكتب الإحتجاجات
2025/02/24		
2025/03/13	مديرية الفرعية للعمليات الجبائية	- رئيس مصلحة المستخدمين - موظفين ومرافقين
2025/03/18		
2025/04/01	مديرية الفرعية للرقابة الجبائية	- رئيس المصلحة - مكتب الإحصائيات
2025/05/02		

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أنه تم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من خلال عدة مراجع ومصادر التي درست الموضوع فيما يتعلق بالفصل النظري والدراسات السابقة من مجلات ومقالات ومذكرات... إلخ

ثانياً: أساليب جمع المعلومات

لجمع المعلومات والبيانات الضرورية للقيام بدراسة الميدانية تم الاعتماد على الأساليب المولية:

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

1- المقابلة: وذلك مع أشخاص وإطارات مكلفين ومختصين الذين لديهم صلة بالموضوع، فهنا المقابلة تعتبر أحد تقنيات البحث العلمي وهي أسلوب مهم مادام الباحث هو من يدخل بنفسه إلى الميدان ويقابل مبحوثين بغية الوصول إلى الهدف والحصول على شتى البيانات والمعلومات اللازمة لاستخدامها في موضوع البحث ليحلل ويستنتج نتائج تخدم بحثه.

وأیضا تم الاعتماد على عدة وثائق إدارية والتي تعتبر بدورها أهم إحدى جمع البيانات تتمثل في إحصائيات إدارية ومالية حول موضوع البحث.

2- الملاحظة: تتمثل في رؤية وملاحظة نشاط الرقمنة وأفكار المكلفين وكيفية العمل بها وكيفية أدائها في تحسين عمليات التحصيل الضرائب وذلك بشتى الآليات والأساليب.

3- تحليل وثائق المؤسسة: تم الحصول على الإحصائيات السنوية لتحصيل الضريبي، والأهداف المسطرة، والديون المحصلة لفترة الدراسة (2023-2018).

في هذا المطلب تم التطرق إلى طريقة جمع المعلومات المتمثلة في تحديد فترات التربص الخاصة بموضوع البحث، حيث امتدت المدة لأكثر من شهرين وتم تقسيمها حسب توقيت التربص في كل مصلحة، وتم ذلك بالمقابلة مع المسؤولين والموظفين ومكلفين التابعين للتنظيم الإداري لهذه المديرية.

كما تم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي لمنهجية الدراسة ووصف المتغيرات الدراسة والتعرف على مختلف الوسائل الحديثة لتكنولوجيا المعلومات، والربط بين المتغير التابع والمستقل العلاقة بينهما. وتوضيح مهام كل مصلحة وطريقة دعمها في تقليل الفجوات الضريبية، باستعمال الطريقة والأدوات المتمثلة في جمع الملاحظات عن طريق المقابلة والملاحظة.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

المبحث الثاني: التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة قبل وبعد الرقمنة خلال الفترة (2023-2018).

أصبح من الضروري دراسة التحصيل الجبائي في صيغته التقليدية، ومقارنته بالتحصيل الجبائي الرقمي حيث ساهمت الأنظمة الرقمية في تسهيل عمليات التصريح والدفع عن بعد، ومحاربة التهرب والغش الضريبي، وإبراز التحولات الكبرى التي أحدثتها التكنولوجيا في مجال قطاع الضرائب، أيضا لتقييم أثرها على الإدارة الجبائية وعلى الإقتصاد الوطني بشكل عام.

وقد ساهمت الرقمنة في تحسين عمليات التحصيل الضريبي انعكست بشكل واضح على تحسين التحصيل الجبائي، سواء من خلال توسيع القاعدة الضريبية، أو من خلال رفع نسب الامتثال الضريبي، لزيادة فعالية التحصيل الجبائي ودعم استدامتها.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي كما يلي:

المطلب الأول: تحليل مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل في المديرية؛

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

المطلب الأول: تحليل مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل في المديرية

يعد التحصيل الجبائي من أهم الركائز الأساسية لضمان استدامة المالية العامة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت الرقمنة في تطوير أساليب التحصيل الضريبي في تسهيل الإجراءات، تعزيز الشفافية، مما أدى إلى تحسين التحصيل الجبائي ورفع كفاءة النظام الضريبي

أولا: تحسين أداء التحصيل الضريبي في المديرية

1- قراءة وتحليل النتائج التحصيل الجبائي قبل وبعد الرقمنة خلال الفترة (2023-2018)

يشكل تحليل نتائج التحصيل الجبائي قبل وبعد الرقمنة مدخلا أساسيا في تقييم أثر التحول الرقمي

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة
(2023-2018)

جدول رقم (18): تطور التحصيل الجبائي السنوي لمديرية الضرائب لولاية خلال الفترة (2023-2018)

الوحدة: مليار

السنة	التقديرات السنوية	التحصيل الفعلي السنوي	الانحراف	نسبة الإنحراف %
2018	1050	1152	102	8.85 %
2019	1220	1208	-12	-0.99 %
2020	1220	1237	17	1.37 %
متوسط التحصيل		1163	36	3 %
2021	1220	1281	61	4.76 %
2022	1130	1282	152	11.86 %
2023	1220	1296	76	5.86 %
متوسط التحصيل		1190	96	7.47 %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية تبسة

من خلال تمعن الجدول رقم (18) يلاحظ في أغلب التقديرات السنوية مقارنة ماعدا سنة 2018 و 2022،
تقدر بمتوسط 1163 مليار سنتيم قبل الرقمنة، وقدر متوسط 1190 مليار سنتيم بعد الرقمنة، حيث أن التقديرات تخضع
لدراسة من طرف المديرية المركزية، و نلاحظ أن الانحرافات سنة 2018؛ 2020؛ 2022؛ 2023 انحرافات إيجابية ما
عدا سنة 2019 انحرافا سلبيا، لتتبع من جائحة كورونا.

أما في ما يخص التحصيل الفعلي فالملاحظ أنه في تزايد مستمر منذ سنة 2018 إلى غاية 2023 و بنسب
متفاوتة، حيث كانت في سنة 2018 ما يقارب 1152 ثم تزايدت إلى أن وصل التحصيل 1208 مليار سنة 2019 ،
ثم بلغت 1237 ثم وفي سنة 2021 وهي بداية الرقمنة و في تلك الفترة مر العالم بصورة عامة وقطاع الجبائية بصورة
خاصة بشلل اقتصادي لجائحة كورونا لها تأثير كبير على القطاعات الاقتصادية، حيث أصبح الأمر صعبا على مديرية
الضرائب في جمع الضرائب ومتابعة المكلفين، إلا أن الأثر الايجابي للرقمنة أدى ماعليه من تغطية للتحصيل رغم
الإعفاءات الكثيرة والشلل الاقتصادي بصورة عامة حيث وصلت 1281 مليار إلى 1282 إلى 1296 مليار سنة على
التوالي.

$$\text{نسبة الإنحراف} = \frac{\text{التحصيل الفعلي} - \text{التقدير السنوي}}{\text{التحصيل الفعلي}} \times 100$$

• 2020 قبل الرقمنة: رغم الشلل الاقتصادي، بلغ التحصيل الفعلي 1237 مليار، مما يعكس مرونة النظام الضريبي.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

• **2021 بعد الرقمنة:** بلغ التحصيل الفعلي 1281 مليار، مما يعكس تأثير الرقمنة في تحسين التحصيل.

• **2022 و 2023:** استمر التحصيل الفعلي في الزيادة، حيث بلغ 1282 مليار و 1296 مليار على التوالي.

2- تحليل الانحرافات

يهدف هذا التحليل لدراسة الانحرافات الإيجابية والسلبية بين التحصيل الفعلي السنوي والتقديرات السنوية، بهدف الوقوف على الفروقات، مع بيان نسبة الانحراف.

2-1- **الانحرافات الإيجابية:** كانت هناك انحرافات إيجابية في معظم السنوات، حيث تجاوز التحصيل الفعلي التقديرات. على سبيل المثال:

• **2018:** التحصيل الفعلي (1152 مليار) < التقديرات (1050 مليار) → انحراف إيجابي (+102 مليار)

• **2022:** التحصيل الفعلي (1282 مليار) < التقديرات (1130 مليار) → انحراف إيجابي (+152 مليار) 2-2-

الانحرافات السلبية: كانت هناك انحرافات سلبية طفيفة في بعض السنوات، مثل:

• **2019:** التحصيل الفعلي (1208 مليار) > التقديرات (1220 مليار) → انحراف سلبي (-12 مليار)

3- تأثير الرقمنة على التحصيل الجبائي

لدراسة تأثير الرقمنة على التحصيل الجبائي، هذا ما ينعكس بشكل إيجابي على تحولا ملحوظا في ظل اعتماد الرقمنة في تحسين فعالية التحصيل الجبائي.

3-1- **قبل الرقمنة (2018-2020):** كان التحصيل الفعلي يتجاوز التقديرات في معظم السنوات، لكن بنسب متفاوتة، خلال جائحة كورونا (2020)، كان هناك شلل اقتصادي، لكن التحصيل الفعلي بلغ 1237 مليار، مما يعكس مرونة النظام الضريبي.

3-2- **بعد الرقمنة (2021-2023):** شهد التحصيل الفعلي زيادة ملحوظة، حيث بلغ 1281 مليار في 2021 ووصل إلى 1296 مليار في 2023 هذا يعكس تأثير الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل، رغم الإعفاءات الكثيرة والشلل الاقتصادي.

4- تحليل النتائج ودراسة المؤشرات

أدى هذا التحليل إلى دراسة النتائج ودراسة المؤشرات، بهدف اتخاذ القرار وتحسين فعالية الأداء المستقبلي، ولتحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

ثانيا: توسيع القاعدة الضريبية في مديرية الضرائب

أدت الرقمنة إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال إكتشاف فئات جديدة في الأنظمة الجبائية، مما ساهم في تعزيز التحصيل الجبائي وزيادة الإيرادات العامة.

1- معدل تحقيق الأهداف مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R1

يعد أهم مؤشر لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة، ومن خلاله نستطيع أن قراءة جزئية لتطور التحصيل حسب حساب مؤشر الأهداف المسطرة من خلال المعادلة الموالية:

$$R1 = \frac{\text{فرق التحصيل} \times 100}{\text{الهدف}}$$

الجدول (19) : تحليل الاهداف المسطرة السنوية من أجل لتوسيع القاعدة الضريبية

الوضعية	السنة	% مؤشر R1
قبل الرقمنة	2018	109.52
	2019	99.02
	2020	101.39
بعد الرقمنة	2021	105.00
	2022	113.45
	2023	106.23

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة.

المتتبع من النتائج في المؤشر R1

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

→ R1 = 101.39 : 2020 تجاوز التحصيل الفعلي التقديرات بنسبة 1.39% رغم الجائحة.

→ R1 = 105.00 : 2021 تجاوز التحصيل الفعلي التقديرات بنسبة 5% بعد تطبيق الرقمنة.

2- معدل تطور التحصيل R2

تطور مؤشر R2 خلال فترات التعديلات الضريبية الذي يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يأخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل في السنة الحالية.

$$R2 = \frac{\text{تحصيلات السنة (N)} - \text{تحصيلات السنة (N-1)} \times 100}{\text{تحصيلات السنة (N-1)}}$$

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

يستتبط من خلال تحليل المؤشر R2 المتعلق بمعدل تطور التحصيل، أنه يسجل معدلات تطور مهمة من فترة تعديل ضريبي إلى أخرى حيث كانت في الفترات الأولى قبل الرقمنة (2018-2020).

الجدول رقم (20): مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R2

الوضعية	السنة	مؤشر R2
قبل الرقمنة	2018	/
	2019	98.02
	2020	100.39
بعد الرقمنة	2021	104.00
	2022	0.07
	2023	105.23

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على وثائق من المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (20) يلاحظ أن مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R2 تطورا إيجابيا مما يدل على فعالية

أكبر في آليات التحصيل وتحقيق النتائج تفوق التوقعات المسطرة

3- تأثير الرقمنة على توسيع القاعدة الضريبية

→ R2 = 2.40% : 2020 زيادة طفيفة في التحصيل مقارنة ب 2019.

→ R2 = 3.56% : 2021 زيادة في التحصيل بعد تطبيق الرقمنة.

3-1 قبل الرقمنة:

○ → R2 = 4.86% : 201 زيادة في التحصيل مقارنة ب 2018.

○ → R2 = 2.40% : 2020 زيادة طفيفة في التحصيل مقارنة ب 2019.

3-2 بعد الرقمنة:

○ → R2 = 3.56% : 2021 زيادة في التحصيل مقارنة ب 2020.

○ → R2 = 0.07% : 2022 زيادة طفيفة جدًا في التحصيل مقارنة ب 2021.

○ → R2 = 1.09% : 2023 زيادة في التحصيل مقارنة ب 2022.

4- الاستنتاج:

4-1 قبل الرقمنة: كان معدل النمو في التحصيل مرتفعًا نسبيًا، خاصة في 2019

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

4-2 بعد الرقمنة: انخفض معدل النمو بشكل طفيف، خاصة في 2022 ، مما يعكس تأثير الشلل الاقتصادي خلال جائحة كورونا.

ثالثا: زيادة الامتثال الجبائي وتقليل التهرب في مديرية الضرائب

ساهمت الرقمنة في تعزيز الامتثال الجبائي والحد من التهرب الضريبي، مما انعكس إيجابيا على تحسين عمليات التحصيل الجبائي، وزيادة فعالية النظام الضريبي.

1- زيادة الامتثال الضريبي

جائحة كورونا (COVID-19) التي بدأت في أواخر عام 2019 وأثرت بشكل كبير على العالم في عام 2020، أدت إلى شلل اقتصادي غير مسبوق في الجزائر، مثلت الجائحة تحديًا كبيرًا للقطاع الضريبي، حيث تأثرت الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، مما أثر على قدرة المكلفين على دفع الضرائب في هذا التحليل، سنناقش تأثير الجائحة على التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بولاية تبسة، وكيف ساعدت الرقمنة في التغلب على بعض التحديات.

2- تأثير الجائحة على التحصيل الضريبي

أدت جائحة كورونا إلى تراجع كبير في التحصيل الضريبي نتيجة الانكماش النشاط الاقتصادي، مما أثر على الإيرادات العامة وزاد من التحديات التي تواجه السلطة الضريبية في تحقيق أهدافها المالية.

2-1 التحديات التي واجهت التحصيل الضريبي

2-1-1 انخفاض النشاط الاقتصادي: أدى الشلل الاقتصادي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، خاصة في القطاعات المتضررة.

2-1-2 صعوبة متابعة المكلفين: بسبب الإغلاق، أصبح من الصعب على مديرية الضرائب متابعة المكلفين وجمع الضرائب.

2-1-3 الإعفاءات الضريبية: قامت الحكومة بتقديم إعفاءات ضريبية لدعم المؤسسات المتضررة، مما أثر على الإيرادات الضريبية.

2-1-4 تأجيل دفع الضرائب: تم تأجيل دفع الضرائب للعديد من المكلفين لتخفيف الأعباء المالية عليهم.

2-2 تأثير الجائحة على التقديرات والإنجازات

2-2-1 التقديرات السنوية: تم تخفيض التقديرات السنوية في بعض السنوات (مثل سنة 2022) بسبب التوقعات الاقتصادية المتشائمة.

2-2-2 التحصيل الفعلي: رغم التحديات، استمر التحصيل الفعلي في الزيادة، خاصة بعد تطبيق الرقمنة.

3- دور الرقمنة في التغلب على التحديات في مديرية الضرائب لولاية تبسة .

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

ساهمت الرقمنة في تجاوز العديد من التحديات، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجبائية وتعزيز الشفافية في المعاملات الجبائية كمايلي:

3-1 تحسين كفاءة التحصيل

يعتبر تحسين كفاءة التحصيل هدفا استراتيجيا يسعى إلى تعزيز الإيرادات الجبائية اعتمادا على آليات الرقابة الفعالة.

3-1-1 التسجيل الإلكتروني: سهلت الرقمنة عملية تسجيل المكلفين وإصدار الفواتير الضريبية ما سنة 2021.

3-1-2 المتابعة الإلكترونية: أصبحت مديرية الضرائب قادرة على متابعة المكلفين بشكل أكثر فعالية عبر الأنظمة الإلكترونية (نظام التسجيل الإلكتروني، نظام التصريح والدفع الإلكتروني، المنصة الرقمية للمراسلات، نظام متابعة والمراقبة الجبائية.....).

3-1-3 تقليل التهرب الضريبي: ساعدت الرقمنة في تقليل التهرب الضريبي من خلال تحسين متابعة المكلفين.

3-2 تحسين تجربة المكلفين

3-2-1 الدفع الإلكتروني: أصبح بإمكان المكلفين دفع الضرائب عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة المكاتب (بريدي موب، البطاقة الذهبية، البطاقة الدفع البنكية....).

3-2-2 تقليل الوقت والجهد: وفرت الرقمنة الوقت والجهد على المكلفين، مما ساهم في زيادة الامتثال الضريبي.

4- تحسين التقديرات

تحسين التقديرات السنوية خطوة مهمة في تعزيز فعالية التخطيط الجبائي مما يقلل من فجوة الانحراف بين التقدير السنوي والتحصيل الفعلي، اعتمادا على مقاربات واقعية تستند إلى المعطيات الاقتصادية الفعلية كمايلي:

4-1 البيانات الضخمة: ساعدت الرقمنة في تحليل البيانات الضخمة لتحسين دقة التقديرات السنوية.

4-2 التنبؤ الاقتصادي: أصبحت مديرية الضرائب قادرة على التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية بشكل أكثر دقة.

من خلال تحليل مختلف جوانب التحصيل الجبائي في المديرية الضرائب، يتضح أن تحسين الأداء يرتبط بتكامل عدة عوامل، من بينها تعزيز الرقابة، توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الامتثال الجبائي، كما أظهرت المؤشرات أن الرقمنة لعبت دورا محوريا في رفع الكفاءة وتقليص من التهرب الضريبي خاصة في ظل التحديات التي فرضتها الجائحة هذا ما يؤكد ضرورة الاستمرار في تحديث المنظومة الجبائية وتطوير آليات التحصيل لضمان عادلة ضريبية فعالة.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

من خلال عرض النتائج التي تم التطرق إليها في المطلب الأول لمعرفة مساهمة الرقمنة في تحسين التحصيل الجبائي في المديرية الضرائب لولاية تبسة للفترة (2023-2018) ومن خلال ما تم عرضه يمكن من خلالها إبراز نقاط القوة التي دعمت تحسين الأداء، وكشف نقاط الضعف التي لا تزال تشكل عائقاً أمام تحقيق الأهداف المنشودة.

أولاً: مناقشة نقاط القوة والضعف في الدراسة الميدانية

تظهر مناقشة نقاط القوة والضعف في الدراسة الميدانية خطوة ضرورية لتقييم مدى دقة وفعالية النتائج المتوصل إليها، حيث ساعدت على إبراز الجوانب التي دعمت تحقيق جودة البحث.

- أبرزها الاعتماد على بيانات واقعية مباشرة من داخل البيئة الإدارية، مما زاد من مصداقية النتائج، كما تميزت بإختيار أدوات مناسبة لجمع معطيات متنوعة وموثوقة في إثراء التحليل وربط الجانب النظري بالتطبيق العملي، مما سمح برصد فعلي لمظاهر الرقمنة وأثرها على أداء التحصيل.

- محدودية تعميم النتائج على باقي الإدارات الجبائية أو المناطق نظراً لاختلاف السياقات التنظيمية والهيكلية، حيث أن مديرية الضرائب تضم 15 مفتشية موزعة على كل إقليم الولاية وتتمثل هذه المفتشيات في كل من: تبسة، الشريعة، بئر العاتر، العوينات، الكويف، مرست، العقلة، الماء الأبيض، الوزنة، الوزنة الشمالية، بكارية، صفصاف الوصري، بولحاف الدير، بئر مقدم، نقرين، وهي تعتبر تغطية شاملة لكل التعاملات الجبائية، كما أنها تضمن تحصيل الإيرادات الجبائية، وكل مفتشية تتكفل بمراقبة التصريحات، متابعة المكلفين بالضريبة، تحديد الوعاء الجبائي، تطبيق الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن الدفع، تسهيل تنفيذ سياسات الرقمنة في المجال الجبائي عبر مختلف مفتشيات المديرية الولائية، كما تعمل على تنفيذ مختلف أنواع الضرائب التي تضمن تمويلًا منتظماً لخزينة الدولة، وهذا التوزيع عبر البلديات يهدف إلى تسهيل آليات الرقابة والتحصيل، وأن تطبيق الرقمنة ساعدت على تحسين فعالية الأداء، وتسريع المعاملات.

- تميزت نتائج التحصيل الجبائي من خلال مقارنة التقديرات السنوية بالتحصيل الفعلي للفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2023، على أن تحقيق نتائج يفوق التوقعات في سنة 2020 تجاوز التحصيل الفعلي التقديرات السنوية، حيث بلغ الانحراف الإيجابي ذروته سنة 2023 بـ 76 مما يعكس تطوراً في فعالية وكفاءة التحصيل، سنة 2021 ارتقاع منتظم من 1281 في سنة 2021 إلى 1296 في سنة 2023 مما يدل على أن الرقمنة ساهمت في رفع الأداء، والفارق بين التقديرات والتحصيل أصبح أكثر توازناً بعد اعتماد الرقمنة، مما يعكس تحسين في دقة التخطيط والتنبؤ وكفاءة تنفيذ العمليات الجبائية، لم تعرف التقديرات تطوراً واضحاً بعد سنة 2019 استقرت عند 1220، ما قد يشير إلى تحفظ في توقعات النمو أو ضعف في تطوير أدوات التقدير، الانخفاض المفاجئ في سنة 2022 تراجع التقدير السنوي

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2018-2023)

إلى 1130 رغم تحقيق تحصيل الفعلي السنوي 1282 مما برز فجوة في قدرة التقدير على مواكبة الواقع الاقتصادي، حيث سجلت انحرافا مرتفعاً 152، ما قد يعكس ضعفاً أو نقصاً في التواصل بين المصالح المختصة.

- تظهر مؤشرات توسيع القاعدة الضريبية في مديرية الضرائب تبايناً في الأداء بين السنوات، حيث بلغ مؤشر تحقيق الهدف السنوي للتحصيل R1 في سنة 2018 نحو 109.52، قبل أن يتراجع في 2019 إلى 99.02 ثم يعود الارتفاع تدريجياً إلى 105 في سنة 2021، ويصل ذروته في 2022 إلى 113.45 هذا ما يعكس تحسناً ملحوظاً في فعالية التحصيل وتوسيع الوعاء الجبائي، ومع ذلك يلاحظ تذبذب في الأداء خاصة تراجع مؤشر R2 في سنة 2022 إلى 0.07 مما يعكس تأثير الشلل الاقتصادي خلال جائحة كورونا، عدم استقرار المؤشرات بين السنوات، مما يدل على كشف عن ضعف في الاستقرار، مما يستدعي مواصلة تحسين التخطيط المستدام.

- أظهرت الجهود المبذولة من مديرية الضرائب لتحسين الامتثال الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي نتائج إيجابية خصوصاً بعد اعتماد الرقمنة التي ساهمت في تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، مما رفع من مستوى الالتزام وزيادة من دقة التقديرات الجبائية.

- رغم هذا التقدم تأثرت المديرية سلباً بجائحة كوفيد-19 حيث تراجع التحصيل مقارنة بالتقديرات في بعض السنوات بسبب تعرقل النشاط الاقتصادي، تحديات تغطية الفئات غير المهيكلية، حيث مكنت رقابة الأنظمة الرقمية من تتبع المعاملات والحد من التهرب الضريبي اعتماد مديرية الضرائب على أليات قانونية وإدارية مما يستدعي رفع دعاوى ضد المكلفين المخالفين حيث أعتبرت آلية المقضاة رسالة ردع قوية تساهم في رفع مستوى الامتثال وتقليل من محاولات التهرب الضريبي.

تبين من خلال مناقشة النتائج التطبيقية كانت لمحة على ما تم استنتاجه في الدراسة الميدانية، على أن التحصيل الجبائي لوحظ تطوراً تدريجياً، خاصة بعد اعتماد الرقمنة التي ساهمت في زيادة الكفاءة والشفافية والرفع من نسب الامتثال وتقليص الفجوات بين التقديرات والإنجازات، ومع ذلك فإن التفاوت بين التقديرات والنتائج الفعلية في بعض السنوات يؤكد على ضرورة تعزيز التخطيط، وتحسين من أدوات التقدير والتنبؤ وتطوير الأليات الرقمية لضمان أداء جبائي أكثر دقة وفعالية.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

ثانيا: اختبار الفرضيات

يعد اختبار الفرضيات خطوة أساسية في الدراسة العلمية يهدف إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات المطروحة باستخدام الأدلة والمعطيات المتاحة.

الفرضية الأولى: الرقمنة ساهمت في تحسين الأداء التحصيلي

من الجدول رقم (18)، يلاحظ أن التحصيل الفعلي زاد بشكل ملحوظ بعد تطبيق الرقمنة (من 1237 مليار في 2020 إلى 1296 مليار في 2023)، ونسبة الزيادة في التحصيل الفعلي بعد الرقمنة تعكس تحسنا في الأداء التحصيلي.

أثبتت التجارب أنها ساهمت في تحسين الأداء التحصيلي إلى حد كبير، من خلال تسريع المعاملات وتقليل من التدخل البشري، وهذا ما يريد من دقة التقدير والتحصيل وتقليل التأخر في الدفع، تعزيز الشفافية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: توسيع القاعدة الضريبية زاد من التحصيل الضريبي

من الجدول رقم (18)، يلاحظ أن التحصيل الفعلي زاد بشكل مستمر من (1152 مليار في 2018 إلى 1296 مليار في 2023)، والزيادة في التحصيل تعكس توسيع القاعدة الضريبية من خلال تسجيل المزيد من المكلفين وتحسين متابعتهم .

توسيع القاعدة الضريبية ساهمت فعليا زيادة التحصيل الضريبي، وقد تقوم بتسهيل الأنشطة الاقتصادية ودمجها تدريجيا في النظام الضريبي وذلك عبر أدوات إلكترونية لأن زيادة عدد الخاضعين للضريبة يرفع من حجم الإيرادات الجبائية ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: زيادة الامتثال الضريبي ساهمت في تقليل التهرب الضريبي

من الجدول رقم (18)، يلاحظ أن التحصيل الفعلي تجاوز التقديرات في معظم السنوات، خاصة بعد الرقمنة. زيادة التحصيل الفعلي يعكس زيادة في الامتثال الضريبي، ساهم في تقليل التهرب الضريبي بدرجة مهمة مما يشجع المكلفين على الامتثال الطوعي دون خوف أو تعقيد، وذلك بفضل تحسين أليات الرقابة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: تقليل التهرب الضريبي ساهم في تحسين التحصيل الجبائي

من الجدول رقم (18)، يلاحظ أن التحصيل الفعلي زاد بشكل ملحوظ بعد تطبيق الرقمنة، وزيادة التحصيل الفعلي يعكس تقليل التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

ساعدت في تقليل التهرب الضريبي منه بدرجة معينة، إلا أن القضاء عليه بشكل كامل مازال يتطلب مزيدا من التطوير التشريعي والرقابي، وهذا ما ينفي الفرضية الفرضية الرابعة.

من خلال اختبار الفرضيات أظهر أن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تحسين الأداء التحصيلي، توسيع القاعدة الضريبية، زيادة الامتثال الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي. من خلال تعزيز الرقمنة وتحسين التقديرات وزيادة الوعي الضريبي، يمكن من تحسين التحصيل الضريبي في ظل الأزمات المستقبلية.

في المبحث الثاني تمت دراسة الإحصائيات والبيانات والمعلومات المقدمة من طرف المديرية الضرائب، على أن الرقمنة أصبحت أداة إستراتيجية وفعالة في تحسين أداء التحصيل، كما تم مناقشة النتائج المتوصل إليها خلال فترة الدراسة، حيث تم التوصل إلى رصد تطورات ملموسة في التحصيل الفعلي السنوي، الذي شهد ارتفاعا تدريجيا مقارنة بالتقديرات السنوية، كما تم تسجيل بعض الانحرافات والفروقات في الأداء بين السنوات، ما يدل ذلك على كشف مواطن ضعف مرتبطة بعدم استقرار التقديرات أو تأثيرها بشكل اقتصادي كجائحة كوفيد-19، وقد أظهر اختبار الفرضيات أن هناك علاقة مباشرة بين اعتماد الرقمنة وتطور مؤشرات التحصيل، مما يعزز فرضية كون التحديث التقني كركيزة أساسية في تحقيق فعالية أكبر في الإدارة الجبائية، لضمان استدامة أداء جبائي فعال وعادل على المدى الطويل.

الفصل الثاني: مساهمة الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة (2023-2018)

خلاصة

من خلال إسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري على مستوى رقمنة الجبائية في تحسين عمليات جمع الضرائب، تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ومديريات التابعة لها ومختلف الخدمات الإدارية والمالية التي تقدم للمكلفين بالضريبة، واتضح لنا أن التحول الرقمي يمثل رافعة أساسية وذلك نحو هدف أساسي وهو النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي ساهمت في تسهيل عمليات التصريح والدفع الإلكتروني، كان هدفها بصفة أساسية الاستثمار في المشاريع الرقمنة الجبائية، ضمن تحصيل جبائي عادل وفعال في ولاية تبسة، مواكبة لمتطلبات العصر بما يعزز الموارد المالية للدولة ويدعم التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول أن الرقمنة تعد ركيزة إستراتيجية لإرساء منظومات جبائية أكثر شمولية وفعالية، كما ساعدت على توسيع القاعدة الضريبية من خلال استخدام المنصات الرقمية والكشف عن نشاطات اقتصادية غير مصرح بها في النظام الجبائي، وأيضا رفع مستويات الامتثال الضريبي لدى المكلفين، كما ساهمت الرقمنة في توفير آليات رقابة دقيقة تقلل من فرص التهرب الضريبي، وهو ما يعزز ويحسن الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية لضمان عدالة النظام الجبائي.

خاتمة

1- ملخص الدراسة

تعتبر الرقمنة في القطاع الجبائي خطوة استراتيجية هامة يتم من خلالها تحسين فعالية وكفاءة نظام التحصيل الجبائي، حيث أثبتت الدراسات أن تطبيق الأنظمة الرقمية في إدارة الضرائب (كالتصريح الإلكتروني، الدفع عبر الإنترنت...) ساهم بشكل كبير في تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف الإدارية، وتعزيز الشفافية والمصداقية في التعاملات المالية، وتقليل من الفجوات الجبائية، وحتى يكون قطاع الضرائب في مرحلة نمو متقدم يتطلب الأمر توفير التدريب المناسب للعاملين في القطاع الضريبي لضمان الاستفادة القصوى من هذه التقنيات الحديثة.

في ختام هذه الدراسة يتضح أن الرقمنة الجبائية ليست مجرد خيارا بل هي ضرورة لتحسين التحصيل الجبائي، وأن الاستثمار في هذه العملية سيعود حتما بالنفع على المجتمعات ككل من خلال زيادة الإيرادات العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

2- نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل إلى:

1.2 النتائج نظرية

- التعريف بالرقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين عمليات التحصيل الجبائي؛
- مساهمة الأنظمة الرقمية والخدمات الإلكترونية في تحسين خدمات المكلفين بالضريبة، لتعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة؛
- ساهمت الرقمنة في تعزيز شفافية العمليات الضريبية من خلال توفير بيانات دقيقة ومحدثة؛
- التحول للنظام الإلكتروني ساهم في زيادة الامتثال الضريبي؛
- ساعدت الرقمنة في تقليل الأخطاء الناتجة عن التعاملات الورقية، حيث تم إدخال البيانات الإلكترونية ومراجعتها بدقة؛
- مكنت من التواصل بين المديرية العامة والمكلفين بالضريبة أكثر فعالية من خلال الرسائل والخدمات الإلكترونية المتاحة على الموقع.

2.2 النتائج التطبيقية

- الإدارة الجبائية في ولاية تبسة ما تزال تعتمد على أنظمة رقمية جزئية، يبقى محدودا أحيانا بسبب مشكلات تقنية أو ضعف التغطية؛
- التحصيل الجبائي في ولاية تبسة يعرف تذبذبا من سنة لأخرى، مع تسجيل نسب تحصيل أقل من الأهداف المسطرة، لكنها تبقى محدودة بسبب قلة الأعوان ونقص الوسائل؛

خاتمة

- الرقمنة ساهمت في تحسين الأداء التحصيلي من خلال زيادة التحصيل الفعلي وتقليل الانحرافات السلبية؛
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال تسجيل المزيد من المكلفين وتحسين متابعتهم ساهم في زيادة التحصيل الضريبي؛
- زيادة الامتثال الضريبي من خلال تحسين تجربة المكلفين وتقليل التهرب الضريبي ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية؛
- تقليل التهرب الضريبي من خلال تحسين متابعة المكلفين وتعزيز الإجراءات القانونية ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية؛
- ارتفاع الإيرادات الجبائية نتيجة تحسنات التكنولوجية، حيث ساهمت في زيادة نسبة التحصيل الضريبي بدقة أكبر في رصد المعلومات وتتبع المكلفين بالضريبة.

3- التوصيات والاقتراحات

- بعد ما تم تقديمه في هذا الموضوع دور الرقمنة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات يذكر منها:
- ضرورة توعية المكلفين بالضريبة على كيفية استخدام الخدمات الرقمية الحديثة المتاحة؛
 - ضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية للتمكن من تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية لضمان كفاءة واستمرارية العمليات الرقمية؛
 - تعزيز التكوين والتدريب أكثر ملائمة للموظفين، وهذا لزيادة فعاليتهم وتحسين الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية؛
 - تقليل من الأعطال المتكررة في الأنظمة الرقمية، التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الإلكترونية، وهذا لزيادة ثقة المكلفين في هذه الخدمات؛
 - تطوير آليات فعالة للتحقق من هوية المكلفين والتوثيق الإلكتروني، لضمان دقة المعلومات وتقليل من حالات الاحتيال والتزوير.

4- أفاق الدراسة

- يمكن القول أن رغم الجهد المبذول لانجاز هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم التوسع كثيرا فيه وذكر كل تفاصيل المتغيرين، إلا أنه يمكن أن يكون موضوع من المواضيع الحديثة والمتجددة، مما يفتح المجال واسع أمام العديد من الأبحاث المستقبلية، يمكن أن تكون كإشكالية لمواضيع أخرى يذكر منها كما يلي:
- مدى فعالية الأنظمة الرقمية على تحسين نسب التحصيل الجبائي،
 - مدى تقبل المكلفين بالضريبة للمنصات الرقمية؛
 - دور الرقمنة في تحسين خدمات العملاء وتبسيط الإجراءات للمكلفين بالضريبة؛

خاتمة

- التحديات المتعلقة بتبني التكنولوجيا في الإدارات الضريبية؛
- دور الرقمنة الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.



قائمة المراجع

1- باللغة العربية

• الكتب:

- (1) بن عمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
 - (2) حميدة بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر الإسكندرية، 2007.
 - (3) عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جريز للنشر والتوزيع، 2011م.
- ### • الرسائل والأطروحات:

- (1) بوزيان فيصل، أثر عصنة الإدارة الجبائية على تحسين الأداء الضريبي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، محاسبة جبائية، تيسميسلت، 2024.
- (2) ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- (3) رميساء بنادي، مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020.
- (4) شيلي إلهام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وتجرارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2020.
- (5) عماد بوقلاشي، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية دراسة حالة وزارة العدل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- (6) كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات ومالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012.
- (7) وصيف فائزة خير الدين، عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الإقتصادية والتجرارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
- (8) ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

• المقالات والانظمة القانونية

- (1) أحسن ركي، سمير عماري، واقع وأفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020.
- (2) أحمد بساس، دوة محمد، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021.
- (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- (4) الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2021.

- (5) الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة لسنة 2020.
- (6) الضريبة الجزافية الوحيدة، مجال تطبيق، مدير العلاقات العمومية والاتصال، نشرة 2021، المديرية العامة للضرائب.
- (7) المادة (13) من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2017.
- (8) المادة (21) من قانون الرسم على القيمة المضافة، 2017.
- (9) المادة (8) من قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجريدة الرسمية الصادرة في 2017.
- (10) المادة (9) من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017.
- (11) المادة 12 من قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، العدد 20، 40 يوليو 2011.
- (12) المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- (13) المادة 07 من الأمر رقم 01-22 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 53 الصادر بتاريخ 04 أوت 2022.
- (14) المادة 282 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- (15) المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نسخة 2020.
- (16) المادتين (10) و(11) من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017.
- (17) بن عزروق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة وطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020.
- (18) بومعد سمية، جناي علاء الدين محمد، انعكاس التدابير الجبائية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، 2024.
- (19) بعلول نوفل، أمينة سلايمية، أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 03، 2015.
- (20) حدو محمد، البكاي الهادي، أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، 2023.
- (21) سعادة فاطمة الزهراء، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد الثامن، 2018.
- (22) سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد ديسمبر، 2023.
- (23) سيليني جمال الدين، طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة البليدة، المجلد 07، العدد 02، 2021.

- (24) شعباني لطفي، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية، 08/06 نوفمبر 2017، عمان/الأردن.
- (25) عز الدين عوان، محمد السعيد السعيداني، رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتنفيذ التحقيق الجبائي، وتشخيص الخطر الجبائي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024.
- (26) علي شاكور، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القاديسية، العراق، المجلد 7، العدد 4، 2017.
- (27) عيساوة وهيبة، التحديات التي تواجه اللغة العربية في عصر الرقمنة، مجلة اللغة العربية، المجلد 24، العدد 01، 2020.
- (28) فارس بن يدير، مصطفى إيدر، محمد زرقون، عصنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، 2022.
- (29) فضيلة خير، إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- (30) قاضي كمال، رقمنة المالية العامة في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 10، العدد 02، 2024.
- (31) قناص علي زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- (32) قويدر محمد محمود الطيب، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، 2021.
- (33) لوالبية فوزي، فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد الخامس، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.
- (34) مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وأفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، جامعة الجزائر 1.
- (35) مشقق الحسين، بشيش عبد المالك، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- (36) مفتاح فاطمة، بن حليلة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
- (37) هبال عبد المالك، أثر توفر متطلبات استخدام الرقمنة في تحسين مستوى الخدمة المصرفية الإلكترونية لعمليات التجارة الخارجية، مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2023.
- (38) هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، موجز السياسات، صندوق النقد العربي، العدد
- (39) وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 136، 2016.

- 40) وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 140، 2015.
- 41) وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 150، 2016.
- 42) وشان أحمد، بلعوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 17، 2017.
- 43) وفاء شعاوي، إجراءات التحصيل الجبري في منازعات الضرائب المباشرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، 2010.
- 44) يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معارف، العدد 16، 2014.
- 45) قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- 2- باللغة الأجنبية

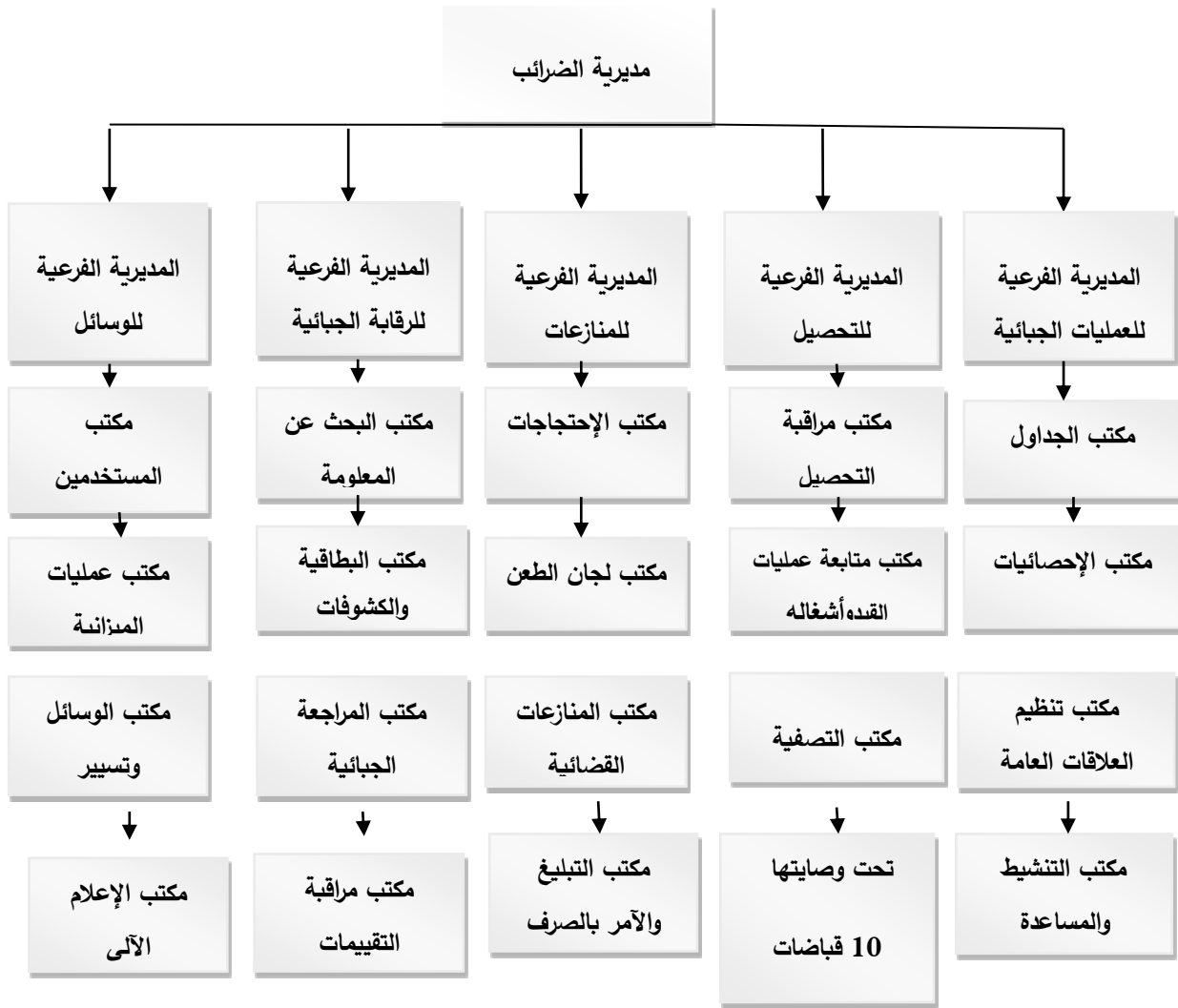
- 1) Ministère des finances, Direction générale des impôts, **les référentiel qualité de service: une nouvelle démarche qualité**, bulletin d'information de la lettre de DGI n 60, 2012.
- 2) Ministère des finances, Direction générale des impôts, **les référentiel qualité de service: une nouvelle démarche qualité**, op, cit.
- 3) Ministère des finances, Direction générale des impôts, qualit, direction des relation public. et de la communication, **instruction générale sur le référentiel qualité service**, 2012.
- 4) Tawfi k kurniawan, **modernization of the tax administration system: a theoretical review of improving tax capacity**, Indonesia parliamentary board, E35 web of conferences 73, 10022, Jakarta, 2018.

3- المواقع الالكترونية:

- 1) استراتيجيات توسيع القاعدة الضريبية - القاعدة الضريبية: توسيع الآفاق: توسيع القاعدة الضريبية مع تجنب الازدواج الضريبي، مسترجع بتاريخ آخر تحديث: 10 حزيران 2024، <https://fastercapital.com/arabpreneur>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة.



12 مفتشية و 10 قباضات

المصدر: مديرية الضرائب لولاية تبسة.

PREVISIONS DE RECOUVREMENT PAR DIW/DRI

Tableau -1- *En DA*

RECOUVREMENT DROITS AU COMPTANT				
DIW	Recouvrement réalisé au 31/12/2018 (1)	Recouvrement au 30/04/2019 (2)	Prévision de Recouvrement pour 2019 (Proposition du DIW) (3)	Prévision de Recouvrement 2019 fixée par le DRI (4)
TEBESSA	9.823.368.930	3.459.080.079	1.000.000.000	

Tableau -2- *En DA*

RAR REALTIF A DES IMPOSITIONS CONSIDEREES COMME DEFINITIVES				
DIW	Montant des RAR recouvres au 31/12/2018 (A)	Recouvrement réalisé 30/03/2019 (B)	Prévision de Recouvrement 2019 (Proposition du DIW) (C)	Prévision de Recouvrement 2019 fixée par le DRI (D)
TEBESSA	1.704.175.721	530.218.065	1.500.000.000	

TEBESSA LE :14/05/2019

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

الملحق رقم (03): هدف النهائي للتعافي لعام 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب تبسة في: 09 أوت 2022

المديرية الجهوية للضرائب عنابة

المديرية الولائية للضرائب تبسة

المديرية الفرعية للتحصيل

مكتب مراقبة التحصيل

رقم: / م.ض.ت. / م.ف.ت. / م.م.ت. 2022 .

OBJECTIF DEFINITIF DE RECOUVREMENT ANNEE 2022

RECETTE	OBJECTIF DROITS AU COMPTANT		OBJECTIF ROLES		OBJECTIF CUMULE	
	ANNUEL	MENSUEL	ANNUEL	MENSUEL	ANNUEL	MENSUEL
C.D.I	2.310.000.000	192.500.000	690.000.000	57.500.000	3.000.000.000	250.000.000
EMIR AEK	4.693.071.040	391.089.253	220.000.000	18.333.333	4.913.071.040	409.422.586
B.SEGHIRA	608.076.760	50.673.063	250.000.000	20.833.333	858.076.760	71.506.396
08 MAI 1945	1.791.743.190	149.311.932	164.000.000	13.666.666	1.955.743.190	162.978.599
CHERIA	374.633.030	31.219.419	290.000.000	24.166.666	664.633.030	55.386.085
EL AOUNET	221.868.030	18.489.002	70.000.000	5.833.333	291.868.030	24.322.335
B.ATER ATTIK	210.414.920	17.534.576	260.000.000	21.666.666	470.414.920	39.201.243
EL KOUIF	504.110.660	42.009.221	200.000.000	16.666.666	704.110.660	58.675.888
1 ^{ER} NOV 1954	141.809.570	11.817.464	134.000.000	11.166.666	275.809.570	22.984.130
B.ATER H.B	228.558.350	19.046.529	106.000.000	8.833.333	334.558.350	27.879.862
OUEZNA	900.450.850	71.620.904	10.399.549.150	11.666.666	11.300.000.000	941.666.666

LEDIRECTEURDES IMPOTS

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS - ANNABA

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TEBESSA

SOUS DIRECTION DE RECOUVREMENT

BUREAU DU CONTROLE DU RECOUVREMENT

N° /DIWT/SDR/BCR/2018

TEBESSA LE :18 Janvier 2018

Objectif Provisoire Année : 2018

En DA

Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	840.000.000	70.000.000	292.000.000	24.333.333
TEBESSA E.A.K	4.560.000.000	380.000.000	306.600.000	25.550.000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	360.000.000	30.000.000	160.600.000	13.383.333
TEBESSA 08 MAI 45	2.280.000.000	190.000.000	131.400.000	10.950.000
CHERIA	780.000.000	65.000.000	219.000.000	18.250.000
EL AOUNET	480.000.000	40.000.000	306.600.000	25.550.000
EL KOUIF	900.000.000	75.000.000	150.200.000	12.516.667
OUENZA	840.000.000	70.000.000	175.200.000	14.600.000
BIR EL ATER H.B.	780.000.000	65.000.000	306.600.000	25.550.000
BIR EL ATER EL ATTIK	780.000.000	65.000.000	408.800.000	34.066.667
TOTAL	12.600.000.000	1.050.000.000	2.457.000.000	204.750.000

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS - ANNABA

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TEBESSA

SOUS DIRECTION DE RECOUVREMENT

BUREAU DU CONTROLE DU RECOUVREMENT

N° /DIWT/SDR/BCR/2019

TEBESSA LE :17/01/2019

Objectif Provisoire Année : 2019

En DA

Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	900.000.000	75.000.000	300.000.000	25.000.000
TEBESSA E.A.K	4.440.000.000	370.000.000	300.000.000	25.000.000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	360.000.000	30.000.000	120.000.000	10.000.000
TEBESSA 08 MAI 45	2.100.000.000	175.000.000	120.000.000	10.000.000
CHERIA	720.000.000	60.000.000	192.000.000	16.000.000
EL AOUNET	620.000.000	41.000.000	144.000.000	12.000.000
EL KOUIF	600.000.000	50.000.000	90.000.000	7.500.000
OUENZA	1.080.000.000	90.000.000	150.000.000	12.500.000
BIR EL ATER H.B.	600.000.000	50.000.000	144.000.000	12.000.000
BIR EL ATER EL ATTIK	780.000.000	65.000.000	240.000.000	20.000.000
TOTAL	12.200.000.000	1.000.000.000	1.800.000.000	150.000.000

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS - ANNABA

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TEBESSA

SOUS DIRECTION DE RECOUVREMENT

BUREAU DU CONTROLE DU RECOUVREMENT

N° /DIWT/SDR/BCR/2019

TEBESSA LE :23 MAI 2019

Objectif Définitif Année : 2019

En DA

Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	1.104.000.000	92.000.000	300.000.000	25.000.000
TEBESSA E.A.K	4.500.000.000	375.000.000	300.000.000	25.000.000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	384.000.000	32.000.000	120.000.000	10.000.000
TEBESSA 08 MAI 45	2.132.000.000	177.666.666	120.000.000	10.000.000
CHERIA	720.000.000	60.000.000	192.000.000	16.000.000
EL AOUNET	420.000.000	35.000.000	144.000.000	12.000.000
EL KOUIF	360.000.000	30.000.000	90.000.000	7.500.000
OUENZA	1.080.000.000	100.000.000	150.000.000	12.500.000
BIR EL ATER H.B.	600.000.000	50.000.000	144.000.000	12.000.000
BIR EL ATER EL ATTIK	780.000.000	65.000.000	240.000.000	20.000.000
TOTAL	12.280.000.000	1.016.666.666	1.800.000.000	150.000.000

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

الملحق رقم (07): سنة الهدف المؤقت: 2020

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS - ANNABA

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TEBESSA

SOUS DIRECTION DE RECOUVREMENT

BUREAU DU CONTROLE DU RECOUVREMENT

N° /DIWT/SDR/BCR/2020

TEBESSA LE :26/01/2020

Objectif Provisoire Année : 2020

Un Taux de 5 %

En DA

Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	1.220.000.000	102.500.000	360.000.000	30.000.000
TEBESSA E.A.K	4.200.000.000	400.000.000	330.000.000	27.500.000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	420.000.000	35.000.000	150.000.000	12.500.000
TEBESSA 08 MAI 45	2.190.000.000	182.500.000	150.000.000	12.500.000
CHERIA	780.000.000	65.000.000	204.000.000	17.000.000
EL AOUNET	420.000.000	35.000.000	144.000.000	12.000.000
EL KOUIF	360.000.000	30.000.000	90.000.000	7.500.000
OUENZA	1.260.000.000	105.000.000	150.000.000	12.500.000
BIR EL ATER H.B.	600.000.000	50.000.000	144.000.000	12.000.000
BIR EL ATER EL ATTIK	810.000.000	67.500.000	240.000.000	20.000.000
TOTAL	12.200.000.000	1.072.500.000	1.962.000.000	163.500.000

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS - ANNABA

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TEBESSA

SOUS DIRECTION DE RECOUVREMENT

BUREAU DU CONTROLE DU RECOUVREMENT

N° /DIWT/SDR/BCR/2021

TEBESSA LE : 26 JANVIER 2021

Objectif Provisoire Année : 2020

Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	520.000.000	43.000.000	330.000.000	27.500.000
TEBESSA E.A.K	4.800.000.000	400.000.000	360.000.000	30.000.000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	250.000.000	21.000.000	150.000.000	12.500.000
TEBESSA 08 MAI 45	2.100.000.000	175.000.000	150.000.000	12.500.000
CHERIA	620.000.000	52.000.000	204.000.000	17.000.000
EL AOUINET	360.000.000	30.000.000	144.000.000	12.000.000
EL KOUIF	310.000.000	26.000.000	90.000.000	7.500.000
OUENZA	1.200.000.000	100.000.000	150.000.000	12.500.000
BIR EL ATER H.B.	380.000.000	31.666.667	144.000.000	12.000.000
BIR EL ATER EL ATTIK	460.000.000	38.000.000	240.000.000	20.000.000
TOTAL	12.200.000.000	916.666.667	1.962.000.000	163.500.000

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS - ANNABA

DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE TEBESSA

SOUS DIRECTION DE RECOUVREMENT

BUREAU DU CONTROLE DU RECOUVREMENT

N° /DIWT/SDR/BCR/2020

TEBESSA LE :06/12/2020

Objectif définitif Année : 2020

En DA

Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	1.020.000.000	85.000.000	360.000.000	30.000.000
TEBESSA E.A.K	4.800.000.000	400.000.000	330.000.000	27.500.000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	500.000.000	25.000.000	150.000.000	12.500.000
TEBESSA 08 MAI 45	2.100.000.000	175.000.000	150.000.000	12.500.000
CHERIA	720.000.000	60.000.000	204.000.000	17.000.000
EL AOUNET	360.000.000	30.000.000	144.000.000	12.000.000
EL KOUIF	524.000.000	30.000.000	90.000.000	7.500.000
OUENZA	1.200.000.000	100.000.000	150.000.000	12.500.000
BIR EL ATER H.B.	483.000.000	40.250.000	144.000.000	12.000.000
BIR EL ATER EL ATTIK	600.000.000	50.000.000	240.000.000	20.000.000
TOTAL	12.237.000.000	995.250.000	1.962.000.000	163.500.000

LE DIRECTEUR DES IMPOTS

الملحق رقم (10): سنة الهدف النهائي: 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية				
وزارة المالية				
المديرية العامة للضرائب				
تنبئة في: 15 مارس 2021				
المديرية الجهوية للضرائب عنابة				
المديرية الولائية للضرائب تبسة				
المديرية الفرعية للتحويل				
مكتب مراقبة التحصيل				
رقم: / م.ض.ت. / م.ف.ت. / م.م. 2021 .				
Objectif Définitif Année : 2021				
En DA				
Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	800 000 000	60 000 000	330 000 000	27 500 000
TEBESSA E.A.K	4 800 000 000	400 000 000	360 000 000	30 000 000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	381 000 000	25 000 000	150 000 000	12 500 000
TEBESSA 08 MAI 45	2 200 000 000	173 340 000	150 000 000	12 500 000
CHERIA	700 000 000	52 000 000	204 000 000	17 000 000
EL AOUINET	360 000 000	30 000 000	144 000 000	12 000 000
EL KOUIF	360 000 000	30 000 000	90 000 000	7 500 000
OUENZA	1 200 000 000	100 000 000	150 000 000	12 500 000
BIR EL ATER H.B.	800 000 000	32 000 000	144 000 000	12 000 000
BIR EL ATER EL ATTIK	480 000 000	40 000 000	240 000 000	20 000 000
TOTAL	12 081 000 000	942 340 000	1 962 000 000	163 500 000
LE DIRECTEUR DES IMPOTS				

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية				
وزارة المالية				
تنبئة في: 26 جانفي 2021			المديرية العامة للضرائب	
			المديرية الجهوية للضرائب غابة	
			المديرية الولائية للضرائب تبسة	
			المديرية الفرعية للتحصيل	
			مكتب مراقبة التحصيل	
رقم: / م.ض.ت/ م.ف.ت.م مت 2021 .				
Objectif Provisoire Année : 2021				
			En DA	
Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
TEBESSA B.S	1 520 000 000	43 000 000	330 000 000	27 500 000
TEBESSA E.A.K	4 800 000 000	400 000 000	360 000 000	30 000 000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	250 000 000	21 000 000	150 000 000	12 500 000
TEBESSA 08 MAI 45	2 100 000 000	175 000 000	150 000 000	12 500 000
CHERIA	620 000 000	52 000 000	204 000 000	17 000 000
EL AOUNET	360 000 000	30 000 000	144 000 000	12 000 000
EL KOUIF	510 000 000	26 000 000	90 000 000	7 500 000
OUEZNA	1 200 000 000	100 000 000	150 000 000	12 500 000
BIR EL ATER H.B.	380 000 000	31 666 667	144 000 000	12 000 000
BIR EL ATER EL ATTIK	460 000 000	38 000 000	240 000 000	20 000 000
TOTAL	12 200 000 000	916 666 667	1 962 000 000	163 500 000
LE DIRECTEUR DES IMPOTS				

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية				
وزارة المالية				
نسبة في: 14 جانفي 2023			المديرية العامة للضرائب	
			المديرية الجهوية للضرائب غابة	
			المديرية الولائية للضرائب تبسة	
			المديرية الفرعية للتحويل	
			مكتب مراقبة التحصيل	
رقم: / م.ض.ت/ م.ف.ت.م/ مت 2023 .				
Objectif Provisoire Année : 2023				
			En DA	
Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
C.D.I TEBESSA	4 800 000 000	43 000 000	330 000 000	27 500 000
TEBESSA E.A.K	1 720 000 000	400 000 000	360 000 000	30 000 000
TEBESSA B.S	250 000 000	21 000 000	150 000 000	12 500 000
TEBESSA 08 MAI 45	2 100 000 000	175 000 000	150 000 000	12 500 000
C.P.I CHERIA	620 000 000	52 000 000	204 000 000	17 000 000
EL AOUNET	360 000 000	30 000 000	144 000 000	12 000 000
EL KOUIF	310 000 000	26 000 000	90 000 000	7 500 000
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	1 200 000 000	100 000 000	150 000 000	12 500 000
C.P.I BIR EL ATER	380 000 000	31 666 667	144 000 000	12 000 000
OUENZA	460 000 000	38 000 000	240 000 000	20 000 000
TOTAL	12 200 000 000	916 666 667	1 962 000 000	163 500 000
LE DIRECTEUR DES IMPOTS				

الملحق رقم (13): الهدف النهائي سنة 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية						
وزارة المالية						
المديرية العامة للضرائب						
المديرية الجهوية للضرائب غابة						
المديرية الولائية للضرائب تيبسة						
المديرية الفرعية للتخصيص						
مكتب مراقبة التحصيل						
رقم: / م.ض.ت/ م.ف.ت.م مت 2025 .						
تبسة في: 10 فيفري 2024						
Objectif Définitif Année : 2023						
En DA						
Recettes	Objectif Cumulé		Objectif Rôle		Objectif DROITS AU COMPTANT	
	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel	Annuelle	Mensuel
C.D.I TEBESSA	3 000 000 000	250 000 000	720 000 000	60 000 000	2 280 000 000	190 000 000
TEBESSA E.A.K	3 500 000 000	291 666 667	120 000 000	10 000 000	3 380 000 000	281 666 667
TEBESSA B.S	1 175 000 000	97 916 667	120 000 000	10 000 000	1 055 000 000	87 916 667
TEBESSA 08 MAI 45	2 160 000 000	180 000 000	60 000 000	5 000 000	2 100 000 000	175 000 000
C.P.I CHERIA	400 000 000	33 333 333	126 000 000	10 500 000	274 000 000	22 833 333
EL AOUNET	500 000 000	41 666 667	60 000 000	5 000 000	440 000 000	36 666 667
EL KOUIF	955 000 000	79 583 333	30 000 000	2 500 000	925 000 000	77 083 333
TEBESSA 1 ^{er} NOV 54	396 000 000	33 000 000	60 000 000	5 000 000	336 000 000	28 000 000
C.P.I BIR EL ATER	520 000 000	43 333 333	144 000 000	12 000 000	376 000 000	31 333 333
OUENZA	360 000 000	30 000 000	60 000 000	5 000 000	300 000 000	25 000 000
TOTAL	12 966 000 000	1 080 500 000	1 500 000 000	125 000 000	#####	955 500 000
LE DIRECTEUR DES IMPOTS						